الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٥/ ٧ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤
Issue No.535 - 7 of July 2024

وزير التعليم العالي لـ«الاقتصادية»: المشافي السورية قريباً.. ٤٠ بالمئة علاج مجاني و ٣٠ بالمئة أجر رمزي والباقي أجور أقل من مشافي القطاع الخاص

أكد وزير التعليم العالي د. بسام إبراهيم على أنه تم الطلب من إدارات المشافي تقديم مقترحات وأفكار من خلال مجالس إداراتها من أجل دراسة وإعادة هيكلة الخدمات الصحية والاستشفائية وتحسين جودة هذه الخدمات بتقسيمها على عدد أسرة المستشفى إلى ثلاث شرائح: الشريحة الأولى: تضم ٤٠ بالمئة من الأسرة، تكون بمنزلة علاج مجاني للمواطنين، والثانية: بنسبة ٣٠ بالمئة بأجر رمزي وشبه مجاني، أما الثالثة فتضم ٣٠ بالمئة منها بأجر خاص لا يتجاوز ٣٠ – ٤٠ بالمئة من أجور المشافي الخاصة.

وحتى الآن لم يتم تحديد هذه الفئات بصورة نهائية، ويتم حالياً التواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل تحديد الشرائح المستحقة، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

ص ٤

آليات غير مفهومة للتسعير وهي باب من أبواب الفساد!

ص ١٢-١٣

تحقيق معدلات نمو مرهون بتحسين مستوى كفاءة النظم الإدارية

ص ١٧

العقلاء هم من يراجعون سياساتهم وسلامة الاقتصاد من سلامة سياساته

ص ٢٢-٢٣

وزير الكهرباء لـ«الاقتصادية»:

لا توجد دراسة لرفع الدعم.. متفائلون بتحسين الواقع الكهربائي مع نهاية العام

واقع مرير فرضته أزمة الكهرباء المتفاقمة في سورية منذ سنوات وسط تكرار الوعود بتحسن ساعات الوصل، لكن لم تترجم الأقوال فعلاً على حيز الواقع، لدرجة تزعزعت الثقة ما بين المواطن والحكومات المتعاقبة، وقدرتها على تحسين واقع التقنين المجحف، بل على العكس ازداد الوضع سوءاً مع الزمن وأصبحت ساعة الكهرباء حلماً، ومع انهيار البنية التحتية ونقص التوريدات النفطية برزت الطاقات المتجددة كأحد الحلول الممكنة.

لمعرفة ماهية الدعم وهل تنوي «الكهرباء» المضي قدماً في هذا الملف، ومعرفة هل من انفراجات تطول مدة التقنين بعد دخول بعض المشروعات حيز الخدمة؟!

كان لـ«الاقتصادية» لقاء مع وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل الذي شرح الوضع بشكل شفافية مبيناً الواقع والظروف الصعبة التي حدت من تحقيق تنوعات جوهرية، إلا أنه توقع تحسناً ما قد يظهر على واقع الكهرباء ويلمسه المواطن مع نهاية العام الحالي.

ص ٥

الأدوية المهربة... إتجار بأرواح البشر..!

يشهد واقع الأدوية –تخبطاً واضحاً– في الفترة الأخيرة، إذ إن العديد من الأصناف الدوائية تعاني النقص وعدم التوافر، سواء الوطنية أو المستوردة، ما يفرض تحكم بعض الصيادلة بأسعارها.

وتتمثل هذه الأصناف المقطوعة في الأدوية الأساسية كأدوية الضغط والسكري والقلب والالتهابات والأعصاب، وهذا الضعف الإنتاجي لدى شركات الأدوية المحلية بالتوازي مع انخفاض كميات الأدوية المستوردة أدى إلى تنشيط تهريبها دون ضبط محكم لهذه الأدوية وأسعارها، وغياب الرقابة الصحية عليها.

فيمكن ملاحظة التفاوت في سعر أصناف الدواء الأجنبي «المهرب» بين صيدلية وأخرى، إذ يتجاوز الفرق للصنف الواحد ١٠ آلاف وبعضها يصل لفوق ٣٠ ألفاً، والأسباب تكون لارتفاع سعر الصرف ولتحكم المهربين بأسعار هذه الأصناف.

علاوة على تكرار انقطاع الأصناف الدوائية بوجود شركات الإنتاج والتصنيع الدوائي بشقيه العام والخاص، وإضافة للاستيراد، إلا أن احتكار الأدوية المهربة بات واضحاً للتحكم بأسعارها من قبل المهربين والصيادلة الذين يبيعونها، حيث إنه حسب قوانين نقابة الصيادلة، يمنع احتواء أي صيدلية دواء أجنبياً غير مرخص به من النقابة.

ص ١٨–١٩

وزير الزراعة لـ«الاقتصادية»: لن نصل إلى الاكتفاء الذاتي والقمح دون المليون طن

ص ٢-٣

اختتام دورة ألعاب أطفال آسيا الدولية

ذهبية لمصلحة سورية... أداء جميل ومنافسات قوية

اختَتمت اليوم دورة ألعاب أطفال آسيا الدولية آخر أيامها التي بدأت الثلاثاء 25 حزيران في جمهورية ساخا الروسية، وذلك بمشاركة الفريق السوري الذي تألف من 25 لاعباً شاركوا في المنافسات على ألعاب القوى، الملاكمة، المصارعة، الجمباز، كرة الطاولة والجودو.

حصيلة مشاركة الفريق السوري في دورة الألعاب في روسيا تمثّلت بإحراز لاعبة منتخبنا الوطني هند ظاظا الميدالية الذهبية في مسابقة الفردي بكرة الطاولة، وذلك عقب فوزها في النهائي على الروسية كاترينا كيراموفا.

وفي رياضات ألعاب القوى... حقق اللاعبون النتائج التالية: المركز الرابع للاعبة جولي فياض في سباق 1500 متر، وفي سباق 400 متر حواجز أحرزت اللاعبة ريماس الزامل المركز الخامس، أما اللاعب عمران المصري فقد جاء بالمركز السادس.

مشاركة الفريق السوري في دورة الألعاب كانت برعاية شركة «سيريتل» التي صرّحت أن دعم الرياضة والرياضيين السوريين، والاهتمام برعاية مشاركاتهم بالبطولات العربية والعالمية جزء من مسؤوليتها المجتمعية التي تلتزم بها... وذلك استمراراً منها في المساهمة ببناء مستقبل رياضي سوري ناجح ومملوء بالإنجازات.

تأتي أهمية مشاركة الفريق السوري في البطولات العالمية لكونها تسهم في تطوير قدرات اللاعبين واكتساب الخبرات الدولية، إضافة إلى التعرّف على ثقافات رياضية جديدة.

تُعتبر الرياضة اليوم سوقاً اقتصادياً يلفت أنظار العالم إليه، فلم تعد الصورة الذهنية المرسومة عن الرياضة مجرد مجال ترفيهي أو اجتماعي فقط، بل باتت داعماً للاقتصاد الوطني لكونها تعمل على خلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات، وتعزيز السياحة، ومن ثم تلعب الرياضة دوراً مهماً في تنمية المجتمعات على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الزراعة من أجل العيش.. ملاذ السوريين لمواجهة الفقر

الفلاح يشكو والحكومة تشكو!

وزير الزراعة لـ«الاقتصادية»: إنتاج القمح لن يتجاوز المليون طن ولن نصل إلى الاكتفاء الذاتي

عقبة التسعير تواجه الفلاح والحكومة معاً

■ بارعة جمعة

لم يكن يوماً الحديث عن الاقتصاد المحلي بمنأى عن حسابات المواطن اليومية، واحتياجاته التي طالما كانت هاجساً له ولكل من يعمل في الاقتصاد، ولأن لسان حاله اليوم لا يتوقف عن المطالبة بالمزيد من الإجراءات للوصول لصيغة واضحة تلبي طموحه، وتأخذ به إلى برّ الأمان، كان لا بد لنا من التفكير ملياً بما ينبغي فعله لتحقيق أدنى حد من تطلعات الفرد، سواءً كان مواطناً أم فلاحاً أو مزارعاً ينتمي لبيئته التي طالما قدمت له الكثير من معززات الصمود والبقاء ضمنها، وقدم لها جهده الكبير في سبيل استمرارية قطاع يعد الانطلاق لتحقيق الاكتفاء الذاتي لبلد وأسر بأكملها، فيما غدت الوعود بتحسينه مجرد حبر على ورق، والدعم المقدم له لا يغطي سوى حاجة الفلاح، الذي بات يعمل لسد حاجته فقط، ومن باب الاستمرارية في الاهتمام بأرضه، مصدر رزقه الوحيد، والسلة الغذائية للوطن كله.

وبنوع من المتابعة الدقيقة لحيثيات هذا القطاع، كان اليوم لقاء وزير الزراعة محمد حسان قطنا مع «الاقتصادية»، ووجهتنا للنقاش، بينما إذا كان بالإمكان النهوض به مجدداً، ضمن رؤى وأفكار قابلة الطرح والجدل، جاءت كنوع من التعاون في طرح خطط العمل من الوزارة، والسعي لتقديم طروحات فرضت نفسها وباتت الأكثر إلحاحاً لدينا جميعاً، بصورة تعكس عمق المعاناة لدى الفلاح مع الرغبة بإزالة العوائق كافة، في قطاع عرف منذ الأزل بأنه نقطة الانطلاق لاقتصاد قوي، واكتفاء يمنح المواطن والدولة قوّة القرار، وقدرة على المواجهة تفوق غيرها من سبل المواجهة، حيث لا يمكن بمكان التضحية بقوت شعب صمد وتحدى، ولا يزال ينتظر حتى اليوم خطط التعافي له ولزراعته الضامن الأكبر لحياة الجميع.

من منطلق تطوير السياسات الزراعية والتوجه لدعم القطاع الزراعي عبر تحقيق أكبر دعم للفلاح وللقطاع بأن معاً، وبالكثير من التعاون والتكامل بين جميع الجهات المعنية، وقد بات ضرورةً لتطبيق هذه السياسات والإستراتيجيات وإيجاد التمويل اللازم لتنفيذها، الذي يشكل العامل الرئيس لتحقيق هذه الإستراتيجيات، بدأ الحوار، بهدف الوصول إلى نقطة مشتركة ومن ثم الانطلاق منها في وضع أسس تطوير الدعم بمختلف أشكاله، بدءاً بتأمين مستلزمات العمل التي تدفع به قُدُماً، وصولاً لتنفيذ الخطط ضمن شروط صحيحة، تضمن الحصول على الكميات المرهوبة لها، ومن ثم تحقيق الاكتفاء أيضاً.

الاكتفاء الذاتي

■ كيف يمكننا العودة لما كان عليه واقع القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء؟ وهل من الصعب تأمين اكتفاء ذاتي اليوم؟

■■ وضع الخطط لا غبار عليه ويتم العمل ضمنها وفق سياسات تنفيذية صحيحة أيضاً، ضمن المناطق الآمنة، لكن ما هو حاصل اليوم أن إنتاجنا من القمح وفي حال استثمار كامل المساحات ضمن هذه المناطق لن يتجاوز المليون طن، في حال كانت الظروف مثالية، لتأتي كميات الإنتاج هذا العام كإشارة لصعوبة الوصول للاكتفاء الذاتي، وسط تأمين جميع احتياجات المحصول من (البذار، السماد، المحروقات، الإدارة، والقروض) من المصرف الزراعي، وزراعة كل المساحات المخطط لها، ليغدو معدل الإنتاج أقل من المستوى المطلوب، والسبب حتماً هو الظروف الجوية التي لم تكن مواتية في شهر نيسان، الموعد المثالي لعقد سنابل القمح، ما أدى إلى خسارة جزء من الإنتاج، إثر انحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة بمعدل أكثر من ١٢ درجة مئوية من الدرجة المناسبة لمحصول القمح، وبالتالي أصبح متوسط الإنتاج حسب متوسط العينة العشوائية المنفذة من الوزارة مع المكتب المركزي للإحصاء بحدود ٩٥٠ ألف طن، وهنا تأتي المفارقة بين الخطط والإنتاج. واقع زراعة وإنتاج القمح لا ينحصر فقط بعوامل جوية، بل تدخل في تأثيراته خروج أكثر من ٦٧ بالمئة من الأراضي عن السيطرة، التي تتركز شمال سورية وشمال الفرات، هي أراضٍ منتجة للقمح بالطبع، بل يتجاوز إنتاجها مليوني طن سنوياً، لذا فالضامن الوحيد لتحقيق الاكتفاء عودة هذه المساحات للسيطرة، للعودة إلى أفضل مما كان عليه الحال من حيث المستوى التكنولوجي للإنتاج، وتأمين متطلبات العمل، التي كانت جميعها ملحوظة في ملتقى تطوير القطاع الزراعي، وإستراتيجية تطوير القطاع الزراعي ٢٠٣٠ المنبثقة عنه، المتضمنة ٦٣ برنامجاً تنفيذياً في جميع المجالات الزراعية والمرتبطة بالزراعة.

فلاحو الحسكة

■ شكاوى عمليتي التسعير والتسويق بازدياد.. كان آخرها من فلاحي الحسكة.. ما الذي يحصل هناك؟ وكيف يتم التعامل مع الملف؟

■■ ما يحدث في الحسكة أنه وضمن المناطق الآمنة المزروعة بالقمح هناك تم ترخيص الأراضي ومنحها شهادة منشأ، إلا أن وجود التجار ممن يتداولون القمح، سمح بمرور كميات من الأقماح من مناطق غير آمنة يتم تداولها من قبلهم، لذا وبشكل أصولي، ووفق توصيات «مؤتمر الحبوب» لا يجوز تسويق حبة قمح دون وجود شهادة منشأ صادرة عن الوحدة الإدارية المختصة بكل منطقة هناك، أما عن تسويق أقماح الفلاحين المرخصة فلا يوجد خلل فيها، مع تأكيد حضور التجار والسماسرة بكل مكان هناك، ما أدى لإشكالية تتعلق بوضع الفلاح وبالتعاون مع التجار، فيما قامت الحكومة بوضع سعر جيد جداً للقمح أعلى من سعر مناطق الشمال، وإن دل على شيء فهو تشجيع الفلاحين على تسليم إنتاجهم، والخلل الحاصل اليوم لا يشمل عمليات التسويق بقدر المتاجرين بلقمة الشعب السوري.

ارتفاع التكاليف

■ يشكو الفلاح ارتفاع تكاليف الزراعات عامة ولاسيما الإستراتيجية منها.. كيف يتم وضع الخطط السنوية لكل الزراعات؟

■■ ما نعيشه اليوم بات نوعاً من التحدي الدائم لقطاع الزراعة، والمفروض بنا – ليس فقط الزراعة –، بل بجميع المجالات لا أن نستثمر الموارد فقط، بل أن نضمن استدامتها للأجيال القادمة، كما أن قاعدة كل ما هو مُتاح يجب استثماره خاطئة، وعلينا التعامل بعقلانية وفق ما تنتهجه البحوث العلمية الزراعية وضمن خطط تحقق التوازن والاستدامة والخصوبة للتربة، مع الأخذ بعين الاعتبار منع الانجرافات أو الاستثمار الجائر، ولن يتم ذلك دون التعاون مع الفلاحين.

بالطبع هذا لن يلغي دور الإرشاد الزراعي والتعليم الزراعي أيضاً، لكن ما فائدة كل هذا أمام الوضع الاقتصادي الصعب للفلاحين؟، الذي يدفع بهم لاستثمار كل الموارد ما يؤدي لاستنزافها، هو استثمار مُخيف وغير مستدام أيضاً، ما يجعل الوزارة تعمل ضمن خطة الإنتاج حسب القدرة الإنتاجية للموارد لا على حسابها، والعمل لتحقيق التعاون والتكاتف بين جهود الدولة والفلاحين والجهات كافة لتحقيق الخطط الإنتاجية الزراعية وفق المخطط لها.

اليوم عندما نخطط لموازنة المائية مثلاً، علينا أن نحدد ذلك حسب المقنن المائي اللازم لوحدة المساحة وحسب الاحتياجات المائية للمحاصيل، حيث يتم وضع المساحات وأنواع المحاصيل المائية بأن يتوافر لدينا موارد مائية متجددة، لنجد أنه وفي أثناء الاستخدام يحصل بعض المخالفات، مثل استخدام الطاقة المتجددة على الآبار من الفلاحين لكونها مجانية، ومن ثم زراعة مساحات كبيرة يرافق ذلك استجرار دائم للمياه بشكل كبير، دون إدراك خطورة الأمر، ما دفع الوزارة لتعديل التشريع المائي، بغية ضبط هذا الأمر وعدم السماح استثمار الموارد المائية إلا وفق ضوابط محددة، سوى المضخات العاملة المازوت، فالحفاظ على الموارد هو أمر وطني وعلى الجميع العمل به.

الهدر والفساد

■ هل ما يتم اعتماده من سُبل كفيلة لتسويغ نقص الإنتاج وازدياد الهدر والفساد سنوياً؟

■■ نعم، ما ينتظره المنتج المحلي هو الدعم، ولاسيما الاستراتيجي منه، الذي مازال ضمن خطط ومبادرات وتجارب لم تكتمل في معظمها، فيما بات هاجس الفلاح والحكومة بآن معاً، هو عقبة التسعير التي تلاحق المحاصيل الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، ليبدو الأمر أنه نقطة الانطلاق لدراسة وتقدير تكاليف الإنتاج الزراعي للعديد من المزروعات، بحيث يكون مجزياً خاصة للقمح ويضمن هامش ربح جيداً للفلاح منه، في حين يخضع السعر لباقي المنتجات لظروف العرض والطلب، ليبقى من المناسب التذكير بأن التزام الخطة الإنتاجية الزراعية الموضوعة من وزارة الزراعة، يضمن عدم حدوث اختناقات في العرض وانخفاضاً مفاجئاً في الأسعار في أوقات ذروة الإنتاج.

بينما تبدو عوائد العمل في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني غير كافية للاستمرارية واستدامة الإنتاج في ظل المتغيرات السعرية لمستلزمات الإنتاج وغيرها، وهنا تعمل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على تخفيض التكلفة وزيادة عوائد المشاريع والنشاطات الزراعية، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج، كالسلالات والأصناف المحسنة لدى الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، والتقنيات الزراعية الحديثة وغيرها.

أما عن نسبة الهدر ضمن الخطط الموضوعة، فلا يوجد أي إشارة له، لاعتماد مبدأ زراعة كل ما يمكن زراعته وفق ميزان استعمالات الأراضي والموازنة المائية، ووفق الخطط المذكورة سابقاً حول إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية، إلا أن الفروق التي تحدث بين تقديرات الإنتاج المتوقع وبين الإنتاج الفعلي، تأتي تبعاً للظروف الجوية وتغيرات المناخ والانزياحات في مواسم الهطل المطري وموجات الحرارة والصقيع وغير ذلك، إضافة إلى مدى قدرة المزارعين على تحمل تكلفة الإنتاج بعد تقديم الدعم الممكن من الوزارة والحكومة بشكل عام، ومدى التزامهم الممارسات الزراعية المنصوح بها من الوزارة، والتغيرات التي تطرأ على مدى توافر الموارد المائية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر في مستويات الإنتاج والإنتاجية المحققة بالفعل.

التغيرات المناخية والإنتاج

إن التغيرات المناخية باتت عاملاً مُحدداً للإنتاج، نظراً لانقطاع أمطار نيسان وحدوث العواصف وارتفاع الحرارة، ما يؤثر في الإنتاج الزراعي، بوصفه إنتاجاً رهيفاً ومادة حيوية تتأثر بكل الظروف المناخية وليس في سورية فقط، فالسعودية والخليج العربي وبعض الدول تعاني الجفاف أيضاً، وانحباس الأمطار، في فترة حساسة جداً، وضمن الشهر الذي يحدد معدل الإنتاج للمحاصيل الشتوية سواء كان قمحاً أم شعيراً.

تأمين مستلزمات الإنتاج

■ الأدوية والأسمدة.. ارتفاع تكلفتها وعدم فائدتها.. ما آليات العمل على تحسينها؟

■■ يتم العمل إلى جانب مديرية الأراضي والمياه، على مراجعة القرارات والأنظمة والقوانين الناظمة لإنتاج وتداول الأسمدة الزراعية بشكل دوري ودائم لمواكبة التحديثات، بما يتناسب مع حاجة الأسواق، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات مع البلدان من أجل تحسين واقع الأسمدة الزراعية، وتقليص الصعوبات والروتين اللذين قد يعيقان استيراد أو تصنيع الأسمدة الزراعية محلياً، مشيراً إلى ما تبذله الحكومة لتوفير احتياجات الخطة الإنتاجية الزراعية من الأسمدة كبير، وما نتج عنها توريد من ٥٠ ألف طن من سماد اليوريا لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤، كما تم التنسيق مع الوزارات ذات الصلة بتشغيل معمل سماد حمص (الصناعة، النفط والثروة المعدنية، الكهرباء) لتوفير احتياجات المعمل التابع لوزارة الصناعة من الغاز والكهرباء لتصنيع الأسمدة الآزوتية، والتزمت الشركة تسليم كامل الإنتاج من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية إلى المصرف الزراعي التعاوني، وبالفعل تم توفير ما يفوق ٣٨ ألف طن من المعمل.

■ بعد القرار الأخير بتحويل الدعم إلى نقدي.. ما مستقبل الدعم الزراعي للفلاح؟

■■ مع تطور السياسات الاقتصادية والزراعية وضمن خطة وزارة الزراعة لمراجعة وتطوير البرامج المنبثقة عن ملتقى القطاع الزراعي الذي خلص إلى اعتماد ٩٣ برنامجاً وتطوير ٦٣ مشروعاً استثمارياً ومن ضمنها برنامج تطوير أنظمة وبرامج وأساليب الدعم الزراعي، كان لابد من البدء بسلسلة حوارات، لكون الاجتماعات المنعقدة مع أصحاب المصلحة كانت تنحصر في عرض شكوى تقابلها إجابة المسؤول فقط، لذا لابد من تطوير هذه الآلية نحو عرض المشكلة، وتفعيل حوار للوصول إلى مقترح جماعي، بالإضافة إلى تطوير السياسات الزراعية المعتمدة، وتعديل آليات وأساليب الدعم، لتكون ملبية للاحتياجات والسكان والصناعة والفلاحين والتصدير، فالغرض الأساسي للحوار المشترك هو الوصول إلى حل متفق عليه من جميع الأطراف.

الدعم أمر مهم للفلاح، كما أنه يقوم على نهج علمي، بإجراء مسوحات ميدانية ولقاءات مع الفلاحين، قبل بداية عملية الإنتاج، من خلال سعي الوزارة مع جميع الجهات ذات الصلة لتأمين مستلزمات الإنتاج (من أسمدة وبذار ومحروقات)، مروراً بالدعم التقني والفني خلال العملية الإنتاجية من خلال المرشدين والفنيين الزراعيين والبيطريين، وكذلك تقدير تكاليف الإنتاج وفق الواقع الفعلي لها، والسعي لدعم المنتج النهائي من خلال التسعير لبعض المنتجات الزراعية المسلمة لمؤسسات الدولة وتسويقها بما يضمن للفلاحين هامشاً ربحياً جيداً.

يضاف إلى ذلك، الدعم الموجه في الحالات الاستثنائية التي تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية، من خلال صندوق التعويضات للفلاحين عن نسبة من التكاليف، للتخفيف عنهم في حال حدوث كوارث طبيعية، ما يساعدهم على الاستمرار بالعملية الزراعية.

وبحسب الإمكانيات المتاحة له، يقوم صندوق دعم الإنتاج الزراعي بتحمل الفروق بين تكلفة البذار والأسمدة الموزعة، من خلال المصرف الزراعي التعاوني وبين السعر الذي تباع به للفلاحين، بهدف خفض تكاليف الإنتاج وتتضمن دعم بذار القمح المحسن عن طريق المؤسسة العامة لإكثار البذار، ودعم الغراس المثمرة، والمواد المسوقة إلى المؤسسة العامة للأعلاف والسورية للتجارة.

كما تقوم الوزارة بدعم شبكات الري الحديث للفلاحين الراغبين بالتحول لتقنيات الري الحديث وتطبيقها من خلال صندوق الري الحديث وذلك بنسبة ٣٠-٤٠ بالمئة من قيمة الشبكة، في وقت يتم تقديم الدعم في مجال وقاية النبات والحفاظ على صحة النبات وحملات المكافحة العامة للحشرات والآفات في حقول المزارعين كمكافحة حشرة السونة وفأر الحقل وذبابة الزيتون وعشبة البانذجان والجراد وعين الطاووس، والمكافحة الحيوية من خلال نشر الأعداء الحيوية في حقول الحمضيات والتفاحيات والزيتون والقطن والبيوت المحمية، إضافة إلى مكافحة مرض الذبول.

وكذلك الدعم المقدم لقطعان الثروة الحيوانية من خلال حملات التحصين الوقائي المجانية والتلقيح الاصطناعي والمعاينة والعلاج وغيرها من الخدمات البيطرية.

كما يتم الدعم من خلال استصلاح الأراضي المحجرة وتحويلها إلى أراض صالحة للزراعة، من خلال دعم أجور ساعات العمل للآليات الثقيلة اللازمة لهذه العملية والمتوافرة لدى الوزارة، بالإضافة إلى تقديم الدعم بأشكال مختلفة من خلال:

إعفاء منشآت تربية الدواجن والمباقر من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات وإعفاء الأبقار المستوردة بغرض التربية من الرسوم والضرائب كافة، منح قروض عينية للمربين من إقامة صالات بيع منتجات المرأة الريفية في محافظات (اللاذقية ــ حمص ــ حلب ــ حماة ــ ريف دمشق ــ القنيطرة) للاستفادة من القيمة المضافة ومساعدتها على تصريف إنتاجها.

إستراتيجيات المستقبل الزراعي ضمن منظور دعم الفلاح

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٥/ ٧ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

المشافي السورية قريباً ٤٠ بالمئة علاج مجاني و ٣٠ بالمئة أجر رمزي والباقي أجور أقل من مشافي القطاع الخاص

وزير التعليم العالي والبحث العلمي لـ«الاقتصادية»: نتواصل مع الشؤون الاجتماعية لتحديد هذه الفئات

■ خاص- الاقتصادية

الاستقالات قليلة في مشافي الوزارة !!

تشكل المشافي الجامعية والهيئات، بكل ما تقدمه من خدمات الملجأ الوحيد الفقير، الذي بات تحت وطأة الضغوط المعيشية والقرارات الحكومية فيما يخص تقديم أي خدمة له، لتغدو فكرة الدعم وما تحمله من إشكاليات في الفترة الأخيرة، أبرز هواجسه، عبر تساؤلات كثيرة يتم طرحها يومياً حول إعادة هيكلة المشافي الجامعية ومبدأ توزيع الدعم فيها، وسط مخاوف كبيرة من غياب الخدمات المجانية لهذه المشافي.

حقيقة إلغاء مجانية الطبابة بالكامل في المشافي الجامعية.. وسياسة هيكلة الدعم الجديدة فيها بما يضمن تحسين أجور العاملين، مواضيع عدة طرحتها «الاقتصادية» على وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبر اهيم، أثارت الكثير من النقاط في حديثه عن المشافي التعليمية وما تقدمه من خدمات لعدد كبير من المواطنين في مختلف المحافظات، إضافة إلى تبيان دورها الفعال في رفد وتدريب كوادر طبية وعلمية مؤهلة، ما زالت تحتل مكانة مهمة في المنطقة، على الرغم من كل الظروف والتحديات التي تواجهها.

دراسة هيكلة إعادة الخدمات

■ هل سيتم إلغاء الخدمات المجانية في المشافي الجامعية؟

■■ تم الطلب من إدارات المشافي تقديم مقترحات وأفكار من خلال مجالس إداراتها من أجل دراسة وإعادة هيكلة الخدمات الصحية والاستشفائية وتحسين جودة هذه الخدمات بتقسيمها على عدد أسرة المستشفى إلى ثلاث شرائح:

الشريحة الأولى: تضم ٤٠ بالمئة من الأسرة، تكون بمنزلة علاج مجاني للمواطنين، والثانية: بنسبة ٣٠ بالمئة بأجر رمزي وشبه مجاني، أما الثالثة فتضم ٣٠ بالمئة منها بأجر خاص لا يتجاوز ٣٠ – ٤٠ بالمئة من أجور المشافي الخاصة.

■ ما الآلية المتبعة منكم التي يتم وفقها تحديد هذه الفئات؟!

■■ حتى الآن لم يتم تحديد هذه الفئات بصورة نهائية، ويتم حالياً التواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل تحديد الشرائح المستحقة، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

■ ماذا عن تحسين الأجور؟

■■ تخضع للموارد المالية التي سيتم توفيرها من خلال آلية التوزيع الجديدة، توزع الأجور وفق نسب معينة لصيانة وتأهيل وإصلاح التجهيزات الطبية وتأمين المستهلكات الطبية اللازمة للمشافي، كما سيتم تخصيص جزء منها كحوافز وتعويض عمل للأطباء والكوادر الفنية والممرضات والكوادر الإدارية الخدمية، من أجل تشجيعهم على العمل والحفاظ على هذه التجهيزات الطبية في المشفى، ويتم العمل على هذا الموضوع بالتنسيق مع وزارة الصحة أيضاً.

■ كيف سيتم تأمين الكوادر الطبية وسط التسرب الكبير والاستقالات ضمن هذا القطاع؟

■■ منح القانون رقم ٨ للمشافي التعليمية استقلالية في التعاقد مع الأطباء الاختصاصيين والكوادر الفنية اللازمة للعمل في المشفى، إضافة إلى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الطب وطلاب الدراسات العليا، حيث يبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية الأطباء التي تعمل في هذه المشافي ٤٣٧ عضو هيئة تدريسية وعدد الأطباء المتقاعدين ٥٩٧ طبيباً اختصاصياً إضافة إلى ٤٧٠٠ طبيب دراسات عليا و٤٥٠٠ ممرضة بكل المشافي الجامعية.

كما صدر المرسوم رقم ١٦ عام ٢٠٢٢ بغية الحفاظ على الكوادر الطبية، حيث يتم بموجبه قبول عدد من الطلاب في كليات الطب لم يحققوا علامة القبول في كلية الطب عند الفرز بعد السنة التحضيرية وبالتالي يتم قبولهم كأطباء ملتزمين بعد التخرج للعمل في المشافي لمدة ١٠ سنوات، ولكن يستطيع الطبيب بعد التخرج ممارسة عمله المهني في أي عيادة أو مستشفى وخلال العامين الماضيين تم قبول نحو ١٠٠٠ طالب بموجب المفاضلة.

وتضمّن المرسوم أيضاً، قبول أطباء ملتزمين في مرحلة الدراسات العليا ولم يحققوا علامة القبول في الاختصاص الذي يرغبون فيه، ولكن يتم قبولهم أطباء اختصاصيين ملتزمين العمل في هذه المشافي، وكذلك السماح لهم بممارسة مهنتهم في أي عيادة أو مستشفى، وتم قبول ١٥٧ طالب دراسات عليا ملتزماً.

وبالنسبة للممرضات لدينا ثلاث مدارس تمريض، واحدة في دمشق والثانية في حلب والثالثة في تشرين وجميع خريجيها ملتزمون العمل في المشافي التعليمية ويتم فرزهم وفق الرغبة والحاجة والمعدل بموجب مفاضلة تقييمها مدرسة التمريض.

أما الكوادر الفنية فهناك مرسوم يتم بموجبه تعيين ٥ بالمئة من المعاهد الطبية والصحية في المشافي والمراكز الصحية دون الحاجة لمسابقة وحالياً يتم العمل على رفع هذه النسبة إلى ١٠ بالمئة لدعم المشافي والمراكز الصحية.

كما أتاح القانون رقم ٨ للمشافي التعليمية الفرصة لمديري المشافي للتعاقد المباشر وفق الحاجة للاختصاص المطلوب لسد النقص في الكوادر.

أما فيما يتعلق بموضوع الاستقالات، فهي قليلة في مشافي الوزارة.

■ إلى أين وصلتم في مشروع أتمتة المشافي؟

■■ تعمل الوزارة حالياً ضمن خطة التحول الرقمي على أتمتة عمل هذه المشافي من الناحية الطبية والإدارية والخدمية، ونهاية العام، هو موعد الانتهاء من أتمتة كل من مشفى (البيروني) في دمشق ومشفى (تشرين) الجامعي في اللاذقية، بينما العمل مستمر على أتمتة باقي المشافي.

تحوي هذه المشافي قرابة ٥٠٥٠ سريراً و١٦٠ غرفة عمليات، كما وصل عدد المقبولين فيها خلال عام ٢٠٢٣ ما يقارب ٢١٩ ألف مريض و٥٠٩ آلاف مراجع للإسعاف و٩٢٨ ألف مراجع للعيادات الخارجية بواقع ١٠٠ ألف عملية و٩٢ ألف صورة طبقي محوري و١٥٢ ألف جلسة معالجة شعاعية و٨٩ ألف جلسة علاج كيميائي و٩,٥ مليون تحليل مخبري و٣٥٠ عملية زرع للكلى. و٦٨ ألف جلسة غسيل كلى.

لا توجد دراسة لرفع الدعم..

وزير الكهرباء لـ«الاقتصادية»: متفائلون بتحسين الواقع الكهربائي مع نهاية العام ومشاريع الطاقة المتجددة دون الطموح

■ غزل إبراهيم

واقع مرير فرضته أزمة الكهرباء المتفاقمة في سورية منذ سنوات وسط تكرار الوعود بتحسن ساعات الوصل، لكن لم تترجم الأقوال فعلاً على حيز الواقع، لدرجة تزعزعت الثقة ما بين المواطن والحكومات المتعاقبة، وقدرتها على تحسين واقع التقنين المجحف، بل على العكس إزداد الوضع سوءاً مع الزمن وأصبحت ساعة الكهرباء حلماً، ومع انهيار البنية التحتية ونقص التوريدات النفطية برزت الطاقات المتجددة كأحد الحلول الممكنة.

لمعرفة ماهية الدعم وهل تنوي الكهرباء المضي قدماً في هذا الملف، ومعرفة هل من انفراجات تطول مدة التقنين بعد دخول بعض المشروعات حيز الخدمة؟!

كان لـ«الاقتصادية» لقاء مع وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل الذي شرح الوضع بشكل شفافية مبيناً الواقع والظروف الصعبة التي حدت من تحقيق تنوعات جوهرية، إلا أنه توقع تحسناً ما قد يظهر على واقع الكهرباء وليلمسه المواطن مع نهاية العام الحالي.

واقع التقنين

■ هل من انفراجات على صعيد ساعات التقنين وتحسينها خلال الفترة الحالية؟

■■ حالياً الأوضاع على ما هي عليه، صحيح أن المواطن عانى من طول غياب التيار، لكن هناك تحديات وواقعاً أيضاً، والعمل يجري حسب الامكانات المتاحة، وكلما أصبحت هناك إمكانية نقوم بزيادة التغذية، والكهرباء تأمل أن يكون وصل التيار لساعات أطول لإنهاء واقع التقنين.

والوزارة لم تطلق أي وعود سابقة بقرب التحسن المطلوب بإنهاء التقنين، بل ينطلق عملها حسب الطاقات المتاحة للتوليد ووصول الكميات اللازمة للإنتاج، وعلى التوازي تتابع تنفيذ الصيانات في بعض المواقع، إضافة لمشروعات قادمة قد تسهم في رفد المنظومة والشبكة الكهربائية باستطاعات إضافية، نأمل أن تحسن من الواقع شيئاً جديداً، سابقاً جرى الحديث عن ضخ كميات إضافية للتشغيل وما يتأتى بعد إنجاز بعض المشاريع، لكنّ المواطن لم يلحظ أثرها نتيجة الاستجرار الكبير على الشبكة وخاصة في ظل التغيرات المناخية (موجات البرد والحر)، وحالياً الوزارة تعمل على مشاريع جديدة مهمة ستضاف مخرجاتها لاحقاً على الشبكة، ونستطيع القول إن هناك بوادر انفراجات، وسيطرأ تحسن جزئي ولكنه قد يكون ملموساً مع نهاية هذا العام.

نقص بالمؤشرين وشكاوى..!

بعد رفع أسعار الكهرباء ظهرت مشكلة في قراءة العدادات وهناك العديد من الشكاوى حول ارتفاع قيمها وعدم صحتها!.

إلى يومنا هذا، لا يوجد أي خطأ في قراءة العدادات ولم تصل الوزارة وبعض الإدارات المختصة بهذا الشأن أي شكوى مكتوبة وهناك تعليمات لكل الشركات ضرورة استقبال أي شكوى من أي مواطن وتبيان واقعها ومناقشتها جيداً تجنبا من أي خطأ ربما يحصل، الارتفاع الذي طرأ طال فواتير الكهرباء ذات الاستهلاك الأعلى، انعكس على الفاتورة وخصوصاً للشرائح ما بعد الـ٦٠٠ كيلوواط، حيث زادت تسعيرتها عن السابق وبالتالي كثرت الشكاوى!

وحول التأخير في قراءة العدادات، نعم هناك عجز كبير في عدد المؤشرين العاملين، وتتابع الواقع من أجل هذا الأمر، فمثلا في دمشق هناك ٦٥٠ ألف اشتراك ولدينا ٩٠ مؤشراً (قارئ عدّاد) فقط، ومن ناحية أخرى يجب أن تكون الكهرباء موصولة ليستطيع المؤشر القراء لكن ظروف التقنين تعرقل ذلك.

وحالياً يجري العمل لتجاوز هذه المشكلة بكل الوسائل، بحيث يتم قراءة العداد كل شهرين أو كل أربعة أشهر على أبعد تقدير.

والوزارة وفقا للزامل تقوم بمعالجة أي شكوى مقدمة بهذا الخصوص وهناك منصة خاصة بذلك، وبإمكان أي مشترك إرسال رقم اشتراكه وصورة العدّاد للتأكد من قيمة الفاتورة ومعالجة الخطأ إن وجد.

الدعم

■ هل سيرفع الدعم عن قطاع الكهرباء؟

■■ كل ما يقال حول الدعم بعيد عن قطاع الكهرباء، ولن يرفع الدعم عن الكهرباء حالياً ولا توجد حتّى دراسة لذلك، وستظل التسعيرة تسعيرة اجتماعية تراعي الوضع المعيشي للمواطنين وخاصة الشريحة الأولى الـ٦٠٠ كيلو بالدورة ستبقى مدعومة بشكل كبير، وسيكون هناك رفع تدريجي للشرائح الأكبر من ٦٠٠ كيلوواط على المدى البعيد ولكن قد نصل إلى سعر التكلفة للاستهلاكات العالية ١٥٠٠ كيلو فما فوق في أوقات لاحقة.

وأوضح: أن سعر الكيلو واط ضمن فئة الـ٦٠٠ ميغاواط مازال ١٠ ليرات في حين تبلغ تكلفة الكيلو واط بحدود الـ٢٠٠٠ ليرة، وما زال دعم الدولة لقطاع الكهرباء يستنزف جزءاً كبيراً من الموازنة.

مشاريع الطاقة المتجددة لم تحقق حتى الآن المأمول منها!

■ كيف تقيّم واقع الطاقات المتجددة وهل تسير وفقاً للخطة الموضوعة؟

■■ ازداد التوجه مؤخراً نحو مشاريع الطاقة البديلة وقدّمت الحكومة تسهيلات كبيرة لتشجيع الاستثمار فيها، بما يدعم كميات الكهرباء المتاحة، وينوّع مصادر الطاقة، لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء ويشجع القطاع الخاص على تنفيذ مشاريع توليد الكهرباء ويحمّله مسؤولية تجاه المجتمع، وفي هذا الصدد أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم (٤١) المتضمن تعديل بعض أحكام قانون الكهرباء رقم (٣٢) لعام ٢٠١٠، إضافة إلى القانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٢١ القاضي بإحداث صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، وغيرها من القرارات التي حفّزت الاستثمار في هذا القطاع وكان لها دور في إقبال عدد كبير من المستثمرين، وخاصة في الفترة الأخيرة للاستثمار في الطاقات المتجددة وهذه المشاريع ستنعكس على المواطنين.

وهناك إقبال على مشاريع الطاقة الشمسية ولكن دون الطموح فالمشاريع الاستثمارية المنفذة خلال العامين الماضيين تنتج ١٠٠ ميغاواط، وهناك خطة لتأمين ٢٥٠٠ ميغاواط شمسي و١٥٠٠ ميغاواط ريحي بحلول عام ٢٠٣٠.

وخلال هذا العام لدينا ٦٥ ألف طلب للحصول على قروض من الصندوق، وتمت إحالة ٢٤ ألف طلب إلى المصارف وتنفيذ أكثر من ١٠ آلاف مشروع خلال عام ٢٠٢٣ والربع الأول من ٢٠٢٤ بطاقة إجمالية وصلت إلى حدود الـ٢٠ ميغا واط بكلفة إجمالية تجاوزت الـ١٠٠ مليار ليرة سورية.

التشاركية بالكهرباء

■ ماذا عن التشاركية مع القطاع الخاص وما الجدوى منها؟

■■ التشاركية أحد الأساليب التي لجأت إليها وزارة الكهرباء لتأمين المرونة اللازمة في الإدارة والتمويل لتحسين الواقع الكهربائي والالتفاف على العقوبات، بسبب عدم تمكن الوزارة من إجراء الصيانات اللازمة لمحطات التوليد نتيجة العقوبات المفروضة على سورية.

العقد التشاركي الأول على مستوى الحكومي كان لإعادة تأهيل وتشغيل واستثمار محطة دير علي، وهي محطة مهمة باستطاعة أكثر من ١٤٠٠ ميغاواط ولكن بسبب العقوبات لم تتمكن الوزارة من إبرام العقود اللازمة لاستيراد قطع التبديل للصيانة حيث يفترض إجراء أعمال الصيانة بعد تشغيل ٢٥ ألف ساعة عمل للمحطة، ولكن بلغت عدد ساعات العمل أكثر من ١٠٠ ألف ساعة عمل ولم تتمكن الوزارة ومؤسسة التوليد من الحصول على قطع التبديل اللازمة للصيانة، ما أدخلها في مخاطر كبيرة وهدّد بخروجها من الخدمة، لذلك لجأت الوزارة لإجراء عقد تشاركية مع شريك وطني محلي، لتجاوز المخاطر وتمّت إعادة تأهيل القسمين الأول والثاني باستطاعة أكثر من ١٤٠٠ ميغاواط، وحالياً نعمل لاستكمال الجزء الثالث باستطاعة ٧٠٠ ميغاواط تقريباً.

محطات الطاقة

■ ما المحطات التي أدخلت في الخدمة وإلى أين وصلتم في أعمال إعادة تأهيل المحطات؟

■■ العمل مستمر على إنجاز وإعادة تأهيل العديد محطات التوليد والتوزيع الكهربائية لتجديد المنظومة الكهربائية في كل المحافظات، ومؤخراً انتهينا من محطة تحويل غباغب ٢٠/٦٦ ك. ف باستطاعة ٣٠ ميغا فولت أمبير والخطوط المغذية لها بتكلفة إجمالية تجاوزت ٣٠ مليار ليرة سورية، بخبرات وجهود كوادر الوزارة التي وفّرت لخزينة الدولة بحدود الـ٢٠ مليار ليرة، وسيكون لها أهمية كبيرة في مجالات الصناعة والزراعة والمنشآت التعليمية الموجودة في المنطقة.

وفي حلب نعمل على إعادة تأهيل محطة حلب البخارية التي تصل استطاعتها إلى ١٠٦٥ ميغاواط تعمل على الفيول، وتم تنفيذها من قبل شركة ميتسوبيشي والتي كانت قد دمرت سابقاً على يد الجماعات الإرهابية المسلحة.

وإلى الآن تمت إعادة تأهيل المجموعتين الأولى والخامسة باستطاعة ٤٠٤ ميغاواط وربطهما على الشبكة بعقد مع إحدى الشركات الصديقة بقيمة ١٢٣ مليوناً و٤٥٠ ألف يورو تدفع على خمس سنوات، وحالياً يجري التفاوض على إعادة تأهيل المجموعتين الثانية والثالثة والرابعة.

وبالنسبة لمحطة الرستن فهي دارة مركبة غازية تتألف من عنفتين باستطاعة اجمالية ٥٢٦ منها ١٨٣ ميغاواط تعملان على الغاز، وعنفة بخارية باستطاعة ١٦٠ ميغاواط.

ومن المتوقع أن توضع المحطة في الخدمة نهاية العام الحالي أو مطلع العام القادم بعد الانتهاء من أعمال المجموعة الغازية الأولى والثانية، والانتقال إلى القسم الأخير وهو المجموعة البخارية، ولكن قد تتأخر قليلاً ونأمل في أن توضع بالخدمة في الشهر الخامس من عام ٢٠٢٥.

٩٠ قارئ عدادات فقط مقابل ٦٥٠ ألف اشتراك بدمشق.. وشريحة الـ٦٠٠ الأولى ستبقى مدعومة بشكل كبير

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٥/ ٧ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

هل الاستثمار بخير...؟!

مديرة هيئة الاستثمار: لم نصل إلى المكان الذي نطمح إليه

أدلة إجرائية شفافة توجه المستثمر وتتابع إجراءاته لدى الجهات العامة

■ هني الحمدان

تعول العديد من الدول على الاستثمار بكل أنواعه، من أجل جلب رؤوس الأموال المساهمة في استغلال السيولة المالية المتوفرة ودعم المشروعات والأنشطة للقطاعين العام والخاص، وهنا تتسابق الحكومات لطرح كل المحفزات أمام استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، وتجهد باستمرار لاكتمال منظومة التشريعات والأنظمة التي توفر المناخ الاستثماري المناسب.

في سورية قانون للاستثمار فيه من المحفزات والتسهيلات ما يؤهل سورية لتكون دولة استثمارية من الطراز الأول، لولا الحرب والأحداث السياسية، هذا من جانب، ومن جانب آخر لم تكن الإجراءات وتعليمات الحكومة على درجة من الشمولية والسهولة لتزيل أي مطارح للتعقيدات وبعض التشابكات التي قد تحصل، فهناك بعض الإشكالات تنتج فيما بين الوزارات وحالة تأخير أحياناً في انجاز المطلوب، إضافة إلى ضعف رؤى إدارات هيئة الاستثمار المتلاحقة من أجل وضع المسارات وتقديم القطاعات والفرص الاستثمارية بالصورة الجاذبة.

طرح فرص استثمارية محددة المواقع وصفرية التراخيص

السؤال هنا: هل الاستثمار يسير في مساره الصحيح..؟ هل حققت إدارة الاستثمار إنجازات مهمة في هذا القطاع من ناحية الجذب والتنفيذ والجدية في طرح شائق للفرص والمقومات..؟! صحيح أننا لم نصل إلى المكان الذي نطمح إليه بشكل كامل، ولكن يجب أن يكون المسار صحيحاً وأن تتقدم هيئة الاستثمار بخطا ثابتة وتعمل بجد مع الشركاء من الجهات العامة والقطاع الخاص على رسم الآليات والمحددات المرنة والمحفزة وعلى تطوير كل الأدوات بدءاً من نقطة البداية وانتهاء بآلية منح موافقات الاستثمار بما يحسن بيئة الأعمال وإجراءات البدء بالنشاط الاستثماري بشكل يلبي تطلعات المستثمر ويقارب تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

لم نصل إلى الطموح..!

مديرة هيئة الاستثمار ندى لايقه تجيب هنا مدافعة عن جو الاستثمار رغم قصر المدة لها بالإدارة، وتؤكد أن عملية الاستثمار تسير وفق منظومات محددة، وتم تحقيق بعض الخطوات المهمة، من ناحية الجذب والتنفيذ، صحيحاً أننا لم نصل إلى المكان الذي نطمح إليه، أو المكان الذي يجب أن نكون فيه، وهناك تفاهمات وعمل مع الشركاء من الجهات العامة والخاصة بما يسهم في تحقيق استثمار يلبي كل الطموحات.

الاستثمار طال النقل

وأردفت لايقه بخصوص إدراج قطاع النقل في حلبة الاستثمار أنه سابقاً لم يكن قطاع النقل يندرج تحت الأنشطة المستفيدة من حوافز ومزايا القانون ١٨ لعام ٢٠٢١.. وبالتالي كانت الأولوية للقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة وتوليد الكهرباء والصحة والسياحة.. ولذلك بعد أن أسسنا مجموعة مهمة من المشروعات في القطاعات المذكورة ودخل جزء ونوع مهم منها التنفيذ.. جاء دور قطاع النقل الحيوي كمحرك ومنشط للقطاعات الاقتصادية كلها وكعصب لها، غير غافلين عما تعرض له هذا القطاع من ضرر ووقف وضعف في الخدمات من جراء الحرب الظالمة على سورية وضرورة ضخ استثمارات جديدة فيه لترميمه واستعادة عافيته.

محاور جديدة

اليوم هيئة الاستثمار السورية تعمل على عدة محاور تقول مديرة الهيئة:

الأول: الخريطة الاستثمارية وطرح فرص استثمارية محددة المواقع وصفرية التراخيص تلبي تطلعات المستثمر المحلي والأجنبي.

الثاني: عدد ونوعية الخدمات المقدمة في مركز خدمات المستثمرين، وتبسيط آليات منح الموافقات والتراخيص اللازمة، ووضع أدلة إجرائية شفافة توجه المستثمر.

الثالث: متابعة المشروعات في كل المراحل والتوسط لدى الجهات العامة على اختلاف مستوياتها لإيجاد الحلول السريعة لمشكلاتها.

الرابع: الترويج من خلال الترويج لحقيبتنا الترويجية المتنوعة (قوانين، آليات، فرص..) في الداخل والخارج.

إن الهيئة محددة المهام بقوانين الاستثمار كلها، ولكن طرأت ظروف منها ما هو يتعلق بظروف الأزمة، وأخرى تتعلق بتكامل وتعاون الجهات العامة المعنية معها في رسم الآليات ومنح الموافقات وطرح الفرص الاستثمارية. فالتشريعات في الدول التي تبلغ درجة عالية من التقدم تتعدل تبعاً لعملية التعلم المكتسبة أثناء التنفيذ، وسورية دولة ذات ظروف ومعطيات صعبة، والتعلم جزء من سياستنا الاستثمارية.

ترويج

ومن ناحية الترويج فهو جزء مهم وأساسي من عمل الهيئة داخلياً وخارجياً.. وفي كل عام هناك خطة ترويجية مع شركائنا من القطاعين العام والخاص للترويج للمناخ الاستثماري في سورية وفرصه الواعدة والقوانين الحديثة والشاملة، والأهم آلياتنا الإجرائية وخطواتنا الجدية لتحسين بيئة الأعمال السورية.. وتشكل وزارة الخارجية والمغتربين ذراع الترويج الخارجي، واليوم نتطلع الهيئة إلى دور ترويجي أكبر خارجياً، من خلال إقامة الفعاليات أو المشاركة فيها بالتعاون مع سفاراتنا في الخارج في هذا المجال.

القطاعات المتاحة للاستثمار هي كل القطاعات في قانون ١٨ لعام ٢٠٢١ وجميعها تستفيد من مزايا وحوافز وإعفاءات جمركية ومالية وإجرائية، لكنها لا تتساوى في الحوافز الضريبية وغير الضريبية، حيث خص القانون المشروعات ذات الأولوية خلال هذه المرحلة بحوافز تمييزية ضريبية وغير ضريبية كمشروعات التصنيع الزراعي ومشروعات توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة.

فرص غنية

تعدد مديرة الاستثمار مجالات الاستثمار، بالنسبة للفرص الاستثمارية المتاحة، ومعظمها فرص في كل القطاعات مطروحة ضمن المدن والمناطق الصناعية، وفرص لتصنيع الثروات المعدنية.

واليوم الهيئة تعمل على عدة محاور:

الأول: التعاون مع الجهات العامة لطرح مشروعاتها المتوقفة أو المتضررة أو التي تحتاج إلى تطوير أو توسعه (مثل مشروعات وزارة الصناعة) للتشارك مع المستثمر الخاص المحلي والأجنبي.

الثاني: تجهيز الآليات الإجرائية والقانونية الملائمة لخصوصية كل قطاع لطرح الفرص المتنوعة على الاستثمار وفقاً لقانون الاستثمار وتعديلاته والقرار ٦٩٣ لعام ٢٠٢٢.

الثالث: تفعيل عمل الفريق الوطني للخريطة الاستثمارية في طرح أملاك الدولة على الاستثمار وفقاً لمواقع العقارات والمزايا النسبية للمحافظات، وفقاً للآلية الإجرائية المعتمدة في القرار ٦٩٣ لعام ٢٠٢٢.

على صعيد الاتفاقيات الأخيرة وما ستضيفه إلى قطاع الاستثمار أشارت لايقه إلى أن الوقع الاستثمارات دوراً مهماً للاستفادة من خبرات الطرفين في مجال الاستثمار سواء كان تشريعياً أم إجرائياً، وفي تبادل الفرص الاستثمارية المهمة والواعدة، وأيضاً هي مهمة ضمن بند التدريب والتأهيل.. هذه الاتفاقيات ترسم وتؤطر التعاون المشترك بين الدول في المجال التجاري والاستثماري، وتشرف على تنفيذها ومتابعتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، آخرها بروتوكول التعاون في مجال جذب الاستثمار بين سورية والعراق الذي وقعته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مع الهيئة العامة للاستثمار في العراق.

وبالنسبة للنتائج حققنا العديد من المشروعات المهمة مع عدة دول خلال الفترة الماضية، وتم تنفيذ العديد من البنود المتعلقة بالترويج وتبادل الخبرات والتدريب وعقد المؤتمرات المشتركة.

لماذا الترويج لصناعة الوهم؟

السيارات ومفاتيح الكهرباء صناعة كبيرة علينا!

■ أيمن أحمد علوش

عندما نقرأ عن إنشاء معامل للسيارات أو غيرها من الصناعات المتقدّمة في سورية تعتقد أنّنا بتنا دولة صناعيّة متطوّرة، وأنا أعتقد أن إحدى مشاكلنا الرئيسيّة هي أنّنا نكذب حتى على أنفسنا ونصدّق الكذبة، فدورنا في كلّ هذه الصناعات لم يكن يوماً أكثر من عمليّة ديكوريّة ليس لها علاقة بمكوّنات أي من هذه الصناعات.

أعتقد أيضاً أنه لا دور لذلك في التوفير من احتياجاتنا للقطع الأجنبيّ لأنّنا نستورد كل المواد الأولية لهذه الصناعات من ألفها إلى يائها بالقطع الأجنبيّ، بما في ذلك الرشاوى، ناهيك عن أن تكلفة التصنيع في سورية باتت أغلى من معظم دول العالم بسبب عدم توافر الكهرباء والوقود وغلاء تكلفة توفيرهما، وغياب التنافسيّة والقوانين والتشريعات التي تؤمّن البيئة المناسبة والعادلة للمستثمرين، وهو الأمر الذي يسهم إيجاباً في تقديم السلعة الأفضل والأرخص.

إنّ معظم المصانع التي أُنشأت في سورية خلال العقود الماضيّة كانت احتكارية، ونتجت عن مصاهرة رأس المال لبعض النافذين الفاسدين، فجاءت القوانين مفصّلة على قياساتهم، فاحتكروا الأسواق بصناعات لا تتّصف نهائيّاً بالجودة، سواء كما ذكرنا لكونها احتكاريّة، أو لميل التجار إلى تقديم منتجات سيئة لتحقيق أعلى المكاسب، وهذا ما جعل منتجاتنا الأقل جودة والأعلى ثمناً منها في الأسواق المجاورة كافّة.

وعندما أبدأ بذكر السيارات فإن الأمر لا يقتصر عليها، بل على كثير من الصناعات الأخرى التي لم نُصنّع منها في مصانعنا أكثر من تثبيت قطعتين مستوردتين الواحدة على الأخرى، أو شدّ البراغي أو وضع قطعة مستوردة كاملة في كيس وكرتونة مستوردتين أيضاً، أو في تثبيت قبضة ومراية ورفوف ومقعد، وحتى البراغي تأتي جاهزة، أي إنها في أحسن أحوالها صناعة تجميعيّة أو توضيبيّة.

أعتقد جازماً أن الدولة لو قامت باستيراد هذه المواد مباشرة من مصدرها لكانت تكلفتها مع الرسوم كافة أقلّ قيمة من تصنيعها ضمن القطر. الفرق سيكون أن الرسوم ستأتي كاملة لمصلحة خزينة الدولة بدل أن تذهب لجيوب تجار ومحتكرين، وما لذلك من دور في الفساد والإفساد لمفاصل مهمّة في الدولة، وإحباط لدى العامّة، فلماذا نكذب على أنفسنا ونصدّق الكذبة! ولماذا لا نتّجه نحو صناعات، ولو كانت بسيطة، تتوافر لدينا موادّها الأولية، أو لا نحتاج إلى استيراد أكثر من موادها الأولية الخام للتصنيع، فنتميّز وننافس بها، كالصناعات الغذائيّة والدوائية وغيرها الكثير الكثير، وكذلك منتجات زراعيّة كثيرة، فكثير من دول العالم تميّزت بمنتج واحد واستطاعت به أن تكون حاضرة بقوّة زراعيّاً أو صناعيّاً، كما تميّزت فرنسا بصناعة الجبن والنبيذ، وسويسرا بصناعة الساعات، وهولندا بالأبقار والزراعة، تماماً كما يمكننا أن نتميّز نحن بـ(النسيج والألبسة والماشية والزيتون والقمح والبرتقال والفواكه والدخان والكمون والحبوب وغيرها)، وتطوير الصناعات التي ترتبط بهذه الثروات أو صناعات يدوية ومهنيّة كثيرة.

دعونا نهتم بصناعة التعليم والسياحة الترفيهيّة، والسياحة الطبيّة والسياحة العلاجيّة وصناعة الفنّ، فلدينا الطاقات البشريّة الكبيرة التي يمكن أن تقدّم الكثير عند توفير البيئة المناسبة لها. وعندما أقول صناعة التعليم فهذا يعني أن نعزّز مكانة جامعاتنا أكاديمياً لتستقطب طلاباً في الاختصاصات كافة من دول مختلفة، وخاصة في اللغة العربيّة التي يزداد الاهتمام بها في دول كثيرة، وعلوم الدين والإسلام الشامي المعتدل وعلوم اللاهوت بما يجعل سورية قبلة للغرب المسيحي، وكذلك تطوير المشافي والمراكز الطبيّة وهذا سيعزز السياحة الطبيّة الرخيصة، والاهتمام ببيئاتنا الطبيعية وهذا سيعزز السياحة العلاجيّة، وعندما نعزز صناعة الفن سيتحوّل بلدنا إلى مستقطب لها بدل أن ينزف الوطن فنّانيه وأدباءه ومبدعيه إلى دول أخرى، وغير ذلك من صناعات أخرى يمكن الاستثمار بها، وما أكثرها، وهذا من شأنه أن يوقف نزيف ثرواتنا البشرية من أكاديميين وأدباء وأطباء ومهندسين وصناعيين وفنّانين وفنّيين و...إلخ.

زارني خلال فترة عملي في سفارة الجمهوريّة العربيّة السوريّة في عمّان/ الأردن مدير منظّمة الهجرة الدوليّة، وخلال اللقاء ذكر لي أن إحصاءاتهم تُظهر أن اللاجئ السوري هو أفضل لاجئ دخل إلى أوروبا، سواءً لناحية التعلّم والتأهيل أو المهارات التي يكتسبها أو سرعة اكتسابه لها أو إتقانه للغة البلد أو اندماجه في المجتمعات الجديدة بدور فاعل، وهو الانطباع ذاته الذي نسمعه عن المواطن السوريّ في كلّ مكان وصل إليه، سواءً في القرنين الأخيرين أو العقود الماضيّة أو خلال الحرب، فإذا كانت لدينا كلّ هذه الطاقات الكبيرة والمهمّة وهذه الثروات البشريّة الهائلة فلماذا لا نعمل على الحدّ من نزيفها بخلق البيئات المناسبة لها؟!

أعتقد أننا بحاجة ماسّة لتوطين طاقاتنا البشريّة والاستثمار بها من خلال سياسات متكاملة، وهذا من شأنه أن يطوّر البلد في كل المجالات من خلال الاستثمار في مكامن قوّته، وإذا كان من الأهمية إقامة مصانع فهذا يجب أن يتمّ عن طريق توطين هذه الصناعات بمشاركة حقيقية في عمليّة التصنيع، ما يوفّر من نزيف القطع الأجنبي ويوفّر فرص عمل حقيقيّة، كما في تركيا ومصر ودول أخرى عربيّة وأجنبية.

صناعة السيارات والبرادات وحتى مفاتيح الكهرباء، كبيرة علينا، ولكي نكون صادقين وشفّافين في سياساتنا الاقتصادية يجب أن نفتح باب التنافسيّة في التصنيع والاستيراد بما يحفظ دخل الدولة من هذه العمليّة ويخفض من سعرها في الأسواق، لا دخل من باتت لهم قناعة بأنّهم «الدولة والقانون» فصاهروا الفاسدين ونهبوا الوطن وخيراته.

دكتور في السياسة الدولية - دبلوماسي سوري متقاعد

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٥/ ٧ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

كلام في الاقتصاد

الاقتصاد الاجتماعي التضامني

معارض مؤتمرات لقاءات أهم مفرزاتها تصريحات باتت استهلاكية لا أكثر نتيجة غياب وضوح عمق المعاني للمفاهيم الاقتصادية التي تتضمنها هذه التصريحات، فعلى سبيل المثال نقرأ تصريحاً تم إطلاقه في اجتماع رجال الأعمال يدعو إلى استنهاض العملية الاقتصادية والاستثمار، طرح كهذا من المفترض أن يستند إلى إستراتيجية ترسم مسبقاً على أن تراعي الوضع الاقتصادي الواقعي للبلد. مع ضرورة وأهمية التسلح بالإرادة والجرأة للخوض في عملية الاستنهاض التي تلزمها أرضية صالحة من أهم مقوماتها الاعتماد على الذات ونبذ الاتكالية على الدولة التي يعاني اقتصادها عجزاً مالياً مترافقاً مع شح بالموارد المادية والبشرية وضعفاً شديداً بالبنى التحتية.

إن هذا الوضع يتطلب التحول إلى اقتصاد اجتماعي تضامني، يبدأ بصهر الاقتصاد ورجال الأعمال وريادة الأعمال بوتقة واحدة، يليه العمل على وضع إستراتيجية واقعية لدعم القطاع الثالث الذي يتكون من المؤسسات غير الربحية مثل المؤسسات الخيرية والحقوقية والنقابات غير الحكومية والمجموعات المجتمعية التي تقدم الخدمات الأساسية وتساعد على تحسين رفاه المجتمع وتسهم في النمو الاقتصادي المستدام.

هذا الأمر يطرح سؤالاً عن الكيفية التي يتم فيها ذلك؟ البداية تكون بإصدار قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني. فإطلاق شعار الاستنهاض بالاقتصاد يلزمه مصداقية من أطلقه من خلال تأسيس شركات الريادة الاجتماعية، التي تفرض مسؤوليات على المستثمرين الذين يمتلكون قدرات تمويلية والتي تعتبر أهم من قدرات الدولة، هذه القدرات يمكنها القيام بمساهمات مكملة لدور الدولة حيث تسمح بتحسين الاستجابة للحاجات الاجتماعية بكل قطاعاتها. هذا الأمر يواجه تحدياً كبيراً يكمن في إمكانية القطاع الخاص وممولية على فهم المشاكل الاقتصادية والحاجات الاجتماعية والاستعداد للعمل على معالجتها مع المحافظة على هدف المصلحة العامة فوق المصالح الخاصة. والتحدي الآخر يكمن في قدرة هذه المؤسسات على رسم سلم أولويات في الاستجابة للحاجات الاجتماعية وأهمها العمل على استنهاض القدرات الاجتماعية للمشاركة الحقيقية في بناء اقتصاد تنموي مستدام، ولو وفق منطق ربحية الأعمال. إن عملاً كهذا يدفع باتجاه ضرورة تنظيم وقوننة عمل مختلف هيكليات هذا القطاع للاستفادة الأفضل من إمكاناته وقدراته الواعدة ليكون له دور مكمل لأدوار القطاعين الأساسيين التقليديين العام والخاص.

نسأل بهذا الإطار وخارج ما نلمسه من اتكالية القطاع الخاص على الدولة للقيام بمهمة الاستنهاض كعنوان لتمرير قرارات تخدم مصالح فئة قليلة من المجتمع. السؤال ما مدى اطلاع ومعرفة القطاع الخاص السوري لحقوق المجتمع السوري في البرامج والمبادرات الدولية الهادفة للنمو الاقتصادي والبحث العلمي؟ ما مدى نضوج فكرة ريادة الأعمال الاجتماعية والتحلي بروح المبادرة والاستثمار ومراعاة المسؤولية الاجتماعية، والتفكير بالأعمال وابتكار الحلول والأفكار، والربط بين نظرية الإدارة والحياة العملية، ووضع دراسة التأسيس وتحفيز الإبداع وإدارة الابتكار والاستدامة مع خلق تشابكات مع ريادة الأعمال الاجتماعية؟

نسأل قطاع المال والأعمال في سورية والذين ينادون بعملية استنهاض الاقتصاد والاستثمار، أين دوركم في خلق التشابكات مع مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة والذي بات اليوم يضم العديد من الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم والمعاهد والمنظمات غير الحكومية؟

نقول لكم إن من حق المجتمع السوري الاستفادة من هذا الميثاق العالمي، أين دوركم في تفعيله؟

أين دوركم في تفعيل عمليات تمويل تأسيس شركة بفكرة عمل مبتكرة واحتمال نسبة نمو مرتفعة؟ حيث يرتبط نجاح الشركات الناشئة في مدى قدرة القطاع الخاص على خلق تشابكات بين هذه الشركات الناشئة والبرامج التمويلية التي تعتمده دول ذات اقتصاد متين وتحترم دورها في النهوض الاقتصادي داخل المجتمعات الأهلية ذات الاقتصاد الضعيف. أين تشاركية القطاع الخاص مع هذه البرامج لأجل استنهاض وإنجاح الشركات الناشئة التي تعتمد بالأساس على القدرة الابتكارية والمرونة والحداثة والتسلسل الإداري الهرمي والمسطح؟ أين دور القطاع الخاص الذي ينادي باستنهاض الاقتصاد والاستثمار في خلق التشابكات بين ريادة الأعمال الابتكارية وبرامج البحث العلمي الأكاديمي الممول بمبادرات دولية؟

لنوضح للذين ينادون باستنهاض الاقتصاد والاستثمار أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي يعتمد على القطاعات الأهلية في الاتحاد الأوروبي يشمل ١٠ بالمئة من مجموع المؤسسات ويوفر ٦,٥ بالمئة من فرص العمل المدفوعة وذلك من خلال انتشار نحو مليوني مؤسسة، تشغل ١٤ مليون شخص. منها ٢٠٠ ألف مؤسسة فرنسية ضمن الاقتصاد الاجتماعي حققت زيادة في التوظيف بالقطاع الخاص بنسبة ٤ بالمئة مع الإشارة إلى أن القطاع الثالث يسهم بحوالي ١٠ بالمئة من الناتج المحلي في فرنسا.

نقول لكم إن إطلاق شعار استنهاض الاقتصاد والاستثمار يخلق مسؤوليات كبيرة على عاتق من يتبناه والرهان يكون على المجتمع وليس من خلال الاتكال على الدولة.

■ عامر إلياس شهدا

اقتصاد الفنانين... هل يمكن للدراما أن تُنشّط الاقتصاد السوري؟

■ أمير حقوق

أصبح الإنتاج الفني الدرامي والسينمائي قوة اقتصادية تتمتع بها الدول، إذ يسهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي لأي دولة وهذا ما جعل بعض الدول تهتم وتشجع وتطور هذه الصناعة الفنية وجعلها اقتصاداً قائماً بحد ذاته، بعيداً عن جوانبه الثقافية والاجتماعية، لما يحققه أي عمل فني من إيرادات ضخمة ونسب أرباح خيالية، الأمر الذي يتطلب توظيف مئات و آلاف العاملين في هذا الإنتاج وبالتالي يعتبر القطاع الفني محركاً لنمو الاقتصاد المحلي ومن أقوى دعائمه وركائزه الأساسية.

وبعيداً عن المتعة والتسلية التي تحققها الأعمال الفنية، تحولت لسلعة تباع وتشترى، فلا يمكن عزل هذه الأعمال عن الاقتصاد، وبما أن هذا المنتج يرتبط بالمهن الأخرى ويؤدي لتنشيطها كصناعة الملابس والديكور والصوت والتصوير والمونتاج، فإنه حتماً يحفز ويدعم الاقتصاد بشتى الوسائل ومن كل الجوانب، فلا أحد ينكر أن الصناعة الفنية- الإبداعيّة- داعم حقيقي وأساسي في الاقتصاد الوطني لأي دولة، كما هو الحال في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، وعربياً تتمثل مصر الدولة الأولى عربياً في تحقيق أعلى الإيرادات الفنية الدرامية والسينمائية والتي تحقق انتعاشاً كبيراً للاقتصاد المصري وتأمين مردود جيد لخزينة الدولة المصرية.

وفي سورية، يتمتع الإنتاج الفني الدرامي بشهرة عربية واسعة من خلال نسب التوزيع العربية العالية، ما جعلها حاضرة في أغلبية شاشات الوطن العربي، ورغم صعوبة الحصول على نسب الأرباح والإيرادات التي يحققها العمل الدرامي الواحد، إلا أنه يساعد في تأمين دخل لمئات العوائل وتنشيط كل المهن التي تحتاج هذه الأعمال مستلزماتها، كإيجار مواقع للتصوير وتأمين التجهيزات والمعدات التصويرية، بالإضافة لشراء كميات كبيرة من الملابس للفنانين وتنشيط المطاعم والمحال التجارية القريبة من هذه المواقع، فضلاً عن تشغيل كادر كبير من الفنيين والفنانين.

الأمر الذي يفرض جدلية استغلال هذه الدراما في إنعاش وتحسين الاقتصاد السوري المنهك، لما تؤمنه من توفير آلاف فرص العمل وتأمين كمية جيدة من القطع الأجنبية لكونها صناعة تصدر منتجاتها للخارج، وهذا قادر على تأمين كميات كبيرة من القطع الأجنبي، بالإضافة لإحداث عجلة اقتصادية ضمن مكان تصوير العمل الواحد في الفنادق والمطاعم والمحال ومقاصد السياحة وبالتالي يسهم في الحد من نسب البطالة، فكيف تسهم الدراما السورية في تحسين الاقتصاد الوطني؟ وكيف يجب استغلالها وتوظيفها لإنعاش الاقتصاد؟

دوران العجلة الاقتصادية

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية»، كشف رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون علي عنيز أن بلدان العالم الكبرى تعتمد على الصناعات الإبداعية بجزء من اقتصادها الوطني، ومثال على ذلك، الولايات المتحدة (هوليود) تعتمد على الصناعات الإبداعية بنسبة ١٣ بالمئة من قيمة إيرادات الخزينة العامة للدولة.

وتابع: سورية بلد متقدم فنياً ودرامياً ومصدّر للإبداع، بكل تأكيد تسهم الدراما -الحراك الفني- في سورية بدوران العجلة الاقتصادية الكبرى، بما أنه يضم مستثمرين يصنّعون داخلياً ويصدرون، وتتكرر هذه العملية، وهذا ما يؤدي لإنعاش الاقتصاد المحلي، وعجلة الاقتصاد ليست فقط على مستوى الفنانين والفنيين العاملين في هذا القطاع، وإنما دوران عجلة حياة ثانية، فعندما يكون موقع تصوير في مكان معين، فيؤثر إيجاباً في المواقع المجاورة له، كالمطاعم والكافيهات والفنادق وغيرها.

مؤامرة لسحبه خارجياً!

وأضاف عنيز: قطاع الدراما، كغيره من القطاعات في سورية، يتعرض للحرب وللأزمة، وكان هناك مؤامرات لسحبه للخارج، وبوعي عدد كبير من صنّاع هذا القطاع وبدعم من الحكومة، تمركز القطاع الفني أكثر وتوطن بمحله، والهدف اليوم يكمن في توطين القطاع الفني وهوية الدراما السوريّة، واليوم الدراما السورية ليست بظرف مثالي نتيجة الحرب التي تعرضت لها سورية.

إعفاء من الضرائب

وعن الضرائب التي توجه للصناعة الفنية، يوجد مرسوم رقم ١٥ صادر عن السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠١، والمتضمن إعفاء عدد من صادرات القطاعات الصناعية من الضرائب والرسوم، وتم شمل صناعة الإنتاج التلفزيوني والسينمائي بهذا المرسوم، ويوجد عدد من الإعفاءات تتمتع بها شركات الإنتاج من باب الدعم والتحفيز والتشجيع لهذا القطاع، فالشركات المنتجة تصنّع وتصدر، بالتالي لا ضرائب على هذه الصناعة، وبكل تأكيد عليها رواتب وأجور للعاملين وتأمينات اجتماعية وتفاصيل أخرى تعتبر من البديهيات الموجودة بأي مهنة أخرى، بحسب ما أشار إليه عنيز.

استغلال الدراما

وبرأي عنيز، يجب اليوم استغلال الدراما لتنشيط الاقتصاد من خلال الاعتماد على الصناعات الإبداعية لقادم الأيام، على أنها صناعات داعمة ورافدة للاقتصاد الوطني، ولا يمكن أن تبقى جزءاً محدوداً من الصناعات أو المهن الداعمة للاقتصاد، ويجب منحها اهتماماً واضحاً لأنه قطاع نشط وينمو ويتطور بشكل سريع سواء على مستوى المعدات التجهيزات لكوننا نمتلك الخبرات الفنية والفنانين ورؤوس الأموال والبيئة الحاضنة لصناعة الدراما، فالقطاع الدرامي يحمل وجهين، وجه ثقافي وحضاري ولنقل رسالة وصورة المجتمع للخارج، والثاني تحقيق إيرادات تسهم برفد الاقتصاد الوطني بالقطع الأجنبي وتحسين الليرة السورية كالصناعات الأخرى.

وأكمل: نحتاج إلى مزيد من القرارات الداعمة لهذا القطاع، على سبيل المثال استيراد المعدات والتجهيزات الفنية المساعدة لعملية صناعة الدراما، لتبقى الدراما تساير وتواكب التطور الجاري على مستوى العالم، فلكي تنافس بالجودة والصورة فإنك تحتاج لمعدات جديدة ومتطورة، واليوم نتيجة الحصار الجائر والعقوبات المجحفة فقد ساهما بتأخير موضوع المعدات، وهدفنا بالأيام القادمة محاولة تسريع عدد من القرارات لدعم هذا القطاع.

لا نتدخل بنسب الأرباح

وعن نسبة الأرباح والإيرادات من الصناعة الفنية، بيّن عنيز قائلاً: اليوم نحن كجهات موجودة وصائية أو مشرفة لا نتدخل بموضوع الأرباح أو الإيرادات للمنتج، فهذا قطاع خاص من حقه الربح والبحث عن فرص عمل مواتية له وتحقق له نسبة أرباح عالية، نحن مشجعون وداعمون له ونسعى لتحقيق الربح وإعادة لرأس ماله لبكر العملية الصناعية هذه، فإذاً لا نتدخل بهذه التفاصيل ولا تقدير لدينا عن هذه الأرباح والإيرادات.

الفائدة للكل

وختم حديثه موضحاً أن خزينة الدولة تدعم قطاع الإنتاج الفني بطريقة أو بأخرى من خلال شرائها للأعمال الفنية وعرضها على التلفزيون السوري، والمنتج يعود للخزينة من خلال ما يقدمه ويحققه من مصاريف وإنتاج لعمله الفني والتي تعود بالفائدة ككل على المجتمع وليس فقط على الخزينة.

تحول لمفهوم سياساتي

بدوره، اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور أحمد صالح في حديثه مع «الاقتصادية» أن الصناعة الإبداعية قطاع واسع جداً، والمفهوم تعزز بشكل كبير وتحول لمفهوم سياساتي من خلال تعزيز المدخل الاستثماري لكل الأنشطة، وكل الشعوب لديها ميزة تنافسية في مجال معين ضمن الصناعة الإبداعية، ويعتبر ركيزة من ركائز التنمية المستدامة، واليوم في أوروبا الصناعة الإبداعية هي صناعة أساسية وجوهرية، معتبراً مفهوم الصناعة الإبداعية طبقاً واسعاً جداً يقوم على فكرة تعزيز الموهبة والملكات الفكرية الإنسانية ووضعها في مجال استثماري إيجابي بحاجة للمؤسسات.

وأردف د. صالح: نهضة أوروبا «نهضة الرأسمالية الحديثة» قامت على فكرة حماية الملكية الفكرية، ونحن في سورية نمتلك الحماية الفكرية كأسس وتشريعات، ولكن تحتاج لتعزيز وممارسة من هذه المؤسسات، واليوم نقابة الفنانين واتحاد الصحفيين دورهما كبير في تعزيز رأس المال الفكري وحمايته، واللبنة الأساسية لتطوير قطاع الصناعات الإبداعية هي قانون حماية الملكية الفكرية وتعزيز قانون الشركات.

متطلبات

الصناعة الإبداعية بمفهوم السياسة الصناعية الإبداعي، والتاريخ الحضاري لسورية ممتلئ بالمواهب والمفكرين والمبدعين، فهو قادر على إنتاج دراما أصيلة وحقيقية، والنقطة الجوهرية الأساسية هي محاربة الغزو الثقافي كالأعمال المدبلجة، وبوجد في سورية قدرة هائلة في قيادة القطاع الإبداعي، ومن هنا يأتي دور الدولة في حماية واحتضان هؤلاء الرواد على المستوى العربي والإقليمي والعالمي، واليوم يطلق على الصناعة الإبداعية مفهوم «الاقتصاد الخلّاق».

يتطلب إستراتيجية تنمية

وحسب رأيه، لاستغلال هذه الصناعة في تنشيط وإنعاش الاقتصاد فإنه يتطلب إستراتيجية تنمية تميل لتطوير الاقتصاد الإبداعي، وهناك جهود فردية ومؤسساتية كثيرة ولكن بحاجة لإطار مؤسساتي متكامل تقوده الحكومة ومنظور علم الاقتصاد في رسم هذه الإستراتيجية، وتعزيز دور المؤسسات الرسمية والخاصة، وبالتالي ينتعش الاقتصاد من خلال توفير عشرات آلاف فرص العمل ويفتح آفاقاً كبيرة جداً، والأهم يعزز الحالة الثقافية والفكرية والتربوية والتعليمية لدى الأفراد.

مصدر لجذب الاستثمار

واعتبر د. صالح أنه عندما تتطور هذه الصناعات والتي بدورها خلق عشرات الآلاف من فرص العمل وتعزيز دخل الأفراد، ففي البداية يحتاج هذا القطاع من الحكومة لدعم انتقائي مدروس وموجه وهادف كالرعاية والحماية والإعانات، وبعدها يتحول لمصدر إيرادي ضخم من خلال فرض الضرائب، وأيضاً لمصدر كبير لجذب الاستثمارات.

احتضان هؤلاء الرواد

وأشار د. صالح إلى أن هذا القطاع قادر على تشغيل وخلق عشرات آلاف فرص العمل وخصوصاً في العصر الرقمي الحالي، والإنتاج الدرامي هو جزء من الإنتاج الثقافي بحاجة إلى تنظيم وتمويل وإدارة فعالة على المستوى الجزئي، أما على المستوى الوطني فهي بحاجة إلى سياسات كلية متكاملة ومتناسقة ومتناغمة مع الإستراتيجية التنموية، وبالتالي لا بدّ من اعتماد مدخل المؤسسات في عملية تطور الصناعة الإبداعية، وهي بحاجة للتمويل الذي يؤدي إلى «المُتاجرة»، والثقافة بحد ذاتها هي سلعة عامة، أي من الوجهات الأساسية للدولة كالتعليم والدفاع، لكن لا يمنع أن نتعامل معها بعقلية اقتصادية حسب طبيعتها والإمكانية، بحسب د. صالح.

عائداته ضخمة جداً

وتابع: الفن هو أحد فروع القطاع الثقافي، وبالتالي يكون أحد فروع الصناعة الإبداعية، ودائماً أي منتج له قيمتان، قيمة ظاهرة مباشرة وقيمة غير ظاهرة وغير مباشرة، فالفن عدا فائدته الاقتصادية الكبيرة إلا أنه يحمل رسالة وقيمة ويمكن أن يكون له دور في إضافة قيم تجارية واقتصادية، وبالتالي توجد شركات إنتاج كبرى توفر آلاف فرص العمل للعاملين من كلّ المستويات، فاليوم العمل السينمائي أو الدرامي تفوق تكلفته مئات الملايين وأكثر وعائداته تكون ضخمة جداً، واليوم هذا القطاع لا تقتصر ماهيته على المال فقط، وإنما على تعزيز الروح الجمالية والثقافية وحسّ الانتماء.

يشغل عدداً ضخماً من المهن

الصناعي عاطف طبفور أكد لـ«الاقتصادية» أن صناعة الدراما أحد أهم الموارد للاقتصاد السوري وأهم مادة تصديرية، والمنتج الصناعي الوحيد الذي لا يحتاج إلى مواد أولية ومستوردات في حين جميع مكونات إنتاجه هي المال فقط، وأكثر منتج يسهم بتشغيل عدد ضخم من المهن المتعددة وفئة ضخمة من المجتمع.

ورأى طبفور أن هجرة صناعة الدراما السورية للخارج كارثة اقتصادية، انعكس ذلك على هجرة كادر الممثلين المحترفين للخارج وعلى فقر الممثلين البسطاء، ما يسهم بتخفيض نسبة هذه الكوادر بالمستقبل واندثار هذه المهنة.

الدعم يختلف

وبيّن طبفور أن دعم صناعة الدراما لا يقل أهمية عن دعم أي منتج صناعي، في حين يتركز هذا الدعم فقط بالمال والقروض والتسهيلات، بعيد جداً عن دعم الصناعة التقليدية بالمواد الأولية المستوردة والمحروقات المستوردة والتسهيلات الجمركية والضريبية وغيرها، وهذا الدعم ينعكس على تحويل الليرات السورية إلى قطع أجنبي من دون عناء الترويج والتسويق للخارج ومن دون عناء الالتفاف على العقوبات من دون عناء المنافسة.

علينا استغلال هذا المنتج

وأكمل شارحاً: بظل العقوبات وارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي التقليدي والكساد الداخلي وصعوبات التصدير والشحن وغيرها، علينا التركيز على هذا المنتج الصناعي الذي قد يكون أهم مورد للاقتصاد السوري وأهم مورد للقطع الأجنبي، وعلينا استغلال هذا المنتج المرغوب بشكل مطلق إقليمياً والتوسع بالإنتاج وجذب شركات الإنتاج للداخل وجذب الدراما المشتركة وإعادة الألق للإنتاج.

وأخيراً، يمكننا القول إن الإنتاج الفني الدرامي يعد دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد، وركيزة مهمة في الاقتصاد الوطني، لما يحدثه من تحريك دوران عجلة الاقتصاد المحلي، لأن هذه الصناعة الفنيّة لا تتطلب استيراد المواد الأولية كغيرها من الصناعات، بل تحتاج فقط لرؤوس الأموال لتشجيع ونمو وتطور هذه الصناعات والتي بشكل أو بآخر تحقق تحسناً اقتصادياً محلياً ونوعياً، فلا تخفى أهمية هذه الصناعة في توفير الفرص في سوق العمل لقطاع كبير من الكوادر العاملة في الإخراج والتمثيل والكتابة، بالإضافة لكوادر الإضاءة والتصوير والديكور والملابس وغيرها من الأعمال والمهام الفنية المرتبطة بصناعة الدراما.

فاليوم يجب على الحكومة السوريّة أن تولي القطاع الفني اهتماماً كبيراً، وتقدم له كل التسهيلات والدعم والرعاية والحث على التحفيز والتشجيع لكل طواقمه الأدبية والفكرية والفنية والراعية والممولة والمنتجة، للمساهمة في تطور هذا القطاع وتأمين كل المتطلبات التي تحتاجها شركات الإنتاج الفني، بالتوازي مع الحث على جذب المستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار في هذه الصناعة الفنية، لما يمثله الاستثمار من أهمية اقتصادية كبرى، وإحداث القرارات والقوانين التي تسهم بتطور هذه الصناعة وخاصة السينمائية التي تفتقر سورية لها عكس الدرامية، ولا ينكر أحد أن الصناعة السينمائية تحقق إيرادات ضخمة أكثر من إيرادات الأعمال الدرامية.

التشاركية من منظور النهوض بالاقتصاد المحلي

مساعٍ حقيقية لحلول جذرية إنقاذية بعيداً عن تحديد الهوية بين الخصخصة وسيطرة المحسوبية ما آفاق التشاركية اليوم؟

■ بارعة جمعة

تهدف إلى تعميق الفكر الاقتصادي الوطني الخاص وتكوين هويته الاقتصادية الوطنية، أي إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة من جهة، وجميع الفعاليات ضمن مسار التنمية وفي إطار وطني من جهة أخرى، واليوم بعد مضي قرابة الـ١٣ عاماً من عمر الحرب على سورية، باتت مسألة التشاركية ملحة للغاية، ولاسيما بعد صدور القانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤ القاضي بالسماح لجميع الشركات بالدخول ضمن عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تعد المرة الأولى التي يُسمح بها للرأسمال الخاص بالدخول بصيغة شريك إستراتيجي تنموي يقدم خدمات عامة واستثمارية، حيث الأولوية هنا للاستثمار في البنى التحتية شرط مراعاة المصلحة العامة، واليوم بعد الخسائر المتلاحقة التي لحقت بالقطاع العام، باتت الشراكة بينه وبين الخاص بمنزلة الخيار الإنقاذي الوحيد له، بعيداً عن مفهوم الخصخصة التي مازال الجميع يتخوف منها، لكن ثمة تساؤلٌ يفرض نفسه أمام هذا الإصرار على المضي بنهج التشاركية وهو.. كيف نجد شراكة حقيقية وفاعلة بين القطاعين العام والخاص وتكاملاً في السياسات النقدية والتجارية خدمة لتنمية الاقتصاد؟!

حزوري: على الحكومة أن تقدم ذاتها كـ«بزنس مان» قوي أمام القطاع الخاص

العدي: التخلي عن أجزاء من بعض المؤسسات للخاص وفق اشتراطات إجراء اقتصادي

آراء مرحبة ولكن..!!

لا يزال التعاطي مع الفكرة بحد ذاتها يجلب الكثير من التناقضات في ردود الأفعال، التي تباينت بين مؤيد ومعارض لها، ولكل أسبابه.

ترى بعض الإدارات في التشاركية خياراً غير موفق، بالمقابل تعلو أصوات الأكاديميين والمتابعين، ممن يرون فيها نوعاً من «الخصخصة» إلا أنها بمنزلة الدواء الوحيد الذي لابد منه.. وهنا يقدم الخبير الاقتصادي جورج خزام رؤية حول التشاركية، من مبدأ أن انفصال الملكية عن الإدارة هو السبب الأكثر أهمية لفشل القطاع العام في قيادة الاقتصاد الوطني، أي إن المدير ليس هو المالك وليس مهتماً إلا بمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة للمؤسسة التي يديرها.

وهنا تغدو الخصخصة هي الحل الأمثل، حيث يكون صاحب الخبرة بالعمل من القطاع الخاص حاضراً بمكان العمل، فتتسم التشاركية هنا بنوع أقرب للخصخصة وتحويل بعض القطاعات الحكومية لقطاع مشترك مع القطاع الخاص.

خصخصة القطاعات الخاسرة هو ربحٌ صافٍ بحد ذاته برأي خزام، لأن السبب الوحيد لخسارة أيّ قطاع حكومي هو سوء الإدارة، وهنا تبدو الخصخصة الحل الوحيد أيضاً برأيه.

إلا أن البعض يعتقد أن التشاركية تعني بيع البلاد وقبض ثمنها، وهذا غير صحيح بالمطلق برأي خزام، وإنما هو تصحيح لكل ما هو غير مقبول في ثقافة العمل التجاري والصناعي، فالمشكلة الكبيرة بالتشاركية مع القطاع العام هي أنه في حال نشوب أي خلاف، يقف القانون دائماً لمصلحة القطاع العام، ما يجعل التشاركية أمراً غير مرغوب به من نظيره الخاص.

ويضيف خزام شارحاً طرق تفعيل التشاركية: «يتم تفعيل التشاركية من خلال الاتفاق بشكل كامل على أدق التفاصيل في حال نشوب أي خلاف، مع اعتبار العقد شريعة المتعاقدين بين القطاعين، وهو الحكم للفصل بينهما في حال أي خلاف..!»

أقل تفاؤلاً

الأجواء غير مناسبة، بهذه العبارة افتتح نائب عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي حديثه عن مبدأ العمل، بقليل من التفاؤل حول تطبيق التشاركية بالوضع الحالي، عبر طرحه لمشكلات القطاعات الاقتصادية المهمة والصناعية الكبرى والتي من الممكن أن تكون حيوية.

تنجح التشاركية بوجود فرص استثمارية مع جملة قوانين رادعة وقوية لدولة قوية جداً، تضبط أي إشكالات تمنع التجاوزات التي ربما قد تحصل برأي د. العدي، وإلا فستتحول إلى مشروع يضمن الربح للقطاع الخاص على حساب العام، وهنا ينطبق المثل القائل: «شريك الدولة كشريك الماء على طول كسبان».

الحل اليوم ليس بصورة التشاركية المطروحة، وفي حال أردنا النجاح بالتشاركية الحقيقية، علينا التخلي عن جزء من القطاع العام، وهذا ليس بدعة، هناك تجارب في دول أخرى ناجحة تؤكد ذلك، عدا أنه تم التخلي عن شركات متعثرة أو لم تحقق العائد الاقتصادي المطلوب للقطاع الخاص، بعد حسابات فإن إعادة هيكلتها اقتصادياً وإنتاجياً تكون مكلفة، ومن الصعب إعادتها للدورة الاقتصادية، فلا ضير هنا من التخلي عنها، لاستحالة عودتها للإنتاج في ظل ظروف صعبة.

لا أحد ينكر أن مثل تلك الشركات جاءت ونشأت في سنوات قديمة وأُحدثت في ظل توجهات وأفكار اشتراكية بحتة، وبأن نسف هذه التوجهات بلا رجعة هو أمر قد يكون نافعاً، مثل تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي معاً في ذلك الحين.

فالهدف الاقتصادي لم يتحقق، لا بل أخفق إخفاقاً ذريعاً، وهنا علينا التفكير بخيار آخر، قد يكون التخلي عن البعض، والذي محال عودته بعائد اقتصادي.. وكمثال طرحه الدكتور في كلية الاقتصاد إبراهيم العدي، شركة نقل داخلي للقطاع العام خاسرة.

إذا تم التخلي عنها لمستثمر مقابل المحافظة على الأيدي العاملة كاملة مع تطبيق بعض المحددات، فهنا لا شك قد يتحقق الهدف الاقتصادي منها بوقف نزيف الخسائر وصعوبة تأهيلها كما يجب من جانب الحكومة، كما يتحقق الهدف الاجتماعي من خلال تشغيل الأيدي العاملة بالصورة المنتظمة.

التشاركية بالصورة الحالية غير واضحة المعالم، وربما تشكل خطورة بأن يصبح الشريك مالكاً حقيقياً، وبالتشاركية الحقيقية المنشودة يجب أن تكون الدولة المالك الغائب، كما أنها ليست بالبعبع كما يظن البعض، متسائلاً.. لماذا لا يتم تسهيل وتبسيط إجراءات التخلي بصورة أفضل؟ مع اشتراطات مؤطرة خشية من الوقوع بالأخطاء والإشكالات، لوجود بعض حالات القصور وعدم الوضوح بالشكل الصحيح.

ويعود الدكتور العدي داعياً الجميع لترجمة توجهات السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد، بقوله: «علينا الانطلاق لتبني أسس السوق الاقتصادي الذي يقوم على المنافسة والفائدة بالدرجة الأولى، وأن تتحول القطاعات الاقتصادية أولاً بأول نحو اقتصاد السوق، حيث تقلل من الأعباء الاقتصادية الموروثة».

هناك من يقول: إنها ليست مناسبة لاقتصاد السوري في ظل أزمات قائمة كهذه، وأن تطبيقها قد يظهر عيوباً والمشروعات الوليدة لن تكون ناجحة كما يجب، لتحملها عيوب ذاك الإرث من القطاع العام وكذلك النظرة الفردية للقطاع الخاص ومنهجية عمله واستثماره قد يولد بعض الإشكالات.. ليبقى كل ما جرى وما يجري هو مقاربات خجولة من الخاص ولا يعول عليها كثيراً، ليبقى الحل الأنسب بالتوجه إلى اقتصاد السوق من دون خجل أو موارية، وإعادة تفاصيل قانون التشاركية من البداية وتعديل بعض فقراته.

متطلبات نجاح التشاركية

إذاً ما المطلوب لنجاح التشاركية بين القطاعين وفق الواقع الحالي للاقتصاد السوري؟ سؤال يتبادر لأذهان الجميع، في وقت يرى فيه الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حلب حسن حزوري أنه وفق الواقع الحالي وفي جميع القطاعات والأنشطة، يجب أن ترتكز على معايير معينة يتم الاستناد إليها في انتقاء المشروعات أو القطاعات التي تحتاج إلى تشاركية، ولا بد أن تنبثق هذه المعايير من الأهداف التنموية والحاجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

هنا علينا التمييز بين نوعين من التشاركية وفق رؤية حزوري، الأولى دائمة بنسب محددة من رأس المال توزع بين العام والخاص، تضم مشاريع تقدم سلعاً أو خدمات، وبين تشاركية مؤقتة، يتم تنفيذها عبر عقود الـ(bot) بناء، تشغيل، نقل أو غيرها من صيغ التشاركية ولمدة زمنية محددة، ومن ثم الانتقال بعدها إلى المشروع بالكامل إلى القطاع العام، إضافة للتشاركية عبر شركات مساهمة مشتركة، مع القطاع الخاص، سواء كان ذلك مع شركاء اعتباريين أم شركاء طبيعيين.

ويضيف حزوري شارحاً أهمية الخطوة في واقع الاقتصاد السوري الراهن قائلاً: «التشاركية ضرورة ولابد منها لاعتبارات عديدة، منها: تبعات الحرب من التدمير الذي طال قسماً كبيراً من المعامل والشركات والمنشآت، وبالتالي توقفها عن العمل، يقابل ذلك عجز الحكومة عن تأمين الموارد المالية الكافية لإعادة تأهيل هذه المنشآت، أو تجديد خطوطها الإنتاجية، من هنا تأتي ضرورة التشاركية لأسباب مالية وإدارية وتسويقية، وعدم قدرة الشركات الحكومية على مواكبة التغيرات التكنولوجية والتسويقية، أو على إنتاج أو تقديم سلع وخدمات قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً.

الثقة أولاً، من هنا انطلق الدكتور حزوري في حديثه عن أهميتها وضرورة وجودها بين الطرفين، ضمن مبدأين: الأول تعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة من (شفافية، عدالة، شمولية، فاعلية، كفاءة ومساءلة).. إلخ، وثانياً: إيجاد بيئة تشريعية من قوانين وتشريعات، وتوعمة بين مصلحة الدولة وفق اعتبارات اقتصادية واجتماعية وأمنية ومصلحة القطاع الخاص الذي يبحث عن الأمان الاقتصادي.

كل ذلك لا يُلغي أهمية إعادة تقييم عادل وشامل لمنشآت القطاع العام وكل الأملاك الحكومية التي يمكن أن تكون موضوعاً للتشاركية برأي د. حزوري، ما يتطلب اللجوء إلى دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية بكل أبعادها، القانونية، التسويقية، الفنية والمالية، الاجتماعية والبيئية، وبما ينسجم مع الأهداف التنموية والحاجات الاقتصادية، وإلى تقييم عادل لمجموع الأصول الثابتة، فالتجارب العديدة لمشاريع التشاركية، أثبتت وجود هدر للمال العام وغبن من الطرف الحكومي لمصلحة القطاع الخاص.

كما أنه عند الحديث عن القطاع العام، نقصد به القطاع العام الصناعي، الزراعي والخدمي، ومع ذلك نجد أن معظم الشركات الخاسرة تقع ضمن شركات الاقتصاد الحقيقي، والمقصود هنا وفق رؤية حزوري الشركات الصناعية والزراعية، التي تتعدد أسباب خسارتها، فمنها ما يتعلق بالأنظمة والقوانين وتعدد الجهات الرقابية والوصائية، ومنها قد يكون بسبب الإدارة والفساد وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ومنها يعود لارتفاع تكاليف الإنتاج الثابتة، وعدم القدرة على التشغيل الأمثل للطاقات الإنتاجية، نتيجة تهالك الخطوط الإنتاجية.

وقدمها، لأسباب كثيرة مثل التقادم التكنولوجي وعدم جدوى تشغيلها فنياً وتسويقياً، أو نتيجة نقص العمالة، بسبب تدني الرواتب والأجور مقارنةً برواتب القطاع الخاص، ما يجعل من شركات القطاع العام، مركزاً للتدريب المهني للقطاع الخاص، وبالتالي دوران مستمر للبد العاملة، وهجرة مستمرة للكفاءات الفنية والإدارية.

مفهوم الإدارة من منظور التشاركية

تتنازع الأهداف والغايات، لذا علينا التمييز بين مشاريع تشاركية، تقدم خدمات حكومية غير تنافسية، وبين مشاريع تقدم سلعاً اقتصادية شبيهة بسلع القطاع الخاص، توصيات قدمها الدكتور حسن حزوري، يبنى عليها الكثير لجهة تحديد الإدارة بيد من، التي لا بد أن يملكها القطاع العام وفق توجهات الحكومة من حيث التسعير، في حال كانت المشاريع تقدم خدمات حكومية، مع وجود ممثل عن الحكومة، يلعب دوراً أساسياً في توجيه القرار، ما يخدم الإستراتيجيات الحكومية، مع تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، أما في حال المشاريع التي تنتج سلعاً وخدمات منافسة للقطاع الخاص، يجب عليه أن تُمنح إدارتها المرونة الكافية في تحديد الأسعار، وفق قواعد السوق التنافسية، ومحاسبة إداراتها على النتائج سواء من حيث الربح أو الخسارة.

كما بوسع الحكومة وفق رؤية د. حزوري أن تقدم نفسها كـ«بزنس مان» قوي أمام القطاع الخاص، من خلال تعزيز ريادة الأعمال وخلق بيئة تدعمها وتشجعها، من خلال العديد من الطرق التي تمكنها من إحداث تأثير إيجابي على بيئة ريادة الأعمال في سورية، ذكر بعضها د. حزوري بقوله: «بداية عليها الحد من الإجراءات البيروقراطية وتعقيداتها وتحديث القوانين، بما يساعد على سرعة منح الموافقات والتراخيص اللازمة، إلى جانب الاستثمار في التعليم والتدريب ما يلبي بشكل دائم حاجة سوق العمل من التخصصات المهنية، والعمل على إنشاء إطار قانوني داعم لريادة الأعمال، من خلال تبسيط تسجيل الأعمال التجارية والصناعية والمهنية بشكل عام، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، عبر تشجيع المصارف المحلية على توفير التمويل اللازم للمشاريع الرائدة، بتسهيلات ائتمانية ومعدلات فائدة منخفضة».

لا بد من أن تتحول القطاعات الاقتصادية أولاً بأول نحو اقتصاد السوق لتعزيز النمو

قطاعات التشاركية

لكل خطوة استثناءاتها، كما للتشاركية قطاعات مجددة تصلح لها، ولا يمكن اللجوء إليها دائماً برأي الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حلب حسن حزوري، الذي قدم ضمن حديثه مع «الاقتصادية»، توصيفاً لهذه القطاعات، التي شملت جميع مشاريع البنية التحتية من طرق وجسور، مستثنياً المشاريع المؤثرة على الأمن القومي، كما أنه وفي الحالة السورية، من الممكن شمول التشاركية معظم المشاريع الصناعية والزراعية القائمة، ولاسيما التي تحتاج إعادة تأهيل وتمويل أو في مشاريع إستراتيجية جديدة، تحقق الأهداف الاقتصادية والتنموية، ما يستدعي وجود منظمة تشريعية متكاملة ومنسجمة برأي حزوري، إلى جانب إعادة النظر في القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٦ وتقييم النتائج الإيجابية والسلبية للقانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤، الذي يعد تطبيقه بحد ذاته خطوة متقدمة في مجال التشاركية، لجهة السماح وفتح المجال لكل الشركات والمؤسسات العامة أياً كان شكلها الدخول في شراكة مع قطاع الأعمال الخاص عبر صيغة شراكة مشتركة، تعمل وفق مبادئ المحاسبة وحوكمة الشركات وغير ذلك، الأمر الذي يفرض تطوير وإلغاء التعارض والتناقض الذي يحصل أثناء التطبيق على الأرض مع قانون الشركات وقانون التجارة المعمول بهما حالياً.

إيجابيات وسلبيات

النظر للأمر من زاوية واحدة يعد جنوحاً عن الموضوعية، من منطلق أن لكل مشروع نقاط قوة وضعف، يتم التركيز على مكامن القوة وتلافي الضعف الحاصل، كما هو حال التشاركية، وما يبنى عليها من آمال بتوفير الموارد المالية التي لم تعد الحكومة قادرة على تأمينها في الوقت الراهن، وتقديم الإدارة المُثلى للمنشآت، إلى جانب سلع وخدمات بكفاءة أعلى وفاعلية أفضل، من الكثير من منشآت القطاع العام، بالحد من الهدر وتخفيض التكاليف والاستفادة من مرونة خبرات القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل والصيانة لجهة زيادة الإنتاجية، وتوزيع المخاطر بين العام والخاص، أو تخفيضها كحد أدنى، ولاسيما مخاطر التشغيل.

بينما تغدو الفكرة غير مناسبة برأي حزوري من باب تفويت فرصة الإيرادات الصافية عن الخزينة العامة نتيجة التشاركية، وخاصة لبعض القطاعات الإستراتيجية، كقطاع الاتصالات مثلاً، أو ضعف الفريق التفاوضي الممثل للجهات الحكومية المعنية بالتشاركية، نتيجة عدم امتلاكه الخبرة الكافية أو مهارات التفاوض الفعال، ما يؤدي إلى الإضرار بحقوق الدولة أو إخفاق التفاوض مع القطاع الخاص أحياناً، الذي يُفضي إلى تنظيم عقود غير متوازنة يشوبها الفساد أحياناً.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٥/ ٧ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

من يحدد الأسعار في الأسواق السورية؟

آليات غير مفهومة وهي باب من أبواب الفساد!

■ غزل إبراهيم

فوضى التسعير وغياب الإستراتيجيات الواضحة والحلول لتحقيق التوازن بين الدخل والأسعار لا تزال المعضلة الأكبر التي تواجه الأسواق السورية، التي يتم التسعير فيها وفقا للكيف والمزاج وكله على حساب الفقير الذي اكتوى بنيران الغلاء، وأصبح شبح المجاعة يهدد قسماً كبيراً من السوريين الذين لا حول لهم ولا قوّة.

فإلى أين ستوصلنا السياسات التسعيرية المتبعة وهل البقاء على ما تناقله المسؤولون من أساليب وطرق أكل عليها الزمن وشرب ستحل المشكلة؟

آليّة التسعير

قد يبدو تسعير المواد والخدمات الضرورية من اختصاصات وعمل مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فقط لكن في الواقع فإن هذه العملية تتم من خلال لجنة تسعير مركزية تضم وزاره التجارة الداخلية والمصرف المركزي والجمارك والاقتصاد وممثلين عن اتحادات التجارة والصناعة والزراعة والتي تقوم بالاجتماع أسبوعياً لتدقيق جميع البيانات المطلوبة وإصدار صك التسعير المناسب وفق ما صرّح للاقتصادية مدير مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي.

لجان تحديد الأسعار تحدّد في كل محافظة وتضم عضو مكتب تنفيذي لمجلس المحافظة المختص ومدير التجارة الداخلية وممثل عن وزارة الزراعة وممثل عن غرف التجارة أو الصناعة أو السياحة أو اتحاد الفلاحين أو الحرفيين حسب الحال.

وتقوم اللجنة بتحديد أسعار المواد والمنتجات والسلع والخدمات المحلية وتحديد بدل أداء الخدمات التي لها تأثير في أسعار السلع والخدمات وتحديد بدل أداء الخدمات في الفنادق والمطاعم والمقاهي والملاهي وجميع المحلات التي تقدم الطعام والشراب.

وللبت في الاعتراضات المقدمة على القرارات الصادرة عن لجنة التسعير المركزية ولجان تحديد الأسعار في كل محافظة تشكل لجنة مركزية برئاسة معاون الوزير وعضوية ممثل عن وزارة الاقتصاد والجمارك وممثلين عن الاتحادات حسب نوعية الاعتراض المقدم وفقاً لصافي.

ولتحديد الحد الأقصى للربح في إنتاج أو استيراد المواد ولجميع حلقات الوساطة التجارية أوضح صافي أنه يجب على كل مستوردي ومنتجي المواد (السكر- الرز- الزيوت والسمون بكل أنواعها- الشاي- المتة- البن بجميع أنواعه- الحليب المجفف معلبات الطون والسردين، والموز والأعلاف ماعدا المتممات العلفية) التقدم لوزارة التجارة الداخلية مديرية الأسعار بوثائق تكاليف استيرادهم أو إنتاجهم لتتم دراسة التكلفة وإصدار الصك السعري لكل حلقات الوساطة التجارية وذلك قبل طرحها بالأسواق وتفوّض مديريات التجارة في المحافظات بدراسة بقية تكاليف المواد والسلع.

وتقوم الوزارة- حسب صافي- بشكل مستمر بمتابعة استقرار الأسواق ووفرة المواد فيها وتوجيه مديريات التجارة الداخلية بالمحافظات لتشديد الرقابة على الأسعار ومراقبة الجودة والمواصفات.

مغارة علي بابا

كلام مديريّة الأسعار ينفيه الواقع المرير وقد ملّ الناس من الآليات والسياسات المتّبعة في كل المجالات ليس فقط بالتسعير

وخاصّة أنّ هذه الآليات متبدلة ومتغيّرة بسرعة وقائمة على التجريب فإن نجحت كان به وإن لم تنجح نغيّرها.

وآليات التسعير غير مفهومة وهي باب مشرع من أبواب الفساد.

إذا نظرنا إلى كثير من أسعار المواد في الأسواق نجدها غير منطقية ومبالغ فيها، وبعض المواد تحررت أسعارها ومع ذلك لا يزال مراقبو وزارة التجارة الداخلية يتابعونها ويتعاملون بعقلية وزارة التموين «عقلية قمع» يضعون ختم على باب المحل المخالف حسب توصيف الخبير الاقتصادي شفيق عربش.

فهي مديرية قمع الغش ولم تتمكن من محاربة الاحتكار أو القضاء عليه ولم تتوصل إلى آليات فعّالة للتسعير وليس بالضرورة أن ينتهي عملها عند التسعير بل أن تكون هذه الأسعار منطقية ومضبوطة في الأسواق.

التسعيرة مجحفة

هناك كلف غير منظورة ومنها فرق الأسعار والشحن والتخليص وموضوع منصة المستوردات وعدة اعتبارات لا تأخذها الوزارة بعين الاعتبار، وتكون التسعيرة غير عادلة ومجحفة بحق المستورد أو التاجر ويضطر إلى مخالفة تسعيرة الوزارة فالتاجر له وجهة نظر وهو محق أحياناً والوزارة همها تخفيض الأسعار لتكون بمتناول المواطن.

وبكل دول العالم الوزارات لا تحدد السعر وإنما العرض والطلب ووجود أكثر من مستورد للمادة يخلق منافسة، وتلقائياً تنخفض الأسعار حسب التسعير ستبقى باباً واسعاً للفساد وغير منطقية وغير موضوعية، البعض قادر كمنتج أو مستورد على فرض الأسعار بأساليب مختلفة ومديرية الأسعار ليس لها أي وجود في عمليات البيع والشراء، والأرشفة والأتمتة أصبحت موضة قديمة في الدول منذ أكثر من ٣٠ عاماً.

والكلام عن أتمتة ومنصة للأسعار كلام بلا معنى وهم يحاولون إيهام الناس بالمنطقية والعلم بإدارة الأمور ولكن الواقع أصدق من يتحدث عن نفسه، وواقع الأسواق مرير جداً والدليل تفاوت الأسعار من محل لمحل وسط غياب شبه كامل للرقابة سواء على الجودة أو على الأسعار وفقاً لعربش.

حجم المخالفات كبير

قضية لافتة للنظر جداً هناك خبر يومي عن حجم المخالفات بكل المحافظات، فالمديريات تقوم بتنظيم المخالفات والضبوط، وهذا يدل على حجم المخالفات الهائل بالأسواق، فالنتيجة تشير إلى أن نمطية التعاطي هي القائمة وربما التراجع في أداء بعض المهام كما أكد عربش.

هيئة احتكار ومنع المنافسة

الاقتصاد له قوانينه وأهمها العرض والطلب والمنافسة ومجرد توافر هذه العناصر تتوازن الأسعار وحدها والمواطن يعرف مصلحته لكن الحكومة لا تعرف مصلحته.

ويجب العودة إلى الأسواق وسحب مؤسسات القطاع العام منها لأنها الأغلى، وهنا يسوق الخبير الاقتصادي مثالاً على ذلك وهو هيئة المنافسة ومنع الاحتكار التي أحدثت منذ ١٦ عاماً وبكل أسف أصبحت مع الوقت هيئة احتكار ومنع المنافسة.

فما دام هناك حيتان في الأسواق تقف وراءهم مجموعة من المتنفذين لن تستطيع وزارة التجارة ولا اللجنة الاقتصادية حل المشكلة برأي عربش.

الواقع الحالي يؤكد أن حالة الفوضى لا تزال ضاربة أطنابها، والخشية أن يد التجار قد تطول قوائم التسعير وفرض كلمتها في أي دراسة قد تنجز. وحسب الوقائع فإن دراسة واقع أسعار أغلب السلع والمواد والخدمات في الأسواق السورية ومقارنتها بالتكاليف الحقيقيّة، تدل بما لا يقبل الشك أن التسعيرة الرسمية التي لا تكون حقيقيّة ولا تراعي التكاليف ونسب الربح المنطقيّة تؤدي إلى عكس الهدف منها، وأن هناك خللاً ما حتى الآن.

كما أن مسألة التسعير بأقل من التكلفة أتاحت المجال أمام من يمكن أن يكونوا بالمتلاعبين الذين ربما تربطهم علاقات مع بعض التجار وربما تصل العلاقة لدرجة الابتزاز، وهنا تكون النتيجة بسبب هذه السياسة «اختفاء المواد وتوقف الخدمات وارتفاع أسعارها». ومثل أساليب كهذه قد حصلت في وقت من الأوقات، في ظل عدم وضع المعايير والمحددات التي قد تضفي إلى واقع سوقي، بأسعار مقبولة ترصد المتغيرات كما يجب.

والجميع يعرف أن أسلوب التسعير القديم كان يخدم المحتكرين بشكل أو آخر، وهناك جهود لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من أجل الخروج بآليات نظامية متكاملة وإعداد تسعيرة كاملة جديدة للبضائع والمواد والسلع تكون مبنية على التكاليف الحقيقيّة من جهة وعلى أهمية المادة من جهة أخرى، وهذه السياسة الواجب إتباعها وتنفيذها حرصاً على تحقيق الرضا لكل الأطراف.

تلزم الأسواق السورية اليوم أسس محددة وسياسات سعرية متكاملة بطرق ومفاهيم جديدة بالتسعير، طرق تمكن الوزارة من مراقبة الأسعار في الأسواق ومحاسبة المخالفين والمحتكرين وأي من تسول له نفسه التلاعب أو الابتزاز أو فتح قنوات جانبية هنا أو هناك..!

الأسواق وما يعتريها من فوضى يحتم الإسراع الجدي في المراقبة والمحاسبة والتقيد بكل الأسس، والمحددات التي تخرج عن الوزارة مع التطبيق الكامل، لعله يكون في ذلك الإجراء الوصول إلى معادلة سعرية مناسبة تسد كل قنوات الإهمال والأعمال المزاجية أو حصول أي تجاوزات.

فالصك التسعيري المناسب المبني على إجراءات شاملة هو الخيار الأمثل الآن وتشترك فيه كل الفعاليات متضمناً كل الأهداف والبيانات المطلوبة.

مدير الأسعار في «التموين»: على المستوردين تقديم وثائق تكاليف الاستيراد بشكل دقيق

عضو مجلس غرفة تجارة دمشق مصان نحاس، الذي أكد حصول خلافات بين الغرفة والوزارة عند التسعير في كثير من الأحيان، فالغرفة تجد أنه من الأجدى تخفيف التكاليف للصناعي وللمستورد لخلق المنافسة والحد من التهريب الذي يضر بخزينة الدولة، وأن تكون هناك دراسة علمية وواقعية لمعرفة أسباب ارتفاع الأسعار ولماذا تكلفة المنتج السوري أغلى من دول الجوار ولماذا تزيد بضاعة الصناعي السوري بنسبة ٣٠- ٤٠ بالمئة من تكلفة المنتج نفسه في دول الجوار.

في هذه الحالة فقط تتدخل الحكومة:

التدخلات الحكومية في التسعير خطأ فالاقتصاد قوانينه والأسعار تنضبط في الأسواق من خلال تأمين مناخات المنافسة الحقيقية وهذا هو الدور المنوط بالحكومة من خلال تشريعات رشيقة وواضحة، وتتدخل الحكومة في حال وجود ضرورة، أي في حال الأزمات والاختناقات، أما أن تكون الحكومة هي التاجر وهي الضابط فالأمور ستسير بشكل سيئ لأن كل إجراءاتها لمصلحتها كتاجر.

بلا دور!

مع الأسف الأسعار غير واقعية وأحياناً تكون دون المطلوب لأن المسؤولين وحدهم الذين يعرفون ويضعون القوانين والإجراءات وفقاً لأهوائهم ومزاجهم وعلاقاتهم.

والأسعار بالأسواق لا علاقة لها بما يصدر عن وزارة التجارة وهذه الوزارة منذ أن أنشئت لم تستطع ضبط الأسواق وعندما أصبحت وزارة تجارة داخلية وحماية مستهلك أصبح المستهلك بلا حماية وعرضة للنهب وكل أشكال الاستغلال فإذا نظرنا إلى دول العالم أجمع ليس هناك وزارة اسمها وزارة حماية المستهلك لأن هذا دور المجتمع الأهلي ودور الحكومة في تأمين المنافسة وضرب الاحتكارات الموجودة، وكل إجراءاتنا تقود إلى احتكارات وتحكم بعض المتنفذين في الحياة الاقتصادية اليومية للناس ما تسبب بنتائج سلبية قد توصلنا إلى الهاوية ما لم نتدارك الأمر وفقا لعربش.

موضة المنصات لا دين لها

تقوم مديرية الأسعار وفقاً لصافي بقبول وثائق التكلفه وتدقيقها ومطابقتها مع برنامج الاسكودا وإدخال البيانات عبر برنامج تسعير للحصول على التكلفة وإضافة نسب الأرباح لها وفق القرارات النافذة ولكل حلقات الوساطة التجارية وإقرار هذه التكاليف في لجنة التسعير المركزية.

وحاليا بدأت المديرية بأرشفة جميع البريد الصادر والوثائق المقدمة للمديرية وسحب البيانات الجمركية من برنامج الاسكودا للمواد الأساسية وإرسالها للمديريات في المحافظات لمتابعتها والتأكد من قيامهم بتقديم وثائق التكاليف وفقاً لصافي.

فهل ستحل المنصة المشكلة وخاصة أن المنصات أصبحت موضة منصات لتمويل المستوردات منصة للعمل- منصة لكل شيء؟ والحقيقة هذه المنصات لا تغني ولاتسمن من جوع وآليات

نحاس: من الأجدى تخفيف التكاليف للصناعي والمستورد لخلق المنافسة والحد من التهريب!

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

التعافي المبكّر للاقتصاد «٢»

استكمالاً للجزء الأول من مادة التعافي الاقتصادي المبكر في عدد «الاقتصادية» بتاريخ ٢٠٢٤/٠٦/٣٠ الذي أوضح ما تواجهه الدول الخارجة من أزمات وحروب من تحديات جمّة أبرزها معدلات التضخم المرتفعة شهرياً والتي تُضعف القدرة الشرائية للأفراد، وكذلك العجز المالي الكبير والمستمر لخزينتها والذي تعكسه المستويات المرتفعة للديون الحكومية (الخارجية والمحلية)، إضافة إلى الانكماش الاقتصادي في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يضعف القدرة المطلوبة لتحفيز الاقتصاد.

ونظراً لذلك فإن حبل النّجاة يتمثل برفع قدرة الدولة على كسر ما يسمى بـ«رفع الحرب الاقتصادية» من خلال إدارة أدوات وموارد السياسة الاقتصادية التي تمتلكها بشكل خلّاق وفعّال وموجّه، فبالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية، يجب أن يشمل اقتصاد ما بعد الحرب على سياسة فاعلة ومؤثرة للتوظيف، وسياسة موجهة لتفعيل بيئة الاستثمار.

وبمراجعة سريعة نرى أن معظم البلدان التي شهدت نماذج تعاف ونمو ناجحة كانت قد نفذت إصلاحات في وقت مبكر باتباع نهج تدريجي ومتسلسل لوضع الأساس الذي يُبنى عليه نهج الخطوة اللاحقة، أي إن البداية كانت إصلاحات تأسيسية تبنت إجراءات في وقت مبكر ركزت على التغلب على الأزمات المالية، وكبح التضخم المفرط، وتدعيم متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل متسارع، وتسهيل الإصلاحات واستقرارها، وبمجرد وضع هذا الأساس، أضحى الطريق ممهداً للنظام المصرفي ولبيئة الاستثمار في المدى المتوسط، وهذا يعني أن السنوات الأولى حاسمة في تحديد مسار التعافي الاقتصادي وفق نهج متسلسل متدرج بعيداً عن تنفيذ «العلاج بالصدمة» مما يسمح ببناء الثقة بالإجراءات التي تم اتخاذها واستخدامها لإدخال إصلاحات أكثر تعقيداً لاستعادة ثقة المواطنين بعد سنوات من عدم اليقين والعنف، وصولاً إلى توفير الوظائف والخدمات للأفراد والأسر، وتعزيز المؤسسات، وزيادة وضوح السياسات الاقتصادية، ما يعني أن نهج «التدرج» يسمح للاقتصادات المتعافية بالبناء على المكاسب المبكرة بطريقة ذاتية التعزيز ويمهد الطريق لمن يليه.

ففي الاقتصادات التي تعافى من تضخم مفرط يغذيها تمويل العجز المالي من المصرف المركزي (التمويل بالعجز) وانخفاض متواصل بقيمة العملة المحلية، تكون الأدوات النقدية المتشددة هي العلاج الوحيد المتاح مع تمتع المصرف المركزي بالاستقلالية الكاملة، حيث إن الإدارة الجيدة لسعر صرف العملة المحلية يعدُّ ضرورةً مهمة بغية تعزيز القدرة التنافسية التجارية، فانخفاض قيمة العملة له عواقب وخيمة على مستويات الفقر والعمالة، كما أنه يؤدي إلى تثبيط أو تأخير الاستثمارات في الصناعات المتنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، يتمثل التحدي الرئيسي للسياسة المالية أيضاً في إيجاد التوازن الصحيح في بنود الموازنة العامة وأهدافها للفترة القصيرة والمتوسطة الأجل، والتي تكون فيها النفقات المطلوبة كبيرة فيما تكون الإيرادات ضعيفة للغاية، حيث تتسم البلدان الخارجة من الحروب بانخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة ضعف قدرات التحصيل الضريبي وانتشار الطابع غير الرسمي الناجم عن الحرب (اقتصاد الظل) والذي يقلل من الوعاء الضريبي، إضافة إلى وجود خلل في القوانين الضريبية المعمول بها سابقاً مع تهرب ضريبي كبير، وعلى الرغم من أن الحصيلة الضريبية قد تزداد عاماً بعد عام في اتجاه تصاعدي بعد فترة من انتهاء الحرب وبدء مرحلة التعافي المبكر، إلا أن هذه الإيرادات تبقى غير كافية لتلبية احتياجات التعافي والنفقات المطلوبة بموجب الخطة الاقتصادية الموضوعة ولاسيما وإن ترافق معها استمرار التراجع بسعر صرف العملة المحلية، وبناءً عليه فإن استعادة القدرة المالية يتم بإعادة إنشاء إدارة ضريبية سليمة وفعالة من خلال إصلاح النظام الضريبي بشكل عاجل، وأن يسترشد هذا الإصلاح بالبراغماتية والتدرج وحساسية الحرب، وأن يزيد حجم القاعدة الضريبية والذي يعتمد على حجم وديناميكية القطاع الاقتصادي الرسمي الخاضع للضريبة، لذا فإن إعادة بناء وتوسيع القطاع الرسمي يجب أن يكون أولويةً حكومية، من خلال استخدام أدوات السياسة المالية كمحفزات للانضمام له، واستخدام بعض بنود الإنفاق الحكومي للغاية نفسها، حيث يمكن أن تكون النفقات العامة «مساعدة للتعافي» إن كانت قادرة على معالجة التفاوتات الأفقية بين طبقات المجتمع بشكل فعال، وموجهة لتعزيز النمو الشامل وتوليد فرص العمل.

وفي السياق ذاته، يعتبر تعزيز البيئة الاستثمارية المحرك الرئيسي للتعافي المبكر، ففي أعقاب الحرب مباشرة، تحجم الشركات والمؤسسات الخاصة وكذلك المستثمر الأجنبي عن الاستثمار نتيجةً لاستمرار مخاطر الأمن والسياسة، وخشيةً من المخاطر التجارية والاستثمارية المرافقة للبلد للأسباب المعروفة اقتصادياً، وكلها عوامل تسهم في ضعف مناخ الاستثمار، ولذلك فإن دخول الاستثمار الخاص إلى اقتصادات ما بعد الحرب في وقت مبكر يمثل تحدياً مستمراً يتطلب زيادة الحوافز المالية للشركات للاستثمار في القطاعات الرئيسية، بناءً على ما سبق، لا تعتبر عملية كسر فخ الحرب الاقتصادية بالمستعصية على الحل، فهناك أمثلة تاريخية معروفة لبلدان تمتعت بتعافٍ ناجح بعد حروبها وأزماتها.

■ د. علي محمود محمد

أين نحن على خريطة الاقتصاد العالمي؟

يوسف: خيارنا محسوم بالتوجه شرقاً ولا يمكن أن نكون منعزلين عن العالم

■ شادية إسبر

بين الواقع والوقائع والآفاق، واشتعال بؤر توتر في العالم وتهديدات متصاعدة في مناطق صدام عدة، مع تغيرات جيوسياسية وجيو اقتصادية عالمية، ومشهد يتشكّل بخطوات مدروسة أحياناً ومفاجئة أحياناً أخرى، يبدو التنبؤ بالتسلسل الدقيق للأحداث الاقتصادية ما بين انهيار وتكوين، صعباً جداً حتى على المخضرمين في الاقتصاد والسياسة، فأين نحن اليوم في مشهد اقتصاد يتفكك ويتشكل في آن معاً؟

رغم أن الأحاديث التي يتناولها العامة عن وضع الاقتصاد السوري هي حقيقة نعيشها، وبعيداً عما يتم طرحه حكومياً من حلول إسعافية قصيرة الرؤية في غالب الأحيان، إلا أنه لا يمكننا تجاهل ما يحصل على المستوى الاقتصادي العالمي، فنحن متأثرون أضعافاً مضاعفة نظراً للأوضاع الجيوسياسية والأمنية في المنطقة، وما تعرضت له البنية الاقتصادية السورية خلال سنوات الحرب، والتي هي بالأساس لم تبلور بناء أو هيئة مكتملة الشكل الاقتصادي؛ بل الأخطر أننا في حالة تراجع هائلة إلى الوراء قياساً بالخطوات السريعة التي شهدتها اقتصاديات نامية على المستوى الإقليمي والعالمي مؤخراً، والكارثة الاقتصادية باتت أشد وطأة مع غياب أفق ملموس.

بمتابعة الأخبار الاقتصادية في العالم، نجد أن الاقتصاد العالمي حالياً يواجه تحديات كبيرة، كما أن الأسواق تشهد تقلبات كبيرة وتدهوراً في الأداء، رغم ظهور بعض علامات تعافٍ خجول في بعض القطاعات والدول بعد جائحة كورونا وما خلّفته من آثار كارثية على الاقتصاديات العالمية، ففي الداخل العميقة للنظام الاقتصادي العالمي عوامل تأخذنا للقول إنه يمر بمرحلة انتقالية لمصلحة نظام جديد لم يتكّون بعد.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور مظهر يوسف رأى في حديث لـ «الاقتصادية» أن الاقتصاد العالمي ليس في مرحلة انهيار وإنما إعادة تكوين، وما يتم حالياً هو إعادة بناء قطب جديد من الصين وروسيا بشكل أساسي لمواجهة القطب الأميركي الواحد والحد من الهيمنة الأميركية.

عوامل تفكك الاقتصاد العالمي

توضح الأبحاث والتحليلات أن تفكك الاقتصاد العالمي يمكن أن يحدث نتيجة عوامل عدة مثل الأزمات المالية وانخفاض النمو الاقتصادي وتدهور العلاقات التجارية وانهيار البورصات وأزمات سياسية وجيوسياسية، وهو ما سيؤدي حتماً إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية، ما يتطلب استجابات فعّالة من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، بحسب تقارير اقتصادية.

وفي أيار الماضي كشف تقرير لمجلة إيكونوميست أن «المؤسسات التي حمت النظام الاقتصادي العالمي كما نعرفه، إما تلاشت فاعليتها وإما أنها على الأقل تفقد شرعيتها الدولية بسرعة»، حيث ستبلغ منظمة التجارة العالمية في ٢٠٢٥ عامها الثلاثين (نشأت منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥/١/١)، لكنها «ستكون قد أمضت أكثر من خمس سنوات في حالة من الركود، بسبب الإهمال الأميركي، كما يواجه صندوق النقد الدولي أزمة هوية أما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فقد أصبح مشلولاً»، وفقاً لتقرير المجلة.

بينما جاء في تقرير لصندوق النقد الدولي بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠٢٤ حول آفاق الاقتصاد العالمي؛ والذي عرض تحليلاً لخبراء الصندوق وتوقعاتهم بشأن تطورات الاقتصاد العالمي في مجموعات البلدان الرئيسية (التي تصنف حسب المنطقة ومرحلة التطور، إلخ)، وفي كثير من البلدان المنفردة، أن التنبؤات تشير إلى تراجع التضخم العالمي بشكل مستمر، من ٦،٨ بالمئة في ٢٠٢٣ إلى ٥،٩ بالمئة في ٢٠٢٤ و٤،٥ بالمئة في ٢٠٢٥، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات التضخم المستهدفة في وقت أقرب من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع بوجه عام أن يشهد التضخم الأساسي تراجعاً بشكل أكثر تدرجاً.

الدكتور يوسف يرى أنه من الصعب تثبيت التضخم العالمي المفرط في ظل الآتي « تقلبات أسعار الطاقة وعدم استقرارها، والأزمات التي تصيب العالم مثل كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والحرب في غزة والتوترات الغربية مع روسيا وإيران..... إلخ والتي أصبحت تحدث بوتيرة متسارعة في العالم، وبالتالي من الصعب العودة إلى مستويات التضخم المستهدفة.

وكان تقرير سابق للصندوق في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٤ أكد أن رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة الأساسية بهدف مكافحة التضخم وسحب دعم المالية العامة وسط ارتفاع الديون يؤثران سلباً في النشاط الاقتصادي، وتوقع انخفاض التضخم الكلي العالمي إلى ٥،٨ بالمئة في ٢٠٢٤ و٤،٤ بالمئة في ٢٠٢٥، في ظل تخفيض التنبؤات لعام ٢٠٢٥.

وعن صندوق النقد الدولي وهل له دور رقابي؟ أكد الدكتور يوسف أنه لا علاقة لصندوق النقد الدولي في مجال الرقابة الاقتصادية العالمية، وأوضح أن صندوق النقد الدولي يعمل على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم، لكنه أداة في يد الولايات المتحدة وأوروبا مع البنك الدولي لزيادة هيمنة هذه الدول.

عملياً تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتصاد العالمي، وتستخدم مجموعة متنوعة من الآليات والأدوات للتأثير، وذلك بموجب نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، ومن بين آلياتها وأدواتها الدولار الأميركي الذي يُعتبر العملة الرئيسية في التجارة العالمية، ويستخدم في معاملات النفط والسلع الأساسية، فكيف هيمن الدولار؟

فك الارتباط بالدولار بمواجهة الهيمنة..

إلى الآن لا بديل

في سبعينيات القرن الماضي قامت الولايات المتحدة الأميركية بفك ارتباط الدولار بالذهب، وهو ما اصطلح على تسميته «صدمة نيكسون» (سلسلة من التدابير الاقتصادية التي قام بها رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون في عام ١٩٧١، وأهمها كان إلغاء التحويل الدولي المباشر من الدولار الأميركي إلى الذهب، وتجميد الأجور والأسعار لمدة ٩٠ يوماً لمكافحة الآثار التضخمية المحتملة)، وبدأت في طباعة النقود غير المدعومة بالسلع، إذ يرى اقتصاديون أن الأميركيين تصرفوا بشكل غير مسؤول، وبنوا هرماً عالمياً من الديون، سيدفع العالم ثمن انهياره.

وفي سؤالنا لأستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق حول فك الارتباط بالدولار كأحد الحلول لاقتصاديات آمنة؟ أكد الدكتور يوسف أن هناك مشكلة في الولايات المتحدة الأميركية نفسها، فكما قامت بفك ارتباط الدولار بالذهب في سبعينيات القرن الماضي تقوم اليوم بابتزاز العالم كله من خلال موضوع الدين الأميركي، الذي وصل إلى مستويات كارثية، لأن سقوط الاقتصاد الأميركي سيؤدي إلى عدم استقرار مالي على مستوى العالم.

وأضاف الدكتور يوسف: بالتالي من المؤكد أنه كلما تم تقليل الاعتماد على الدولار كلما قلت خسائر الدول إذا حدث انهيار بالاقتصاد الأميركي أو الدولار (وهو أمر مستبعد في المدى المنظور).

وأوضح: لكن المشكلة هي أن الدولار ما زال يشكل النسبة الأكبر في جميع معاملات الصرف الأجنبي. وله دور مركزي في التجارة والاقتراض عبر الحدود، على الرغم من كل المحاولات الصينية والروسية وغيرها من الدول لتقليل الاعتماد على الدولار الأميركي، مضيفاً: ما هو البديل عن الدولار الأميركي؟ فحتى الآن لا يوجد عملة تحظى بنفس الثقة يمكن أن تحل محله، فاليورو لا يشكل سوى ٢٠ بالمئة من الاحتياطيات العالمية، وبالنسبة للصين لا يوجد لديها رغبة حقيقية لأن تكون عملتها هي البديل عن الدولار حيث إنها لا تشكل أكثر من ٣ بالمئة من الاحتياطيات العالمية؛ كما أنها اعتمدت في سياستها التجارية الخارجية على تخفيض قيمة عملتها لتصبح سلعها أرخص عالمياً.

ورداً على سؤال «الاقتصادية» عن مستقبل عملتي الصين وروسيا في حال هزمتا الغرب بسرعة وتأثير ذلك على الضربة الاقتصادية العالمية المحتملة؟ قال الدكتور يوسف إنه يجب التركيز على جوهر الصراع، فمشكلة الصين وروسيا ليست مع الغرب (أوروبا) وإنما مع الولايات المتحدة الأميركية، وهي لا تسعى لهزيمة الغرب لأنه برأيي أوروبا خارج الحسابات الصينية كمنافس، وروسيا قادرة على الإطباق على أوروبا من خلال التحكم بمصادر الطاقة وخاصة الغاز، كما أن العملة الصينية مستقرة بشكل إجمالي، والروبل الروسي وبالرغم من الحرب مع أوكرانيا فانه يحقق مكاسب.

سياسة العقوبات والقوة الناعمة

للقوانين والسياسات والتشريعات الأميركية تأثيرها أيضاً، وتعتبر السياسة الأميركية بفرض عقوبات اقتصادية على دول أخرى أبرز مثال، هذه الإجراءات الأحادية اللامسؤولة لها تأثير سلبي كبير في العلاقات التجارية الدولية والاستثمارات، ويمكن أن تؤدي لتقويض الاستقرار الاقتصادي العالمي، فما تقوم به كل من واشنطن وبروكسل من سياسة مفرطة غير متزنة بفرض عقوبات وإجراءات اقتصادية أحادية يؤثر في العلاقات الدولية ويفاقم التوترات، وأول ما يتأثر بالتوترات هي الاقتصاديات، والأكثر تأثراً قطاع الطاقة وبالتالي الصناعات، ما يعني أن العقوبات ستؤدي حتماً إلى تغيير في توزيع القوى الاقتصادية، دون أن نغفل أثرها الاجتماعي الكارثي الذي سينجم عن تدمير الاقتصاد في البلدان المستهدفة، وهذا بدوره يؤثر في التنمية الاقتصادية في دورة الاقتصاد العالمي.

إضافة لما سبق من أدوات، فإن الولايات المتحدة تستخدم نفوذها الثقافي والتكنولوجي للتأثير في السياسات الاقتصادية العالمية، وهو ما يسمى بالقوى الناعمة، فهي تقوم بتوجيه المؤسسات المالية الدولية لتحقيق أهدافها، كما أن دورها في اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الدولية الأخرى يمنحها فرصة التأثير في قوانين التجارة والاستثمار في مختلف أنحاء العالم.

أما فيما يخص الحديث الواسع على مستوى العالم عن التحول إلى عالم متعدد الأقطاب فإنه حتى الآن من الناحية الواقعية، لا يمكن القول إن الأحادية القطبية انتهت رغم وجود نمو القوى الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل، فالولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بموقع قوي رئيسي اقتصادياً، لكن يميل العديد من المحللين للحديث عن تحول تدريجي نحو عالم متعدد الأقطاب مع ازدياد تأثير القوى الناشئة، دون إغفال أن هذه العملية ستستغرق وقتاً وستواجه تحديات كبيرة.

السياسة الاقتصادية السورية لا بديل عن التوجه شرقاً

وسط هذا المشهد الاقتصادي الدولي ومرحلة التكوين التي يمر بها، ورغم أن الاقتصاد السوري في مرحلة صناعة شكل له لم يتبلور بعد، وقد تعرض لضربة أصابت كل مفاصله خلال سنوات الحرب على سورية، كما أنه لا يزال يواجه العقوبات والحصار، فإن المبدأ في السياسة الاقتصادية السورية ثبّته الرئيس بشار الأسد خلال لقائه رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ في زيارته إلى الصين العام الماضي (٢٥ أيلول ٢٠٢٣) حيث قال: «نحن اليوم أكثر تمسكاً بالتوجه شرقاً لأنه الضمانة السياسية والثقافية والاقتصادية بالنسبة لسورية»، واعتبر أن «العلاقة بين البلدين يمكن أن تنطلق بقوة أكثر من خلال المبادرات الثلاث التي طرحها الرئيس شي جين بينغ لتطوير التعاون في المجال الاقتصادي والثقافي وخلق مشاريع استثمارية مشتركة ضمن مبادرة الحزام والطريق»، في حين أكد الجانب الصيني الحرص على «انتهاز فرصة إعلان إقامة العلاقات الإستراتيجية لتحويل الميزات الجغرافية السورية إلى فرص تنموية».

وفي رده على سؤالنا حول العلاقات الاقتصادية السورية الدولية؟ لفت الدكتور يوسف إلى أنه يوجد في العالم اتجاهان اليوم معسكر الولايات المتحدة وحلفائها؛ والمعسكر الآخر بزعامة الصين وروسيا، وبالتالي خيارنا محسوم في التوجه شرقاً ولا يمكن أن نكون منعزلين عن العالم.

وبما أن المبدأ ثابت وواضح، تبقى الإجراءات الحكومية الفعلية لتحقيقه وبناء هذه الإستراتيجية الاقتصادية موضع تساؤلات كبيرة، فأين وصلت وما أنجز فيها؟ سؤال لا يمكننا إيجاد إجابة عنه في ضوء شحّ المعلومات والبيانات والأرقام.

خلل إداري حال دون تحقيق الطموحات الاقتصادية والاجتماعية

تحقيق معدلات نمو مرهون بتحسين مستوى كفاءة النظم الإدارية

■ الاقتصادية

أولويات تفرض نفسها في ميادين العمل، الذي مازال يترنح بين فصول العقوبات الخارجية وضعف البنية الاقتصادية المحلية، ما دفع بالكثير من المعنيين لاتخاذ قرارات ربما كانت وليدة اللحظة أو ارتجالية –إن صح التعبير–، أخذت ببعض القطاعات لانحدار كبير في مستوى العمل، ولاسيما الإنتاجية منها، فيما ظهرت تيارات متعددة منها المُندد ومنها المؤيد لهذه القرارات، وسط تقديم المبررات التي منحت الكثير من القرارات الإدارية صفة الشرعية، فيما الواقع يظهر عكس المأمول منها، هنا تبرز الحاجة للنظر مجدداً وفق رؤية الخبراء، ممن عايشوا فصول الحرب والعقوبات والتراجع الحاد بالاقتصاد، لدراسة الحالة الاقتصادية وعلاقتها بفن الإدارة الذي لطالما كان المحرك الأساس لكل القطاعات، والمُوجه الأول لها، والمسؤول أيضاً عن نجاحها أو فشلها، الذي أكده خبراؤنا اليوم ضمن تحليلات واقعية ومقترحات للخروج من هذا المأزق.

ضبط وتوجيه

حالتان متكاملتان من العمل، لا يمكن لإحداهما السير دون الأخرى، هي أسس الإدارة الصحيحة، القائمة بشكل رئيس على تقدير الأمور واستنباط الحلول وسط احتمالات عدة، تجعل من أي حدث طارئ ضمن الحسابات المتوقعة، لكن هل ما نقوم به اليوم يترجم ذلك حقاً؟

موضوع الإدارة واسع وكبير، وفي حال أردنا تعريفه يمكننا القول إنه فن الضبط، عن طريق تحليل الحالة ومن ثم ضبطها، وفق قراءة خبير الموارد البشرية الدكتور هاني حداد، الذي قدم تعريفاً للمدير ضمن نوعين، الأول هو امتلاك المعرفة والثاني امتلاك الفن والمهارة والتكنيك بإدارة موضوع معين، وهو ما أنشأ أنواعاً عدة للإدارة مثل: إدارة التسويق أو الموارد البشرية وغيرها.

خلال حرب الـ١٢ سنة، ظهر لدينا مفهوم جديد للعمل، يتطلب ضمن مفهوم الإدارة التعامل بطرق أكثر حنكة وذكاء ضمن مفهوم «إدارة الأزمات»، الذي وفق تحليل د. حداد هو الأداة الأنسب لمواجهة العقوبات المفروضة، عبر إدارة الأزمة بشكل إيجابي ومن ثم الحصول على انتعاش اقتصادي، إلا أن البعض يقول أيضاً: إنه من غير الممكن تطوير الاقتصاد في ظل العقوبات، والاكتفاء فقط بإدارة العجلة الاقتصادية بالشكل الصحيح ضمن مفهوم إدارة المخاطر في حياتنا اليومية.

ما يجهله البعض، أنه في الحديث وسط وضع اقتصادي متأزم ستكون نسبة المخاطر عالية جداً وفق قراءة خبير الموارد البشرية الدكتور هاني حداد للواقع، كما أن الحكومة اليوم تعمل على ثبات العجلة الاقتصادية ودورانها داخل البلاد ضمن مفهوم الاستنباط لما سيحدث مستقبلاً، لكون الواقع الحالي لا يسمح بتحسين الوضع الاقتصادي الحالي من وجهة نظر إدارية، بالمُقابل أن ندير العجلة من أجل المحافظة على الثبات وسير العملية الاقتصادية بشكل واضح وجيد.

أما في حال نشاط حركة الاستيراد والتصدير، هنا فقط بإمكاننا القول إن اقتصادنا قوي جداً ومن الممكن التفنن في إدارته ضمن علوم الإدارة، بالارتكاز على الوضع الحالي ومراعاة نسبة المخاطر المحيطة به والعقوبات المفروضة على البلاد، فالتكنيك الإداري يجب أن يكون فعالاً وأن يملك الصدى الإيجابي لرفد الاقتصاد وإنعاشه، بالتركيز على الأداة المستخدمة.

تشخيص وتحليل

دوره المباشر وعلاقته الوثيقة بالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في كل سورية، جعل منه أولوية في أبحاث استشاري التدريب والتطوير وعضو جمعية العلوم الاقتصادية الدكتور عبد الرحمن تيشوري، الذي أصر على أولوية الإدارة وأولوية الإصلاح الإداري، الذي يحتاج إلى جهاز حكومي متخصص يكون قادراً على تنفيذ البرامج والمشاريع اللازمة، استجابةً لاستحقاقات المرحلة الراهنة من تاريخ سورية، وهو ما استدعى إحداث وزارة التنمية الإدارية في نهاية عام ٢٠١٤، ومن ثم صدور القانون رقم /٢٨/ تاريخ ٢٠١٨/٧/١٤.

إن المتتبع لاتجاهات وحركة التطور الاقتصادي والإداري في سورية، يستشعر بأن هناك خللاً إدارياً كبيراً على مستوى أجهزة الإدارة العامة، حال دون تحقيق الطموحات الاقتصادية والاجتماعية ووفق رؤية د. تيشوري التحليلية للواقع الاقتصادي، حيث كانت الحكومة ولا تزال تعمل للأثرياء ورجال الأموال، وابتعدت عن الفقراء والموظفين والعسكريين، من خلال عجز أجهزة الإدارة العامة عن إعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية، بشكل يتماشى مع متطلبات العقلانية الاقتصادية والترشيد الإداري، رغم أن الطاقات والإمكانات المتاحة مناسبة لتحقيق نتائج أفضل بكثير على صعيد الأداء الاقتصادي، حيث إن المؤشرات الاقتصادية تدل على عجز الحكومة عن إدارة موارد المجتمع بالكفاءة المنشودة.

كذلك عدم إخضاع الخطاب الاقتصادي والإداري للحكومات المتعاقبة لأي مساءلة أو مراجعة من السلطات، إلا في حدود ضيقة وفق د. تيشوري، ما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي.

أمام هذه اللوحة غير المشجعة للأوضاع الاقتصادية والإدارية، كان لابد من التحرك على كل المستويات الرئاسية والسياسية والتشريعية والحكومية والمجتمعية، من أجل التدخل السريع لإيجاد الحلول الملائمة والكفيلة بدراسة وتشخيص المشكلات الإدارية والاقتصادية في سورية، وهو ما أشار إليه السيد الرئيس بشار الأسد في أكثر من مناسبة، وفق رؤية د. تيشوري، بالتأكيد على ضرورة معالجة المشكلات الإدارية التي تعوق حركة التنمية دون إبطاء، حيث أكد سيادته أثناء تأدية القسم الدستوري بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٧ أن قصور الإدارة لدينا هو من أهم العوائق التي تعترض مسيرة التنمية والبناء، التي تؤثر بشكل سلبي في كل القطاعات دون استثناء، وعلينا أن نبدأ بالسرعة القصوى بإجراء الدراسات الكفيلة بتغيير هذا الواقع للأفضل من خلال تطوير الأنظمة الإدارية وهيكليتها ورفع كفاءة الكوادر الإدارية والمهنية، وإنهاء حالة التسيب واللامبالاة والتهرب من أداء الواجب، ولابد من محاربة المقصرين والمسيئين والمهملين والمفسدين.

من ميدان العمل

لا يمكننا الخوض في تجربة إصلاح الإدارة دون توفر الدراسات الميدانية عن واقع عمل المنظمات والمؤسسات الحكومية، بالاعتماد على قاعدة معرفية نظرية معمقة في الإصلاح، وعلى بعض التجارب الناجحة في هذا المجال على المستوى العالمي، بما يتماشى مع طبيعة الوضع الاقتصادي والإداري في سورية، تأكيدات من خبير الاستشارة والتدريب د. عبد الرحمن تيشوري، ضرورة مواكبة التطورات، والوقوف قليلاً عند بعض الأسئلة مع محاولة الإجابة عنها وهي:

ما هوية وطبيعة النظام الاقتصادي السوري المستقبلي مع بيان محددات ومقومات تطويره، ومن هنا لابد من تحديد دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية والإدارية على المستويين الكلي والجزئي، بمعنى آخر ما النظرة المستقبلية لدور القطاع العام في ظل التحولات الدولية؟

وما الأشياء التي يجب علينا فعلها من أجل زج جميع الإمكانات البشرية والمادية وهي كثيرة ومتنوعة ومهمة جداً، من أجل تحسين مستوى كفاءة النظم الإدارية، وبالتالي تحقيق معدلات نمو تفوق معدلات النمو السكاني.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٥/ ٧ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

الأدوية المهربة... اتجار بأرواح البشر..!

تفاقم أوجاع الفقراء.. ضبطها أو السماح بالاستيراد!
الأدوية المهربة تنشط والمهربون يتحكمون بأسعارها..!

نقص متكرر في الأدوية الوطنية والمستوردة

■ أمير حقوق

يشهد واقع الأدوية –تخبطاً واضحاً– في الفترة الأخيرة، إذ إن العديد من الأصناف الدوائية تعاني النقص وعدم التوافر، سواء الوطنية أو المستوردة، مايفرض تحكم بعض الصيادلة بأسعارها.

وتتمثل هذه الأصناف المقطوعة في الأدوية الأساسية كأدوية الضغط والسكري والقلب والالتهابات والأعصاب، وهذا الضعف الإنتاجي لدى شركات الأدوية المحلية بالتوازي مع انخفاض كميات الأدوية المستوردة أدى إلى تنشيط تهريبها دون ضبط محكم لهذه الأدوية وأسعارها، وغياب الرقابة الصحية عليها.

فيمكن ملاحظة التفاوت في سعر أصناف الدواء الأجنبي «المهرب» بين صيدلية وأخرى، إذ يتجاوز الفرق للنصف الواحد ١٠ آلاف وبعضها يصل لفوق ٣٠ ألفاً، والأسباب تكون لارتفاع سعر الصرف ولتحكم المهربين بأسعار هذه الأصناف.. علاوة على تكرار انقطاع الأصناف الدوائية بوجود شركات الإنتاج والتصنيع الدوائي بشقيه العام والخاص، وإضافة للاستيراد، إلا أن احتكار الأدوية المهربة بات واضحاً للتحكم بأسعارها من قبل المهربين والصيادلة الذين يبيعونها، حيث إنه حسب قوانين نقابة الصيادلة، يمنع احتواء أي صيدلية دواء أجنبياً غير مرخص به من النقابة.

تباع بشكل حر

أحد الصيادلة، مفضلاً عدم ذكر اسمه، أوضح لـ«الاقتصادية» أن الأدوية الوطنية لم يطرأ عليها تغيير بالأسعار مطلقاً، منذ آخر زيادة وأن هناك أصنافاً وطنية كثيرة في الأسواق مقطوعة، وهناك بعض الأصناف الوطنية توزع بشكل حر، فهناك شركات تبيع الأصناف بأسعارها الحرة بكثرة، وإذا طلب الصيادلة هذه الأصناف بالأسعار النظامية ترجح الأعذار بأن الكميات قليلة ولا يوجد من هذا الصنف، وأيضاً الأدوية المستوردة نصف أصنافها مفقودة بسبب بطء التسعير وبطء تنظيم أمور الاستيراد.

وحول تباين الأسعار، بيّن أن أسعار الأدوية الوطنية والمستوردة بالشكل النظامي لم يطرأ عليها تغيير، فهي ثابتة، ولكن التفاوت يكون في أسعار الأدوية الأجنبية المهربة التي تختلف تكلفتها من صيدلية لأخرى حسب المهرب وحسب سعر الصرف، وهي مطلوبة بكثرة في الصيدليات من قبل الأهالي، وأغلبية الأطباء يشددون على المرضى لشراء الأدوية الأجنبية.

«متطلبات واقع الأدوية اليوم تكمن في دعمها صناعياً وتوافر المواد الأولية، والحدّ من جملة شركات الأدوية بأن هذا الدواء غير متوافر، فتحتاج الشركات لدعم كبير من وزارة الصحة»، بحسب الصيدلي.

انخفضت ٧٠ بالمئة!

وأكد أن القدرة الشرائية لدى الأهالي سيئة جداً في الفترة الأخيرة، وانخفضت بنسبة تتجاوز ٧٠ بالمئة، وبعض الأهالي ألغوا الأدوية الأساسية كدواء الضغط والسكري ويبحثون عن بدائل أرخص مادياً.

بدوره، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق الدكتور المهندس ياسر أكريم قال لـ«الاقتصادية»: إن الواقع الاقتصادي للدواء مثله مثل أي سلعة صناعية، يجب توقيف احتكاره ويجب تقديم التسهيلات لتصنيعه، والتسهيل لا يكون فقط عبر إعطاء المنتجين القطع الأجنبي أو سعر صرف أقل من العادي، بل يجب أن يكون سعر الصرف عادياً ولكن مع تقديم التسهيلات، كإعانات في الإنشاء والطاقة البديلة بالسعر ذاته والإعفاء من الضرائب والرسوم والمعارض المجانية، وتشجيع الصناعة الدوائية هو وظيفة الحكومة، ويجب فتح الاستيراد للأصناف الدوائية المحلية لفتح باب المنافسة لتحسين أداء الإنتاج ووضع الأدوية، ويجب أن يكون ثمة جهاز رقابي عالٍ على قطاع الأدوية لتحميه وتراقبه.

خلل في الإدارة

«كل شيء رابح متوافر، والخاسر يحجم تصنيعه، وبالتالي لتوافر الدواء يجب إعطاء نسبة ربح جيدة للمنتجين وبالتكلفة العادية، وبالتالي يتوافر بالأسواق ويجب السماح بتصديره وهو ما ينشط الاقتصاد» بحسب ما أشار إليه أكريم، متابعاً: والنقص بالأدوية يعني أنه يوجد خلل في الإدارة، بما أنه توجد شركات ومصانع للقطاعين العام والخاص، وإدارة المنتج يجب أن تعرف مثلاً استهلاك ١٠٠ ألف كبسولة دوائية وتصنيع ٥٠ ألف كبسولة، فيجب أن تتوافر إحصائية بوزارة الاقتصاد، لمعرفة النقص بالأصناف الدوائية لطرحها على المستثمرين، فالإحصائيات هي أساس تطور الشعوب.

ورأى أن الدواء المهرب كارثة، لأنه من الممكن أن يكون مقلداً وممتهي الصلاحية وموضوع ضمن أغلفة جديدة، ويحوي على مواد مخربة اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، وهذا الأمر يجب الانتباه إليه، ويجب البحث عن أسباب التهريب لمعرفة إن كان يوجد نقص بتوافر الأصناف المشابهة من الدواء الوطني فيشير ذلك إلى الخلل الإداري من خلال عدم توافر الإحصاءات في وزارة الاقتصاد، فمثلاً دواء المرض العضال، مطلوب وممنوع استيراده، وبالتالي ينشط تهريبه، فيجب السماح باستيراده.

محاربة التهريب بالسماح!

ويضيف: وتكون محاربة التهريب بالسماح، فاليوم المهربين يتقاضون أجوراً كبيرة أكثر من أجور الجمارك، ويجب النظر إلى السماح باستيراد هذه الأدوية وضم هذه الأجور للجمارك وإغلاق التهريب، والتهريب يكون بالعملة الأجنبية، وهذا يشير إلى خلل بالفكر الاقتصادي، لأنه سمح بالتهريب لعدم وجود العملة الصعبة، والدواء المهرب يأتي بالعملة الصعبة فوضع هذه العملة بيد المهربين خلل اقتصادي، ويجب إرجاع العملة الصعبة ليد الحكومة بأي طريقة عبر وضعها بالبنوك ورفع الفائدة عليها.

وأكمل: ما يحدث في قطاع الدواء يحدث في كل المنتجات، والخلل الإداري يعطي الفرق بين دخول المواد واستهلاك المواد، والإحصاء أهم خطوة والسماح بدخول المواد المقابلة وعدم هدر أموال الدولة بإعطاء سعر منخفض للعملة الصعبة ومراقبة المنتج والصيدليات للحصول على نتائج صحيحة وسليمة.

وضع حكومة اقتصادية!

وختم أكريم حديثه مع «الاقتصادية» مطالباً بوضع حكومة اقتصادية وخاصة في هذا الوقت، فما المانع من وضع وزير صحة اقتصادياً لديه المعرفة بالدواء والاستيراد والربح وكل أمور الاقتصاد؟

فرق في المقارنة

«في ظلّ هذه الحرب، فرضت علينا عقوبات أثرت بشكل كبير في القطاع الصحي، والمواد الخام الأولية التي يصنع منها الدواء أصبح من الصعب استيرادها، فتم الاعتماد على بدائل أخرى لتصنيع الدواء وهذا بدوره خفف فاعلية الدواء» بحسب ما أشار إليه الخبير الاقتصادي الدكتور هاني حداد لـ«الاقتصادية».

وتابع: عند مقارنة الدواء في الوقت الحاضر وقبل ٢٠ عاماً نرى فرقاً كبيراً في المفعول، لاختلاف المواد الأولية إضافة لاختلاف أسعار استيرادها وتصنيعها وأجور اليد العاملة، فالواقع الاقتصادي لقطاع الدواء غير متوازن.

وعلل ارتفاع أسعار الدواء بأنه غير مقصود، لأن شراء المواد الأولية يتم بالنقد الأجنبي وبالتالي يؤثر ذلك في مستوى الشراء وفي القوة الشرائية، وأسعار أصناف الدواء تختلف حسب القوة والفاعلية ونوعها وهناك أدوية في الأسواق يتجاوز سعرها ٤٠٠ ألف.

واعتبر أن الحكومة تقوم بضبط أسعار الدواء، ونقابة الصيادلة تضبط تسعيرة الدواء وتحدد نسبة ربح بهامش معين، والسوق مراقب في عملية تسعير الدواء.

تؤثر في الاقتصاد الدوائي

وفيما يتعلق بالدواء المهرب، اعتقد أنه يجب على الحكومة مكافحته لأنه يؤثر في الاقتصاد وتوازن الاقتصاد الدوائي، فعند شراء دواء معين يُلاحظ أنه من لديه قوة شرائية يطلب الدواء الأجنبي، لكون فاعليته قوية، ولكن حتى فاعلية الدواء الوطني جيدة وفعالة.

بينما نقص العديد من أصناف الدواء، يدل على أنه توجد مشكلة في الاستيراد وخاصة بعد الحرب والعقوبات المفروضة على سورية، والقطاعان العام والخاص يتوقف عملهما على المواد الأولية لتصنيع الدواء، وهذه المواد تستورد كالسيتامول مثلاً، وبالتالي تتأثر عملية الإنتاج، وعندما يكون الدواء المهرب سليماً ومصدره موثوقاً وصحيحاً وتاريخه جيداً، يكون له فوائد طبية، ولكن عند تهريب الأدوية يكون هناك نوع من تدمير الاقتصاد بشكل كامل، وينعكس على قطاع الدواء المحلي، وبالتالي وزارة الصحة ونقابة الصيادلة تحاولان تنظيم ضوابط وقوانين وأنظمة لضبط عملية تصنيع الدواء وبيعه وتسعيرته وكيفية استيراد المواد الأولية.

«قطاع الدواء يؤثر ويسهم بشكل سلبي أو إيجابي في موضوع الاقتصاد، والصناعات والمصانع الدوائية، فيها قدرة إنتاجية ولكن لا تحوي الكمية الدوائية الكبيرة التي تغطي كل أمراض الأهالي، فهناك بعض الأمراض ليس لها أدوية وطنية وبالتالي يضطر البعض للأدوية المهربة» بحسب ما ختم حداد حديثه.

أسعار فوق طاقة المرضى!

الخبير الاقتصادي أكرم عفيف رأى في حديثه لـ«الاقتصادية» أن ترافق غلاء الدواء تماشى مع حالة اقتصادية متردية لدى المواطنين، بالتوازي مع انتشار الأوبئة والأمراض وخاصة الناتجة عن فقدان النظافة والتلوث والتغير المناخي، وأسعار أصناف الدواء فوق طاقة الأهالي المادية، نظراً لقيمة الرواتب.

«الدواء المستورد غير منافس للدواء المحلي، لكن وجوده ضروري في ظل فقدان العديد من أصناف الدواء المحلي، ويجب ختم وزارة الصحة على الدواء المستورد وأن يتضمن سعره للمرضى» حسب عفيف.

منتج محارب!

وأرجح أن نقص العديد من أصناف الدواء الوطني على الرغم من وجود شركات تصنيع الأدوية بالقطاعين يدل على أن المنتج المحلي منتج قد يكون محارب أحياناً، ويشير إلى إبعاد المنتجين لمصلحة المستوردين وشركائهم من بعض المتنفذين، ومصلحتهم بعدم وجود المنتج المحلي، وهناك العديد من شركات الأدوية أغلقت بسبب الضغوطات التي واجهتها علاوة على الضرائب غير المنطقية والمجدودة.

ومن المهم وقف عفيف، العمل على التشجيع وإعادة المبادرة للإنتاج الوطني للدواء، فهل من المعقول أن سعر ظرف دواء السيتامول ٥ آلاف ليرة سورية، فوسطياً راتب الموظف يومياً ١٠ آلاف وهو يشتري بهذا الراتب ظرفين دواء سيتامول!

٣٦٠٠ عشبة!

وأضاف: يجب استغلال أن سورية تتمتع بوجود ٣٦٠٠ عشبة طبيعية وقابلة للزيادة، فيجب تحويلها بهذه الظروف لمنتجات دوائية وعشبية سورية، ولكن بموجب قوانين وزارة الصحة بمنع صناعة منتج إلا بموافقة الشركات المرخصة للدواء وبالتالي خرجت هذه الأعشاب من العملية الإنتاجية.

يشار إلى أن «الاقتصادية» حاولت التواصل مع نقابة الصيادلة إلا أن نقيبة الصيادلة اعتذرت وقالت إنها لا تجري أي حوار صحفي في الوقت الحالي، ولا يوجد شيء للحديث به.

وختام الحديث، يجب العمل من قبل وزارة الصحة على ضبط سوق الدواء من حيث الانقطاع المتكرر والمتعمد، وعلى أسعار الأصناف الدوائية ومخالفة المتلاعبين بالأسعار، وأيضاً العمل على التعاون مع جميع القطاعات والمستثمرين لتحقيق واقع دوائي أفضل والعمل على وفرة لجميع الأصناف الدوائية، والحدّ من الأدوية المهربة التي تغزو الصيدليات بأسعار تفوق طاقة الأهالي والمرضى، دون حسيب ورقيب على هذه الأدوية وأسعارها، كما يجب تنشيط الاستيراد لتحقيق الأمان الدوائي ولخلق المنافسة بين الأدوية الوطنية والمنافسة لها والتي تعود بالمنفعة على الأهالي.

كذلك الأمر، العمل على تحسين فاعلية الدواء الوطني والاهتمام بالمواد الأولية الداخلة في تركيبه لتحقيق منافسة الفاعلية بينه وبين الدواء الأجنبي.

■ **أكريم: المهربة كارثة.. ويجب فتح استيراد لبعض الأصناف**

■ **حداد: قطاع غير متوازن والتهريب يدمر الاقتصاد**

■ **عفيف: أسعار نار وظرفا سيتامول بـ١٠ آلاف ليرة ما يوازي راتب موظف يومياً!**

إشراقات

العولمة المتوحشة والإرهاب الاقتصادي الدولي «٢»

يتجسد الإرهاب الاقتصادي الدولي في وجه من وجوهه الأخرى بالممارسات التي من شأنها عولمة الأزمات الاقتصادية وتصديرها إلى خارج الحدود الوطنية والإقليمية، وهذا التدويل ما هو بالمحصلة إلا ثمن تدفعه شعوب العالم الأخرى التي يصبح لزاماً عليها أن تتعامل مع تتبعات جموح السلوك الاقتصادي الرأسمالي، وبالتالي ما هو من جهة أخرى إلا ترهيب لدول العالم الأخرى لضمان عدم الاعتراض على هذا الجموح الذي تقوده الطغمة التي تتحكم بتدفقات رأس المال، وتهيمن على تداولات ومؤشرات البورصات العالمية، بما في ذلك تصنيع قرارات الحروب وافتعال الأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية في دول العالم البعيد، وبالتالي فإن القوى الرأسمالية ليست بريئة من التسبب في الجموح لمصلحتها، ولا من افتعالها في عقر دار الآخرين.

فالرأسمالية عندما تحاول تجديد نفسها وتلميع الطبيعة الاستغلالية والاستبدادية لنظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تدوس، لتحقيق ذلك، على أي عائق يحول دون تحقيق هذا الهدف، ولو كان هذا العائق أو وراءه دول مستقلة ونظام مقاوم وشعوب حية، وحتى لو كانت الوسيلة إلى ذلك إرهاب وقتل وتدمير وتشريد.

وعن تصدير الأزمة الأخيرة منها عام (٢٠٠٨)، لا بد من القول إن أزمة قروض الرهن العقاري ومشكلة التوريق التي انفلتت في الأسواق المالية الأميركية، التي اعتقد الكثير أنها هي السبب وراءها، ما هي برأينا إلا المحصلة والقشور التي لفت جوهر الأزمة الكامنة في كنه النظام الرأسمالي، وهي الأزمة التي بررت، ودفعت بالوقت ذاته الولايات المتحدة والمعسكر الغربي من ورائها إلى التدخل المعلن والسري في شؤون الدول الأخرى وفرض العقوبات وافتعال الحروب والأزمات، بما ذلك الإرهاب العسكري والسياسي والأمني والاقتصادي، مع الاستعانة في إطار ذلك ببيادق وكيانات ودول أطراف تابعة – صديقة، ومجموعات وتنظيمات متطرفة إرهابية مرتزقة رديفة، لذلك، وانطلاقاً من الأسباب والجذور، لا نتوقع أن يهدأ كل ذلك ما لم تبدأ آثار الأزمة المالية الاقتصادية بالانحسار، ولن تنحسر قريباً.

نستقرئ سيرورة ظروف الأزمة المالية الاقتصادية الأخيرة (٢٠٠٨)، التي ما زال الاقتصاد العالمي حتى اليوم يعاني من ذيولها التي تتجسد عموماً بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وبالزيادة الكبيرة في معدلات التضخم والفقر والبطالة، لنجد أن أسباب معظم الحروب العالمية والإقليمية والمحلية تعود في جذورها لأسباب تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية الدورية وغير الدورية للنظام الرأسمالي الجامح، وهي تعود في العصر الحديث إلى عام (١٩٧٠) عندما كسرت الولايات المتحدة الأميركية قاعدة بريتون وودز ١٩٤٤، وقامت بفك الارتباط بين الدولار الأميركي والذهب، والتي بذلك تسببت بتكرار حدوث الاختلالات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي، وتعمقت العوامل التي من شأنها أن تفاقم هذه الاختلالات بين قطاع المال والقطاعات الإنتاجية السلعية في عام (١٩٩٩) عندما عاد وسمح الكونغرس الأميركي للبنوك التجارية بالعمل والنشاط الاستثماري الذي تكتنفه المخاطرة بعد أن كانت ممارسة هذا النشاط مقتصرة على البنوك الاستثمارية المختصة منذ عقد الثلاثينيات عقب انفلات أزمة الكساد العالمي الكبير عام (١٩٢٩)، فاختلطت منذئذ الأوراق وعمت الفوضى في النشاط الاقتصادي.

وتتالت الأزمات، وتكرر بالتالي البحث عن الحلول خارج حدود العالم الرأسمالي. ففي كتابه الذي نشر عام ١٩٨٦، كان الاقتصادي الأميركي والأستاذ الجامعي (رافي باترا) قد حذر العالم من حتمية وقوع كارثة اقتصادية ستحدث في التسعينيات من القرن الماضي، وأمل (باترا) آنذاك أن تؤخذ تحذيراته تلك على محمل الجد، داعياً الأميركيين وبقية العالم الرأسمالي للبدء باتخاذ الإجراءات اللازمة «التي تضمن استمرار تطورهم الاقتصادي». في سياق ذلك، وقبل هذا التحذير وبعده، كانت دول العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية قد بدأت بإجراءات تصدير عوامل هذه الكارثة الاقتصادية المتوقعة إلى خارج الحدود، لذلك كان العالم يشهد حينها بالتوازي مع بذور الأزمة حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، لتليها حربا احتلال وتحرير (الكويت) (١٩٩٠–١٩٩١)، فأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا عام (١٩٩٧)، ومن ثم أحداث أيلول (٢٠٠١)، وتبعاتها المتوقعة والمرسومة والمخططة بدقة، التي تجسدت باحتلال (العراق) وبإعلان ما سمي حملة الحرب العالمية على الإرهاب، التي انفلتت في (أفغانستان) ومرت في أصقاع أخرى من العالم، وما زالت تقتحم سيادة الدول المستقلة حتى اليوم.

ففي الفترة اللاحقة بعد ذلك، وفي عام (٢٠٠٧) بالتحديد كان العجز في الموازنة الأميركية قد تفاقم ليصل إلى (٢٥٠) مليار $، منها نفقات الأمن والدفاع، حيث كانت الالتزامات الأميركية تجاه الخارج تفوق المطالبيب بما يعادل (١٧٪) من حجم الناتج القومي الأميركي، وهذا ما راح يتفاعل شيئاً فشيئاً في الاقتصاد الأميركي، لينعكس انهياراً في المصارف والبورصات الأميركية وشركائها الأوروبيين، فانفلتت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأميركية عام (٢٠٠٨)، لتنتقل على الفور إلى خارج حدودها، ولتعاني منها جميع دول العالم وما زالت.

■ **د. عابد فضلية**

كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

الكرز يخالف قاعدة التسويق المعتادة ويحتفظ بزبائنه المحليين

الإنتاج وصل إلى قرابة ٤٧ ألف طن في ريف دمشق وحدها

■ بارعة جمعة

يبدو أن متوالية الخسارات التي تواجه المنتج السوري لن تنتهي، ولاسيما الزراعية منها، هنا حيث لكل شيء حساباته، ولكل حلقة حصتها من الربح ومن مستحقات اللعبة التصديرية لأي منتج، وفي الوقت الذي مازال فيه مزارعو القمح والقطن والشوندر السكري يحصون خسائرهم السنوية، التي تلاحق محاصيلهم كل عام، بدأ مزارعو ريف دمشق ممن خاضوا لعبة التصدير في موسم الكرز يعد الخسائر لديهم أيضاً، حيث لا مكان لتلافي أي خطأ سابق، ولا مجال لتفادي العثرات المتكررة، ولا مراعاة خصوصية كل موسم يمر في هذه البلاد، والذي يعد السلة الغذائية لكل أبنائه، والمنفذ الوحيد للاقتصاد المحلي من أزماته وانتكاساته التي لا تنتهي.

تقديرات وصفت بغير المتوقعة لموسمي المشمش والكرز، أودت بأسعار الكرز مقابل المشمش الذي احتفظ بالقليل من أرباحه للفلاح، لتأتي التبريرات معظمها خاضعة لقانون السوق بالعرض والطلب، الذي بات يهوي تحت ذريعته أغلبية المنتجات المحلية، ما قصة موسم الكرز؟ وما كواليس عملية التصدير التي لا تزال محط جدل من الخبراء والمهتمين بالشأن الزراعي كله؟

مشكلتنا لا تكمن بالتصدير
بل بعدم القدرة على إدارة الوفرة لدينا

معادلة غير متوازنة

لكل محصول أو موسم زراعي متطلبات وظروف عمل خاصة به، إلا أن الفواكه الصيفية ولاسيما التي تتأثر بارتفاع الحرارة، تخضع لشروط عمل معينة ومدة زمنية محددة، لتأثر الفاكهة بمرحلة النضوج، وبالتالي تعدد سعرها بين بداية الموسم ونهايته، كما هو حال الكرز، الذي وصلت تكلفته لمبالغ طائلة، فيما يبيعه الفلاح بسعر ٣٠٠٠ ليرة سورية، حالة من عدم التوازن تلحق بكل مرحلة تسويق أي منتج زراعي، التي باتت لا تخلو من حلقات وسيطة لها نصيبها من العملية، ليبقى المستهلك الحلقة الأضعف والفلاح الخاسر الأكبر وفق توصيف الخبير التنموي أكرم عفيف للواقع، والذي أكد في حديثه «للاقتصادية» تكرار المشهد في كل عام وكل موسم، من دون الأخذ بالاعتبار لأي مشكلة سابقة، والميل لتشجيع المستورد على حساب المنتج للأسف. مشكلة الإنتاج الزراعي اليوم هي محاربة المنتج، برأي عفيف، كما أن التسعير لموسم الكرز بمبلغ ٣٠٠٠ ليرة للفلاح هو خاسر وسيضطر بعد فترة لقلع أشجار الكرز كما فعل سابقاً بقلع أشجار التفاح والحمضيات وو.... ، كما أن الظلم الذي يلحق به لكونه الحلقة الأولى من سلسلة التسويق هو أمر مجحف بحقه، وغير مقبول، ولاسيما أن مشكلتنا لا تكمن بالتصدير نفسه كسياسة متبعة من الحكومة، بل بعدم القدرة على إدارة الوفرة لدينا، بلدنا مملوء بالموارد، لكن ضعف القدرة الشرائية تؤدي بالوفرة الكساد ومن ثم الخسارة للأسف.

غير واضحة المعالم

حالة من عدم الرضا تشوب كل خطوة، بدءاً بموسم الزراعة وصولاً للقطاف، وما يترتب عليه من أعباء نفقات (تقليم، رش، سماد، أجور العمال) وغيرها الكثير، يدفعها الفلاح من جيبه بانتظار تعويضها لاحقاً، ليفاجأ فيما بعد بعدم التنسيق بين الجهات، ومن ثم بيع الموسم بسعر زهيد جداً، واليوم يروي الخبير الاقتصادي عبد الرزاق حيزة لـ«الاقتصادية» تفاصيل المشهد من الأرض، حيث موسم قطاف الكرز في منطقة سرغايا والمناطق الغربية من غوطة دمشق، مؤكداً أن الموسم ليس بالكبير جداً، لكنه جيد نوعاً ما، فيما تبدو مسألة تصديره منذ بداية القطاف معقدة ومتفاوتة، حيث بلغ عدد البرادات ١٢٥ براداً في البداية، ثم انخفض تدريجياً ليصل اليوم إلى ٢٥ براداً فقط، والسبب من وجهة نظر حيزة عدم التنسيق المسبق بين الجانبين السوري والأردني، ليبدو المشهد فيما بعد على الحدود الأردنية مؤسفاً، إثر تعرض الموسم للنقل من البرادات السورية للأرض وبقائه قرابة عشرة أيام ومن ثم تحميله في البرادات الأردنية، وهو ما جعل منه عرضة للخسارة من جهة وتراجع بكميات تصديره من جهة أخرى، وبالتالي الوفرة في المحصول الذي تم طرحه ضمن السوق المحلية بسعر ١٠٠٠٠ ليرة للمستهلك، بعد أن كان في البداية ٢٥٠٠٠ ليرة. السماح بالتصدير من دون وضوح معالم الخطوة جعل من العملية فاشلة، حيث ما زلنا حتى اليوم نواجه خططاً اقتصادية وأخرى تصديرية تتسم بالعشوائية برأي حيزة، كما أن الخطوات مبهمة وغير مدروسة، وتحتاج التوضيح أكثر، لجهة معرفة انعكاس العملية على المُصدّر بالدرجة الأولى والفلاح الذي بات يبيع موسمه بسعر بخس جداً.

نعم.. الموسم وفير وجيد نوعاً ما، لكن هل نمتلك الإمكانيات لتخزينه ومن ثم طرحه بصورة متواترة ضمن الأسواق؟

يتساءل حيزة

بالطبع لا، كما أن أغلبية الفواكه تم طرحها بداية بسعر عال ثم انخفضت، لكن القدرة الشرائية للمواطن لم تسمح له بعد بشرائها، لذا لا يمكننا القول أن العملية لمصلحة المستهلك برأي حيزة، لأن الجميع يريد أن يضمن حقه من العملية، لذا بدا هذا الموسم شاذاً نوعاً ما، ليبقى الخوف اليوم على المواسم القادمة كالتفاح مثلاً.

نسب متقاربة

قد يبدو المشهد أكثر تعقيداً فيما لو تمت المقارنة بين إنتاج المحصول نفسه بين عام وآخر، والذي يؤكد وجود ثغرات عميقة يجب البحث فيها ومعالجتها، بحيث تغدو أتعاب الفلاح غير القليلة اليوم محقة أمام المردود القائم من الزراعة، لتأتي تأكيدات مديرية زراعة ريف دمشق بوصول كميات الإنتاج من الكرز لهذا العام بحدود ٤٧ ألف طن، مع الإشارة إلى أن معظم الموسم بعل.

بينما عرضت مديرية الإحصاء والتخطيط في وزارة الزراعة ضمن تقريرها أن إجمالي إنتاج القطر من المشمش لعام ٢٠٢٣ بلغ ٥٤٦٨٦ طناً، منها ١٧٥٤١ طناً في ريف دمشق، في حين بلغ إنتاج الكرز للعام نفسه ٧٢٦٩٤ طناً، منها ٤٦٥٩٠ طناً في ريف دمشق في حين لم يتم إحصاء موسم ٢٠٢٤ للآن لعدم انتهاء الموسم.

مبينة أنه وفي حال غطّى إنتاج سورية حاجة السوق المحلية إلا أن التراجع قائم بنسبة ٥٠ بالمئة تقريباً، خلال سنوات الأزمة، بعد أن بلغ الإنتاج ١١٢،٧ ألف طن من المشمش في عام ٢٠١٠، محققة في ذلك الوقت المرتبة الثالثة عربياً والتاسعة عالمياً.

المتحدة للصرافة
UNITEDEXCHANGE

١٥ عاماً على تأسيس شركتنا

فروعنا

ر.ت	فرع	عنوان الفرع	رقم هاتف
1	الإدارة العامة	ساحة المحافظة – جانب MTN	011-9596
2	زبلطاني	سوق الهال – مظلة ٨	011-4446664
3	القصور	حي القصور – شارع الكندي	011-4437791
4	حماة	شارع صلاح الدين – مقابل تجاري ٤	033-2212444
5	طرطوس	شارع الثورة – جانب محطة فلسطين	043-2230520
6	حمص	شارع باب هود الرئيسي – مقابل بناء المهندسين	031-2466073
7	حلب	شارع الشلال – محطة بغداد	021-2251004
8	اللاذقية	شارع بغداد – جانب نقابة المهندسين	041-2220807
9	النبك	النبك – الحي الغربي – طريق المشفى	011-7223666
10	أشرفية صحنايا	أشرفية صحنايا – جانب بنك بيمو السعودي الفرنسي	

كواتنا

ر.ت	كوة	عنوان الفرع	رقم هاتف
1	شيراتون	فندق شيراتون – دمشق	011-2121700
2	حريقة	شارع غسان – عقار ١٣٨٨	011-2261755
3	معبر نصيب	الحدود السورية الأردنية – معبر نصيب	

■ تمويل المستوردات و تنفيذ تعهدات التصدير وفق الضوابط والقوانين السارية والصادرة عن مصرف سورية المركزي.

■ تصريف العملات

■ استلام و تسليم الحوالات عبر شبكة مراسلينا في الخارج وهم :

المراسل الخارجي	الدولة	عنوان الفرع الرئيسي	رقم الهاتف
شركة الضامنة للصرافة	الأردن	الجاردنز مجمع رقم ١٣١ بجانب مطعم السروات	00962-777000033
شركة الكمال للصرافة	الأردن	شارع الشريف ناصر بن جميل – قرب دوار المدينة الرياضية	00962-65600060
شركة العلاونة للصرافة	الأردن	الشميساني شارع عبدالحميد شومان مقابل شركه زين سابقا	00962-798202020
شركة حمزة للصرافة	الأردن	عمان – صويلح – بجانب سوق الذهب / محطة الباص السريع	00962-65378778
شركة مشربش للصرافة	الأردن	الجاردنز/ شارع وصفي التل عمارة ١٣٣ بجانب مطعم السروات	00962-64004000
شركة المريسي للصرافة	اليمن	شارع بيتون خلف برافوا سنتر	00967-1613667
شركة الصفا للصرافة	الكويت	جليب الشيوخ–شارع محمد ابن القاسم–بجانب صيدلية فلسطين	00965-22200454
شركة محمد المصري وشركاه للصيرفة	لبنان	بيروت الدورة تحت الجسر بناية قسيس	00961-1260000
مصرف الطيف الاسلامي للحولات المالية	العراق	العراق / بغداد / كرادة داخل / قرب ساحة كهرمانة	00964-7901140809
شركة الشنواني للصرافة	الأردن	الشميساني شارع الشريف ناصر بن جميل بجانب السيفوي	00962-5606044
شركة غلوبال للصرافة	الإمارات	Souq Tower, Ground Floor - Liwa/ أبو ظبي	00971-26222078
شركة السويس للصرافة	الأردن	عمان الصويفية شارع الحمرا مجمع القاضي التجاري	00962-65857111
شركة الملك الضاري للصرافة	الكويت	الفروانية – جليب الشيوخ – قطعة ١ – مجمعات جليب – سوق الصرافة – مبنى شركة البروج للاستثمار العقاري – الدور الأرضي – وحدة ١	00965-51005280
شركة النعمان للصرافة	اليمن	صنعاء –التحرير – شارع علي عبدالمغني خلف سينماء بلقيس	00967-01288501
شركة زمزم للصرافة	الأردن	عمان –الجاردنز –شارع وصفي التل –مجمع السلامه –بناء رقم ١٤٢	00962-64001007
شركة سويس رميت للصرافة	سويسرا	سويس ريميت ايه جي – زيورخ ٨٠٠٤ سويسرا	0041-765018553

Head office / Main branch : Mohafazzah square – opposite to MTN co.

Tel: +963 11 9596 – +963 11 2314550 – Mob : +963 966 009 596 – Fax : +963 11 2320997

Email: info@uecsy.com www.uecsy.com www.facebook.com/uecsy Zoom in/out.

وبثقتكم يكتمل عطاؤنا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٥/ ٧ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

السياسات الاقتصادية على طاولة التشريح..العقلاء هم من يراجعون سياساتهم

توزيع الدخل العام أولوية و«سياسة التطفيش» مقتل الاقتصاد

إعادة توزيع الثروات والدخول بدءاً من الرواتب والأجور

■ شادية إسبر

تتسع الهوة بين الدخل والإنفاق، وبحثاً عن تعدد مصادر الدخل، كل يجهد على طريقته، فالدخل هو عماد الاقتصاد، وهدف سياساته واستراتيجياته، ولكل اقتصاده الذي يبنيه بآلياته وأدواته منطلقاً من واقعه، فالاقتصاد بنية متكاملة فكرية تخطيطية وإجرائية عملية تنفيذية، فيها مكامن ضعف وقوة، كما فيها مخاطر إخفاقات كثيرة تهدد كل مرحلة في طريق النجاح، لكنه الشيء الوحيد ربما الذي لا يحتمل «حالة الإنكار»، فلا يمكن بأي منطق اقتصادي اجتماعي تنموي، إن كان على مستوى سياسات الفرد أم الأسرة وتدرجاً إلى الحكومة فالعامة، أن يتم إنكار الحالة الاقتصادية المتردية، كما لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم عدم الاعتراف بأي إخفاق أو خطأ في مكان ما أو سياسة هنا أو إجراء هناك، وتصحيحه، فالإنكار مقتل أي قادم، وتعويم الأخطاء الاقتصادية جريمة بحق مجتمع بأكمله، والبحث في أسباب الفشل والنجاح أيضاً لتقييم الأداء وتقويمه أول خطوة في الطريق الصحيح؛ لبناء اقتصاد سليم ومجتمع صحي.

(يخطئ الطبيب فيقتل شخصاً، ويخطئ الاقتصادي فيقتل مجتمعاً)، العبارة التي نسمعها كثيراً في أوساط عدة اقتصادية وشعبية هي الأكثر تعبيراً عن حجم المسؤولية، ومن الأهمية ومنطلق التشاركية الفكرية والنقد الهادف بمفهومه الإيجابي، وُضِعَت السياسات الاقتصادية في سورية على طاولة التشريح بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق عبر سلسلة (ندوات الحوار الاقتصادي) التي بدأها قسم الاقتصاد في الكلية بندوة (الأحد ٣٠ حزيران ٢٠٢٤) حملت عنوان: «السياسات الاقتصادية في سورية مراجعة شاملة» والتي كانت مدخلاً عاماً للدخول في التفاصيل بحوارات قادمة.

إجرائيات أكثر منها سياسات

أخطاء تراكمية على مستوى السياسات والإجراءات، دفع المواطن السوري بسببها ثمناً باهظاً من لقمة أطفاله وراحة باله، والخوف على المستقبل بات أكبر مع العجز عن تمرير الحاضر، فسلامة المجتمع مرتبطة بسلامة الاقتصاد الوطني، وسلامة الاقتصاد من سلامة سياساته.

من السلامة انطلق الأستاذ الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق رسلان خضور في ورقة العمل التي قدمها للنقاش بقوله: سلامة الاقتصاد الوطني عملياً مرتبطة بسلامة السياسات الاقتصادية، ودون سلامة السياسات لا يوجد نمو اقتصادي سليم ومستدام ولا أي مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية يتحرك، لافتاً إلى أنه «ليس دائماً الاقتصاد يمضي في الطريق الذي يتمناه الاقتصاديون كأكاديميين وحتى كصانعي السياسات»، وبدأ بسؤال عما تعنيه السياسات الاقتصادية؟ موضحاً أنها المبادئ والتوجهات، محددات ملزمة تسترشد بها الحكومات لبناء خطط أو برامج، وتتم ترجمة السياسات عملياً من الحكومات على شكل خطط وبرامج متكاملة متسقة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، ومن خلال السياسات نقوم بتقييم أداء الحكومات، مشدداً على أن وضع السياسات ضمانة مهمة جداً كي لا نتصرف بردّات الأفعال أو بالارتجال، وأن ظروف الحرب لم تكن تساعد، لكن هذا لا يعفينا بالمطلق أن نذهب باتجاه الإجرائيات كثيراً.

وصنّف الأستاذ الجامعي السياسات الاقتصادية بمستويات أربعة (عامة، كلية، قطاعية، وخطط وبرامج إجرائية)، موضحاً أن العامة من صلاحيات سلطات الدولة العليا وتعبر عملياً عن توجهاتها ومصلحتها العليا، ومن الأمثلة: دور الدولة في الاقتصاد، سياسات الدعم، السياسات التعليمية والصحية، ما يتعلق بالأمان الاجتماعي... في حين الكلية تقوم بها الحكومات وفق توجهات السياسات العامة كالمالية والنقدية، التجارة الخارجية، سوق العمل.. إلخ، كما أن الحكومة تنفذ أيضاً السياسات القطاعية في إطار السياسات العامة كالزراعية، الصناعية...

لتكون كل وزارة معنية بوضع سياستها وخططها وبرامجها لتنفيذ وتحقيق أهداف السياسات الثلاث.

لم نلمس ماذا نفذ من مشروع مكافحة الفساد..!

في سؤاله الثاني «لماذا نراجع السياسات؟» أكد الدكتور خضور أنه من حيث المبدأ فقط الحكماء والعقلاء هم من يراجعون سياساتهم، والهدف من المراجعة هو الاستفادة لمعالجة الخلل والمشاكل، مشدداً على أن المراجعة تتم للسياسات الفاشلة والناجحة أيضاً لفهم أسباب الفشل والنجاح.

الشباب غاضبون..

يرى الدكتور خضور وجوب المراجعة لأن الأغلبية اليوم من الشباب، ليسوا «قلقين فقط بل غاضبون» لأن السياسات الاقتصادية لا تأخذ مصلحتهم ولا طموحاتهم، وفي هذه السياسات الاقتصادية التي تنفذ إشكالية يجب مراجعتها، لتقييم الأداء والنتائج وفقاً لمعايير محددة، يتم التأكد عبرها من التوازنات على المستوى الكلي سواء الاقتصادية أم الاجتماعية أو التوازنات الكلية الأخرى، والأهم مراجعة السياسات لاستخلاص الدروس والعِبَر لنبني عليها سياساتنا القادمة.

يغيب الرصد والتقييم الذي يُعتبر الخطوة الأولى بمراجعة السياسات، والرصد والتقييم أمر في غاية الأهمية لإعطاء المصداقية للحكومات وصنّاع القرار، ووفق الدكتور خضور فإن التقييم بشكل أساسي يساعدنا على توقع المشاكل المهددة للاستقرار الاقتصادي لاحقاً، مضيفاً إن مراجعة السياسات تعني أيضاً تحديد مدى التداخل في المسؤوليات والصلاحيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يوجد وزارة التنمية الإدارية وأخرى وزارة العمل، فكيف تُجري الأولى مسابقة وتدخل بسوق العمل وبما يتعلق بالتعيين والتوظيف وهذا ليس من مهامها، وغير موجود في فلسفة إحداثها وإنشائها؟، فالمراجعة تكشف وجود تداخل بالصلاحيات والمسؤوليات، وهذا التداخل أو التكرار بالتأكيد ليس لمصلحة أي سياسات اقتصادية.

ودون الغوص في التفاصيل التي تحتاج إلى الكثير من الوقت من وجهة نظر الدكتور خضور فإن كل السياسات تحتاج للمراجعة لتحديد أسباب الفشل والنجاح، مقدماً بعض العينات للمستويات الأربعة.

توزيع الدخل ومكافحة الفساد أولوية

بالسياسات العامة توجد مشكلة كبرى تتعلق بتوزيع الدخل القومي وتقاسم عوائد النمو على نطاق واسع، وبالتالي السياسات التي هي أولى بالمراجعة والتقييم هي سياسة توزيع وإعادة توزيع الثروات أو الدخول، فمسألة التوزيع والإنصاف والعدالة في التوزيع والنمو المستدام، لا تنفصل على الإطلاق، يؤكد الدكتور خضور، ويوضح أنه في إطار سياسات إعادة توزيع الثروات والدخول في مجالات كثيرة بدءاً من الرواتب والأجور، والسياسات المالية والنقدية بشكل عام، حتى نعيد التوزيع الأولي والثانوي، كما نحتاج لمراجعة سياسة مكافحة الفساد، حيث يوجد مشروع إداري إصلاحي ضخم، وقد تبنى مجلس الوزراء منذ سنوات إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ولم نلحظ ماذا نُفّذ منها حتى الآن، ولم نلمس كمواطنين شيئاً، أفلا يجب أن يكون هناك مراجعة وتقييماً؟

كما يرى الدكتور خضور أنه في السياسات العامة يوجد موضوع الدعم والإنفاق الاجتماعي الذي يحتاج بالتأكيد لمراجعة، لافتاً إلى أن هذا الموضوع مطروح حالياً على كل المستويات وفي الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية.

وركّز الدكتور خضور على جانب بغاية الأهمية وهو دور الدولة في الاقتصاد، وتوزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص والتشاركية بينهما، موضحاً أن المشكلة بشكل عام ليست حجم كل قطاع (عام، خاص) بل هي كيف تكون الدولة صاحبة السلطات قوية بما فيه الكفاية؛ وقادرة على قيادة وإدارة مشروع تنموي بشكل عام على مستوى الدولة كلها، وطبعاً هذا المشروع في السياسات الاقتصادية ينفذه قطاعا الأعمال الخاص والعام بغض النظر عن حجم كل منهما، مشدداً على أهمية أن تكون الدولة هي من تقود وتدير هذا المشروع التنموي وفق سياسات وإستراتيجيات واضحة.

القطاع الخاص غير مؤهل..!

يرى الأستاذ في قسم الاقتصاد أن القطاع الخاص غير مؤهل على الإطلاق ليقود مشروعاً تنموياً، فهو مؤهل للقيام بالتجارة، الاستثمار، الصناعة.. ويمكن أن يكون أفضل من القطاع العام بكثير، لكنه غير مؤهل لقيادة مشروع تنموي، فمن يقود المشروع التنموي هي الدولة صاحبة السلطات، بهذا الإطار توزيع الأدوار بين العام والخاص، لافتاً إلى أن موضوع التشاركية مطروح منذ زمن، ويوجد المشروع قبل ٨ سنوات (العام ٢٠١٦) وفق قانون التشاركية، بقي دون تقييم، وأن سورية سبقت الكثير بهذا الموضوع، وأوائل القرن الماضي نُفذ أول مشروع تشاركي واضح وكان ناجحاً جداً؛ وهو مشروع جر مياه عين الفيجة إلى دمشق، وأضاف: إذا استطعنا أن نعيد روح هذا المشروع فسنكون قد حققنا إنجازاً كبيراً في هذا المجال، لكن حتى الآن لا يوجد أي تقييم في موضوع التشاركية لما جرى سابقاً.

كما ساق الدكتور خضور مثالاً آخر بأن عدة شركات زراعية مشتركة تم إنشاؤها خلال الـ ٣٨ عاماً الماضية فكيف تتم مناقشة وإقرار آلية تنفيذية لتأسيس شركات مشتركة من دون أي مراجعة لتلك التي أنشئت؟

وعن السياسات الكلية اعتبر الدكتور خضور أن السياسات المالية بحاجة للمراجعة، وما يتعلق بالإنفاق العام، وكفاءته، ودور السياسات المالية تحديداً في إعادة توزيع الدخل القومي والثروات والدخول بشكل عام، كما تساءل بأي قدر استطاعت السياسات النقدية أن تحقق الاستقرار المالي خلال السنوات الماضية رغم ظروف الحرب كهدف أساسي لها، إضافة لحجم التضخم واستقرار الأسعار إلى حد ما؟ مضيفاً: يجب أن نرى لماذا لم ننجح، مؤكداً على وجوب التنسيق بين السياسات وهذا ما نفتقده أيضاً.

ويشأن السياسات القطاعية والخطط والبرامج على المستوى الوزاري أكد أن التفاوت التنموي مرعب وفظيع وزاد خلال الحرب ويحتاج أيضاً إلى مراجعة، كما تحتاج ذلك السياسات والقوانين الزراعية، مشدداً على وجوب أن يكون الهدف زراعة كل متر مربع صالح للزراعة في سورية حتى نحقق الأمن الغذائي الذي هو جزء من الأمن القومي، في حين تساءل بالشق الصناعي عن وجود سياسات صناعية؟ لافتاً في الوقت ذاته إلى أن السياسات الاقتصادية لكوريا والصين أعطت مثالاً حتى للأميركيين بوجوب أن تكون هناك سياسات صناعية واضحة.

بعض الأفكار لنجاح السياسات

«ضعنا في متاهات الإجرائيات التي كانت سمة الفترة الماضية» من وجهة نظر الدكتور خضور، الذي شدد على وجوب أن تكون هناك أهداف واضحة، وهي ثلاثة رئيسية عامة (خلق فرص العمل المولدة للدخول، تعزيز النمو الاقتصادي، العدالة والإنصاف)، وقال: بديهيات نعرفها جميعاً أنه يصعب أن تنجح السياسات الاقتصادية والمالية من دون تسوية القضايا السياسية والأمنية، ولكي تنجح السياسات يجب أن تكون قابلة للتطبيق، فمثلاً يتم العمل منذ فترة على سياسات التحول الرقمي فهل البنية التحتية الرقمية مؤهلة لنجاح سياسة كهذه حالياً؟ كما يجب أن تصمم السياسات بما يتناسب مع القدرات المالية والإدارية، والموارد البشرية المتوفرة، وعندما نريد تصميم سياسات قطاعية تحديداً يجب التركيز على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد السوري، دون إهمال الميزات المطلقة.

كما شدد: عندما نريد أن نتحول لبعض السياسات الجديدة كما يجري حالياً في التحول من الدعم العيني إلى النقدي من المهم جداً ألا يكون التحول على شكل صدمات، إنما التدرج والتحضير الجيد، فالتحضير لتنفيذ السياسات أهم من السياسات بحد ذاتها، معيداً تأكيد أهمية التنسيق والتكامل بين مستويات السياسات، وأن تكون آليات التنفيذ حزمة متكاملة من حيث المبدأ وليس بشكل انتقائي، فمن خلال التنسيق نضمن الأهداف، بمعنى أن تكون القرارات المتخذة في إحدى السياسات لا تؤثر بشكل سلبي في السياسات الأخرى، وهذا يحدث وخاصة بالسياسات المالية والنقدية.

رأس المال مغامر وقيدناه بالضرائب فهرب!

سياسات الاستثمار، محرك وداعم ورافع اقتصادي تسعى جميع الحكومات إلى تنميته، بآليات وضمانات وتسهيلات وعوامل جذب أخرى، وعن الأولويات فيها أكد الدكتور خضور أن أولاها البنية التحتية بما فيها الرقمية وما يتعلق بالكهرباء والطاقة، وثانياً الاستثمار برأس المال البشري بالتعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي.

ولفت إلى هروب المستثمرين لعدم وجود إيرادات وبالوقت ذاته يُنقل كاهل من يعمل في هذه الظروف الصعبة عبر الضرائب، فهذه السياسات لا تشجع الاستثمار بل هي طاردة لرأس المال، لذلك يهاجر رأس مالنا إلى دول أخرى، متسائلاً لماذا أعطى رأس المال السوري نتائج باهرة في الخارج (مصر والأردن) ولا يعطي هنا؟ مؤكداً أن ذلك يعني وجود نقاط لا يتم تطبيقها بالشكل الصحيح تسببت بهروب رأس المال، فرأس المال ليس جباناً بل مغامر، وقد أصبح جباناً بسبب تقييده بالضرائب العالية جداً في الوقت الذي يجب على الحكومة أن تنفق.

وفي السياق أكد الدكتور أحمد صالح الأستاذ في قسم الاقتصاد بجامعة دمشق خلال مداخلته بأن كل السياسات تنشأ من الإنسان، وهو عامل التنمية الحقيقية، وما ذكر حول التركيز على سياسة رأس المال البشري ذو أولوية قصوى، وقال: إن سورية تاريخياً كانت موفقة إلى حد كبير لناحية بناء رأس المال البشري من جهة التعليم والبحث والتطوير، لكن الحرب أتت أوكلها على ما يبدو في تدمير هذا الرأسمال، مشدداً على وجوب أن يكون الإنسان هو محور الانطلاق لبناء أي سياسة مهما كان موضوعها.

وتحدث الدكتور صالح أيضاً عن وجود مفاهيم جديدة للاقتصاد المعاصر للسياسة الصناعية، وهي أي سياسة تستهدف رفع الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد في أي قطاع مهما كان تصنيفه، فاليوم لم يعد موجوداً هذا التصنيف بين قطاع اقتصادي وآخر وباتت العملية تكاملية.

رفع الأجور ومضاعفتها سنوياً

موضوع تقييم السياسات الاقتصادية في وقت الحرب ماذا تحقق منها وماذا لم يتحقق؟ طرحه الدكتور علي كنعان، واعتبر أنها نجحت نجاحاً باهراً بأنها حافظت على وضع البلد وعلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لافتاً إلى أن المواطنين تعاونوا كثيراً مع الدولة وخاصة الموظفين الذين يدامون حتى الآن «دون أجور»، وأضاف: إذا أتينا إلى تقييم السياسات الاقتصادية خلال مرحلة الحرب نأخذ أول هدف هو التوازن بين الأجور والأسعار، وهذا أسمى هدف للسياسة الاقتصادية، وما نلاحظه اليوم أن الأجور متدنية جداً والهوة باتت واسعة جداً والسياسة الاقتصادية هي المسؤولة، معتبراً أن الحل على المجالين بأن يتم تحسين مستوى الأجور وتخفيض الأسعار الذي لا يمكن أن يحدث إلا بالمنافسة، فمنع القطاع الخاص من الاستيراد والسماح لعدد محدد كما يجري اليوم أدى لرفع الأسعار، لذا على الدولة إعادة النظر، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ٧٠٠ ألف ليرة سورية وزيادته سنوياً بنسبة ١٠٠ بالمئة، وبالوقت ذاته أن يتم السماح للقطاع الخاص بالاستيراد حتى تهدأ الأسعار وتبدأ بالانخفاض، وبهذا تكون السياسة الاقتصادية تسير باتجاه تحقيق هذا التوازن. الدكتور كنعان شدد أيضاً على تحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير، والذي لم تحققه السياسة الاقتصادية، وقال: إذا أردت أن تصدر فعليك أن تستورد، والسياسة الاقتصادية التي تقول أن نصدر ما لدينا هي سياسة قديمة خاطئة، وللأسف يتم شبه منع للاستيراد حيث انخفض من ٨ مليارات دولار إلى ٣,٨ مليارات دولار، وبهذه المواد التي يتم استيرادها لا نملك قدرة على التصدير ما يعني أن السياسة الاقتصادية المتبعة تتراجع ولا تحقق هدف تشجيع التصدير.

السياسة النقدية حمت سعر الصرف!

بالنسبة لسعر الصرف أوضح الدكتور كنعان أن سعر الصرف في كل دول العالم هو وسيلة وليس هدفاً، والقيام بتحديده تسبب بأضرار للقطاعات الاقتصادية، وأضاف: السؤال الذي يطرح نفسه أيهما أفضل أن يكون سعر الصرف ٥٠ ألفاً أو ١٠٠ ألف والاقتصاد يعمل بكل كفاءته وفعاليته، أم نبقي على سعر الصرف ١٠ آلاف ليرة والاقتصاد مجمّداً؟ ما يعني وجود خطأ كبير في السياسة النقدية لأنها دعمت سعر الصرف ولم تدعم الاستثمار والاستيراد لتأمين مواد أولية لتشغيل الاقتصاد الوطني ليقوم بدوره بدعم سعر الصرف.

بينما رأى الدكتور عدنان سليمان أنه لم يتم في أي يوم من الأيام أثناء الحرب تطويع السياسات النقدية بما ينسجم مع مفهوم الأزمة (الحرب)، وقال: لذلك لن تحدث نقلات ملحوظة على مستوى الأداء الاقتصادي لأنه لم يكن هناك اجتهاد في تطويع السياسات بما ينسجم مع المتغيرات، فسعر الفائدة والتضخم وسعر الصرف هي أدوات لم تستخدم بفاعلية.

وتحدث عن التجربة اليابانية ففي إدارة أزمتي (٢٠٢٠، و٢٠٢٢) وسياسة اقتصادات آبي التي تنطلق من تحرير الأجور بما ينسجم مع معدل التضخم، وأن الرفع النسبي سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك الإنتاجي وبالتالي تحفيز الاستثمار، والتي خالفت كل الاقتصادات الغربية التي ذهبت إلى مفهوم رفع الفائدة، وتساءل: لماذا لم نستطع اجتراح سياسات اقتصادية غير تقليدية ليس لها علاقة بالمفهوم الكلاسيكي؟ وأضاف: اشتغلوا طوال السنوات السابقة وفق بيانات الحكومة على أداة واحدة وهي سعر الصرف، وتمت التضحية بالإنتاج والاستثمار والنمو مقابل الحفاظ على سعر الصرف، ما زاد الركود والانكماش والبطالة وانعدام معدل النمو الاقتصادي.

الطبقة الوسطى حاجة اقتصادية

باستغراب نابع من وجع علّق الدكتور غسان إبراهيم على فقدان الدول النامية لأي سياسات اقتصادية، مؤكداً ضرورة إجراء التقييم والمراجعات العامة التي هي من بديهيات الدول الصناعية المتقدمة التي تعتمد على الطبقة الوسطى كقوة اقتصادية مستهلكة ومنتجة.

وحول هذه النقطة بالتحديد أوضح الدكتور إبراهيم في دردشة مع «الاقتصادية» على هامش الجلسة الحوارية أهمية موقع الطبقة الوسطى في سورية وغير سورية، ودورها في الاقتصاد بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، وقال: في كل دول الشمال (الولايات المتحدة الأميركية، كندا، أوروبا، واليابان) الطبقة الوسطى هي عماد الاقتصادات المتقدمة على الإطلاق ودون استثناء، لأنها أكبر الشرائح والفئات المستهلكة في هذه المجتمعات، ففي أميركا تعادل من ٤٠ إلى ٥٠ مليون شخص، إذاً هي الحامل الاجتماعي للاقتصاد من حيث الاستهلاك والإنتاج – الاستهلاك أكثر – فالأغلبية الساحقة من المنتجين في العالم هم من الطبقة الوسطى وليسوا من الطبقة الثرية ولا من الطبقة الفقيرة، فالطبقة الوسطى تجمع ما بين كونها أكبر طبقة تنتج (صاحبة مصانع) وتستهلك، وهي عماد الاقتصادات المتقدمة من دون استثناء؛ فمن باب أولى أن تكون هذه الطبقة الاجتماعية حاصلة على ما يسد رمقها وحاجاتها في أي اقتصاد أو في أي دولة، لأنها «إذا تأثرت سلباً فعلى الاقتصاديات السلام»، مشدداً على أن بناء طبقة وسطى واسعة هو حاجة اقتصادية.

وكان الدكتور إبراهيم تحدث في مداخلته عن أهمية الجانب الاجتماعي في بناء السياسات الاقتصادية، وقال: يجب أن يستفيد من أي إجراء اقتصادي أفقر وأبسط مواطن والأقل دخلاً، عندها يمكن القول إن السياسة ناجحة أم غير ناجحة، فإذا لم يستفد منها المواطن فهي ليست سياسة اقتصادية ولا إستراتيجيات، والسؤال هل نهدف إلى مؤشرات اقتصادية إيجابية بحد ذاتها أم نريد أن يكون لها أثر على المواطن؟ فما الفائدة إذا وفرت الحكومة وقلصت عجز الموازنة والدين العام لكن الأسعار ارتفعت وتردى الوضع المعيشي للمواطن؟

وعلى هامش الندوة أيضاً وبمناقشة أجرتها «الاقتصادية» مع الدكتور خضور رد على سؤال حول الأولويات التي يجب أن تكون في السياسات الاقتصادية بمستوياتها الأربع؛ بأن كل السياسات مرتبطة ببعضها، لكن الأولوية في كل منها يجب أن تنطلق من المشاكل الموجودة، وأوضح أنه في السياسة العامة من الضرورة البحث في كيفية إعادة توزيع الدخل القومي من خلال الأدوات الموجودة حيث «التفاوت المرعب وكان السبب الأول لهجرة الشباب».

وعن كيفية توطين رأس المال البشري، لفت د. خضور أن أخطر ما نقوم به أننا نؤهل إلى الخارج، فنحن نتكلف على تأهيل الشباب ليصبح جاهزاً ومن ثم يستفيد منه الخارج، وهذه كارثة، فلو كان الشباب السوري قادراً على تأمين دخل يوفر له حياة كريمة هنا لا يفكر بالسفر، مشدداً على أهمية الاهتمام برأس المال البشري عبر التأهيل والتدريب والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي كي يعمل داخل البلاد، وأن كل ما يقال عما يأتي من تحويلات لا يقارن بالخسائر، فهي تكّون عائداً، لكن لا يمكن أبداً التعويل عليها، لافتاً إلى ما تقوم به البلدان الأخرى من استقطاب للسوريين لأنهم قوة عمل شابة مؤهلة ومدربة، حيث ٣٣ بالمئة من السوريين في ألمانيا يحملون شهادة جامعية وما فوق بعكس كل الجاليات الأخرى الموجودة هناك.

■ خضور: سلامة الاقتصاد من سلامة سياساته

■ كنعان: يجب رفع الحد الأدنى للأجور لـ٧٠٠ ألف ليرة وزيادته سنوياً بنسبة ١٠٠ بالمئة

■ سليمان: لم يكن هناك اجتهاد في تطويع السياسات بما ينسجم مع التغيرات

■ إبراهيم: ما الفائدة إذا وفرت الحكومة وتردّى الوضع المعيشي للمواطن..؟!

إعادة إحياء وتوظيف الوسط التجاري لحلب بمفردات إبداعية وبأبهى حلّة

المدلجي لـ«الاقتصادية»: مشاريع «داون تاون» حلب رائدة وتليق بمستقبل وأهمية الموقع تاريخياً وعمرانياً واقتصادياً

■ حلب- خالد زنكلو

أطلق مجلس مدينة حلب معاول بناء مداميك مشاريعه الخاصة بتطوير وتحسين «داون تاون» المدينة، للنهوض به إلى مصاف ما يوازيه ويضاهيه في المدن الحضارية الراقية.

وسيغدو الوسط التجاري لحلب، بذلك وعقب إعادة تأهيله، أكثر إشراقاً وبأبهى وجه وأجمل حلّة ووصف زاه، جرى توظيف مكوناته بجمالية وحنكة ودراية، اتكلت على مفردات هندسية وتصاميم جمالية تراعي نشاطات شاغليه وذائقة رواده، وروح المكان النائم على كتف المدينة القديمة.

وأكد رئيس مجلس المدينة الدكتور المهندس معد المدلجي أن مشاريع تطوير وتحسين مركز مدينة حلب، والتي حقق بعضها نسب إنجاز عالية، هي مشاريع رائدة الهدف منها، ومن منطلق أهمية الموقع تاريخيا واقتصاديا وحضاريا «خلق واقع راهن يليق بعاصمة الاقتصاد السوري ودرة مدن الشرق، الأمر الذي استوجب وضع رؤية إستراتيجية ترتقي بالوسط التجاري للمدينة من وضعه الراهن إلى موقع أكثر اتساقاً وانسجاماً بأهميته».

وبين المدلجي لـ«الاقتصادية» أن أهمية مركز مدينة حلب «تأتي من كونه يجاور المدينة القديمة من طرف سورها الغربي وأمام باب انطاكية وأبراجه الأثرية التاريخية، علاوة على اعتباره ملتقى لطرق رئيسة في المدينة، هي امتداد لمحاور إستراتيجية مهمة، وعلى الرغم من ذلك، فإن واقعه الراهن والفعاليات التي تشغله لم تكن ترتقي لمستوى أهميته التاريخية والعمرانية، وازداد وضع المنطقة سوءاً بسبب استهدافها من قبل الإرهاب، الذي خلّف دماراً كبيراً لمكوناتها وبنيتها التحتية، ما وضع مجلس المدينة أمام حال غير مرض أملاه انتشار البسطات والأكشاك في ساحات وحدائق المنطقة وتشوه بصري وعمراني لهذا الموقع الحيوي، ما فرض تحديات كبيرة للارتقاء بالمنطقة إلى مكانة توائم أهميتها وعراقتها وتنسجم معها وتحيك مستقبلها الواعد».

وذكر أن المشروع «يبدأ من الحديقة العامة مروراً بساحة سعد الله الجابري، وصولاً إلى الطريق الموازي لسوق الهال القديم، الذي ينتهي ببرجي باب انطاكية الأثريين وسور المدينة القديمة الغربي، وتمتد منطقة المشروع شرقاً وجنوباً لتضم العديد من الساحات والحدائق، مثل حديقة جمال عبد الناصر وساحة السيد الرئيس وساحتي باب جنين وحديقة القناطر، وكذلك فعاليات أخرى كفندقي الأمير والسياحي ومبنى المعهد الفندقي سابقاً ومبانٍ حكومية ومباني مكاتب تجارية، وكراجات «الهوب هوب» و«الانطلاق» و«التكسي»، إضافة إلى سوق الهال القديم والبساتين من خلفه، وانتهاء بمعبر بستان القصر، المنطقة المطبوعة سلباً في ذاكرة الحلبيين».

مجلس المدينة يواجه تحديات النهوض بالمنطقة إلى مكانة توائم عراقتها وتحيك مستقبلها الواعد

وأشار إلى أن المشروع يتضمن «إعادة تأهيل وتحسين الفراغات العامة من ساحات وحدائق، من خلال توظيف الحديقة العامة وتحسين واقع دورات المياه والمسطحات المائية والمقاعد والإنارة وإحداث أكشاك سياحية خدمية موزعة على كامل الساحات والحدائق ضمن المشروع ولحظ لوحات إعلانية مضاءة وأماكن جلوس للفنانين من عازفين ورسامين وغيرهم، وكذلك إعادة توظيف الفعاليات ضمن المنطقة بما يتناسب مع المركز الاقتصادي لمدينة حلب، وذلك من خلال ثلاثة مشاريع حيوية».

المدلجي لفت إلى أن المشروع الأول، وهو «سوق البشائر»، الكائن في موقع سوق الهال القديم «يشمل فعاليات عديدة، منها محال تجارية، جرت فيها المحافظة على الكتل القائمة مع وضع دراسة للواجهات، وكتل خدمية وكافتريات وتراسات ومول تجاري وألعاب أطفال وصالة مناسبات ومواقف سيارات وطرق خدمة، حيث جرى تنفيذ مشاريع إكساء جميع الواجهات للمحال للسوق بالحجر الأبيض والأسود، وفق الدراسة وبما يتناسب مع الطابع المعماري للمدينة القديمة وتنفيذ شبكة الصرف الصحي للمياه الحلوة والمالحة والمصافي المطرية على كامل مساحة السوق، وفق أحدث المعايير، إلى جانب تنفيذ ست كافيتريات تتوزع على الواجهة الشمالية للسوق وبناء السور الأمامي والخلفي مع غرف الحراسة والبوابات الرئيسية وتلبيسه بحجر نحيت أبيض من الطرفين، إضافة إلى إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية والهاتفية وإنارة الساحات والطرقات وتنفيذ المراكز التحويلية وربطها مع الشبكة العامة وإعادة تأهيل الحمامات العامة ضمن السوق وتنفيذ الجزر الوسطية والساحات وأحواض الزرع وإعادة تأهيل الأسقف وطلائها وعزلها وعزل السقف العلوي الخارجي لها، منعاً لتسرب المياه وصيانة فواصل التمدد».

وحول المشروع الثاني الذي جرى البدء بتنفيذه، بين رئيس مجلس المدينة أنه يضم إحداث مركز نقل داخلي بمنطقة المنشية الجديدة سابقاً، مع خدمات متنوعة «إذ تم وضع الدراسات المعمارية والإنشائية وكل التفاصيل التنفيذية اللازمة لتنفيذ مركز خدمات النقل الداخلي من باصات وميكرو باصات، حيث تمت دراسة مسارب الحركة ولحظ مظلات ومقاعد ورصيف انطلاق لكل خط من خطوط النقل الداخلي إضافة لتنسيق الموقع العام ولحظ كافتيريات ودورات مياه». وكشف عن إحداث مركز نقل خارجي (بولمان)، مع خدمات سياحية ومرائب طابقية، وهو المشروع الثالث المزمع إنشاؤه، بعد استكمال الإجراءات وفق القوانين الناظمة.

الدكتور معد المدلجي لفت إلى أن مجلس المدينة يعمل على إحداث فعاليات سياحية وتجارية واستثمارية «ووضع نظام عمراني يحقق الاستفادة من المساحات ويحقق التوظيف بالشكل الأمثل لكل من موقع المعهد الفندقي وموقع «كراج الهوب هوب» سابقاً، حيث تم لحظ ثلاثة مواقع لفعاليات سياحية واستثمارية تزيد وتعزز النشاط السياحي والاستثماري لمركز المدينة».

وأشار إلى أن مجلس المدينة يعمل على معالجة البسطات والباعة الجوالين في سوق الرازي والفيض وبسطات باب جنين «بعدما شغلت البسطات والبراكات العشوائية ضمن مركز المدينة الساحات والفراغات العامة، ومنها باب جنين وسوق الرازي وسوق الفيض، وبهدف إنجاز المشروع كان لا بد من نقل هذه البسطات والباعة الجوالين المنتشرين بشكل عشوائي ضمن مركز المدينة إلى موقع مناسب يتم تجهيزه ببسطات ثابتة تتوضع بشكل مدروس، تعلوها مظلات حماية ويحيط بالموقع سور يؤمن عدم انتشار البسطات خارج الموقع المحدد»، ونوه إلى أنه جرى اختيار موقع قريب من خطوط النقل الجماعي الواصلة إلى مركز المدينة ويقع خارج حدود المشروع «وتم الانتهاء من تنفيذ الأسواق البديلة، وهي سوق البسطات وسوق الخضرة، حيث تضمنت دورات مياه ومركز السورية للتجارة، وغرف حراسة وإدارة ومراقبة للموقع ويتم تجهيز ستاندات معدنية مزوده بمظلات لاستخدامها ضمن المشروع».

ومن أهم مشاريع الوسط التجاري للمدينة، هو كشف سور المدينة الغربي، والذي أوضح الدكتور المدلجي أنه يستهدف «إزالة الإشغالات والتعديات على سور المدينة القديمة الغربي، وإظهار قيمته الأثرية بدءاً من مدخل سوق العتمة حتى جامع جمال، ومروراً بباب أنطاكية وبرجيه الأثريين، مع تحسين المظهر العمراني العام للمنطقة على طول امتداد السور القديم»، مبيناً أنه «جرى البدء بالكشف عن جزء من السور بعد وضع رؤية تظهره بجميع تفاصيله المعمارية وتوظف الساحات والفراغات العامة المحيطة به بما يتناسب مع القيمة التراثية والسياحية لمدينة حلب، وتتناغم مع النسيج العمراني الفريد للمدينة القديمة، ويتم العمل على التوازي لتنفيذ هذه الرؤية على تأمين محلات تجارية من أملاك مجلس المدينة، لنقل شاغلي المحلات التي تستند إلى السور وتخفي معالمه المميزة وتخصيصهم بها». ولفت إلى أن ثمة أفكاراً ومهتمين بتنفيذ الأبراج المتهدمة نتيجة الزلزال.

رؤية إستراتيجية للارتقاء بمركز المدينة إلى نقطة جذب حضارية

من مشاريع الوسط التجاري لمدينة حلب

السنة التاسعة عشرة ـ العدد / ٥٣٤/ ٣٠ حزيران ـ يونيو ٢٠٢٤

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت التطورات الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة الأميركية على تداولات العملات الأساسية خلال الأسبوع وبشكل خاص حركة كل من اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني، حيث تداخلت مجموعة من الأسباب والعوامل في هذه التذبذبات سنوردها لكل عملة على حدة.

يورو / دولار، الجنيه الإسترليني/دولار

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث شهدت تداولات اليورو والجنيه الإسترليني أمام الدولار الأميركي اتجاهاً عاماً صاعداً ففي تداولات (٢٠٢٤/٧/١) ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسبة ٠,١٣ بالمئة، في حين تراجع الجنيه الإسترليني بنسبة ٠,٠٤ بالمئة.

كان الارتفاع الملحوظ في سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي في بداية التداولات مدفوعاً بعدد من العوامل سواءً على مستوى التطورات السياسية في الولايات المتحدة الأميركية وعلى نحو خاص نتائج المناظرة السياسية بين مرشحي الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية وانعكاسها على الدولار الأميركي، وعوامل سياسية واقتصادية في الاتحاد الأوروبي من بينها (نتائج الانتخابات في فرنسا وتأثيرها على معنويات المستثمرين في فرنسا) و (تأثير البيانات الإيجابية في ألمانيا كانخفاض معدل التضخم في بعض الولايات الألمانية في شهر حزيران من العام الحالي).

وقد شهد كل من سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي ارتفاعاً ملحوظاً في ٢٠٢٤/٧/٣ حيث ارتفعت عن تداولات اليوم السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,٣٩ بالمئة و ٠,٤٤ بالمئة. وقد كان المحرك الأساسي لارتفاع سعر الصرف هو صدور بيانات تشير إلى انخفاض مؤشر نمو الأعمال. وفي المقابل ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي متأثراً بحالة عدم اليقين السياسي وترقب نتائج الانتخابات في بريطانيا.

كما استمر ارتفاع سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في نهاية الأسبوع (٢٠٢٤/٧/٥) حيث ارتفع بنسبة بلغت على التوالي ٠,٠٨ بالمئة و٠,٠٦ بالمئة متأثراً بانكماش الإنتاج الصناعي في ألمانيا في شهر كانون الأول من العام ٢٠٢٣ بنسبة ٢,٥ بالمئة على أساس شهري، وكان لفوز حزب العمال تأثير على سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي، يضاف إلى ذلك تأثير ارتفاع الدولار الأميركي الناجم عن بيانات الوظائف الأميركية الإيجابية التي أشارت إلى ارتفاع عدد الوظائف الأميركية الجديدة ٢٠٦ آلاف وظيفة جديدة وذلك في شهر أيار من العام الحالي وهي أعلى من التوقعات البالغة ١٩٠ ألف وظيفة جديدة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي

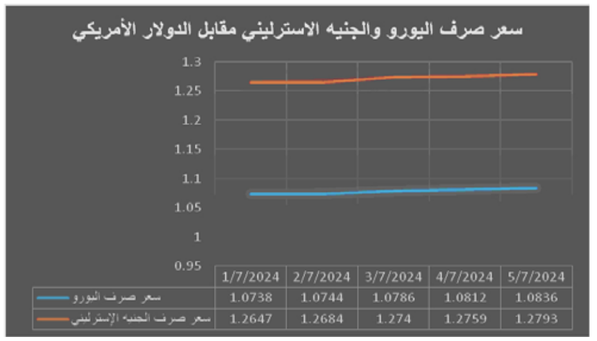

	1/7/2024	2/7/2024	3/7/2024	4/7/2024	5/7/2024
سعر صرف اليورو	1.0738	1.0744	1.0786	1.0812	1.0836
سعر صرف الجنيه الإسترليني	1.2647	1.2684	1.274	1.2759	1.2793

دولار/ الين، دولار/يوان

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني خلال تداولات الأسبوع السابق:

شهدت تداولات الدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني تذبذبات حادةً بين الارتفاع والانخفاض.

في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٧/١) ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني مقارنةً بتداولات اليوم الذي سبقه بنسبة ٠,٣٩ بالمئة متأثراً بالتوقعات بخصوص وضع الاقتصاد الياباني السلبي.

كما استمر ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني في تداولات منتصف الأسبوع (٢٠٢٤/٧/٣) بتأثير كل من ارتفاع الهامش في الفائدة بين الولايات المتحدة الأميركية واليابان وأثرها على احتمال تدخل البنك المركزي الياباني في سوق الفوركس لضبط قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأميركي.

وفي تداولات نهاية الأسبوع (٢٠٢٤/٧/٤) انخفض سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني بنسبة قاربت ٠,٥٨ بالمئة متأثراً بالتوقعات الإيجابية التي قد يتخذها البنك المركزي الياباني للحفاظ على استقرار قيمة العملة.

وفيما يتعلق باليوان الصيني فكان من التحركات السعرية البارزة هو ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل اليوان الصيني في بداية الأسبوع ٠,٠٢ بالمئة في ٢٠٢٤/٧/١ و ٠,٠٤ بالمئة في تداولات ٢٠٢٤/٧/٢ متأثراً بالبيانات الصادرة عن الصين الخاصة بتراجع نشاط المصانع في شهر أيار من العام الحالي. وقد أنهى اليوان الصيني تداولاته على ارتفاع محدود بنسبة ٠,٠١ بالمئة في تداولات ٢٠٢٤/٧/٥.

التحركات السعرية للدولار الأميركي مقابل الين الياباني واليوان الصيني

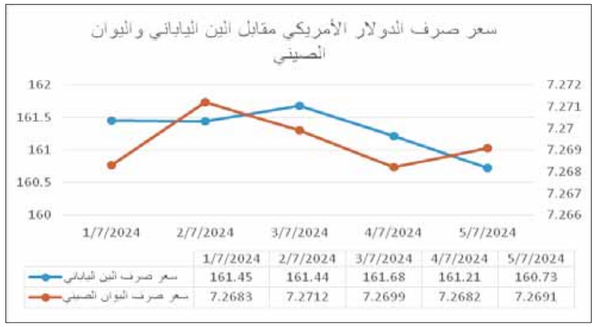

	1/7/2024	2/7/2024	3/7/2024	4/7/2024	5/7/2024
سعر صرف الين الياباني	161.45	161.44	161.68	161.21	160.73
سعر صرف اليوان الصيني	7.2683	7.2712	7.2699	7.2682	7.2691

أسعار المعادن

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والألمنيوم والنحاس:

تباين أداء سوق المعادن في تداولات بداية الأسبوع حيث شهدت أسعار أونصة الذهب والنحاس ارتفاعاً مقارنةً بنهاية التداولات في الأسبوع الذي سبقه بنسب تقارب على التوالي ٠,٢٦ بالمئة و٠,٦٠ بالمئة مدعومةً بانخفاض شهية المخاطر في حين انخفضت أسعار الألومنيوم بنسبة ٠,٣٦ بالمئة في إطار صفقات بيع لجني الأرباح.

ولعلّ من أبرز التحركات السعرية هو التحركات السعرية في تداولات منتصف الأسبوع (٢٠٢٤/٧/٣) حيث ارتفعت أسعار الذهب والألمنيوم والنحاس على التوالي ١,١٥ بالمئة، ١,٠١ بالمئة و٢,٥٩ بالمئة، ويأتي هذا الارتفاع في أسعار المعادن كنتيجة لانخفاض مؤشر الدولار الأميركي (الناجم عن عدم إجماع أعضاء المجلس فيما إذا كان هناك رفع لسعر الفائدة من عدمه).

واختتم الذهب تداولاته على ارتفاع في ٢٠٢٤/٧/٥ مسجلاً ما يقرب ٢,٣٦٤ دولار أميركي للأونصة وبنسبة ارتفاع ٠,٢٧ بالمئة عن تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٧/٤) متأثرةً بحالة عدم اليقين في الأسواق وما ترتب عليه ذلك من انخفاض في الشهية تجاه المخاطر.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والألمنيوم والنحاس :

	1/7/2024	2/7/2024	3/7/2024	4/7/2024	5/7/2024
سعر أونصة الذهب العلمية	2,331.70	2,329.28	2,356.06	2,357.45	2,363.90
سعر الألومنيوم	2,515.50	2,522.50	2,548.00	2,530.00	2,527.00
سعر النحاس	4.418	4.419	4.5335	4.5655	4.5762

أسعار النفط والغاز

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:

افتتحت أسعار النفط تداولاتها على ارتفاع ملحوظ لكل من خام برنت وتكساس في تداولات بداية الأسبوع عند مستوى ٨٣,٣٨/ ٨٦,٦٠ دولار أميركي للبرميل وبنسب ارتفاع بلغت على التوالي ٠,٢٢ بالمئة و٢,٢٦ بالمئة مقارنةً بنهاية تداولات الأسبوع الذي سبقه مدعومةً بارتفاع الطلب على النفط.

كما شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً في تداولات منتصف الأسبوع (٢٠٢٤/٧/٣) حيث سجل سعر نفط خام برنت ٨٧,٣٤ دولار أميركي وبنسبة ارتفاع ١,٢٨ بالمئة عن تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٧/٢) ويأتي ذلك مدعوماً بتراجع مخزونات النفط الأميركي ما يزيد من الطلب على الوقود في الولايات المتحدة الأميركية وانعكاسها إيجابياً على أسعار النفط العالمية.

واختتمت أسعار المحروقات تداولاتها على انخفاض في ٢٠٢٤/٧/٥ مسجلةً لكل من خام برنت، تكساس، والغاز على التوالي ٨٧,١١، ٨٣,٦٩، ٢,٣٦١ دولار أميركي ويأتي هذا الانخفاض نتيجة الضعف في اقتصادات بعض البلدان المحركة للطلب على المحروقات.

مع الإشارة إلى أنّ الاتجاه العام لسعر الغاز هو الهبوط متأثرة بتوافر قنوات جديدة لإيصال الغاز المسال يضاف إلى ذلك صفقات البيع لجنبي الأرباح.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

	1/7/2024	2/7/2024	3/7/2024	4/7/2024	5/7/2024
سعر برميل النفط خام برنت	86.60	86.24	87.34	87.56	87.11
سعر برميل النفط خام تكساس	83.38	82.81	83.88	84.07	83.69
سعر الغاز	2.478	2.435	2.418	2.371	2.361

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: حيث شهدت الأسواق المالية العالمية المتقدمة اتجاهاً صعودياً متأثرةً بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتي نبينها على النحو الآتي:

تأثر سوق تداول الأسهم في الولايات المتحدة الأميركية بشكل إيجابي مع التقارير التي أشارت إلى تحسن في بيانات الوظائف الأميركية، وكان أثر هذه البيانات على مؤشر NASDAQ أكبر من أثرها على مؤشر S&P500 حيث ارتفع مؤشر NASDAQ بنسبة ٢,١٩ بالمئة مسجلاً ١٨,٢٧١ نقطة في حين ارتفع مؤشر S&P500 بنسبة ١,١٩ بالمئة مسجلاً ٥,٥٤٠ نقاط في نهاية تداولات الأسبوع (٢٠٢٤/٧/٥).

وأثرت بعض القطاعات على السوق المالية الألمانية بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ٠,٧٧ بالمئة مسجلاً ٨,١٩٣ نقاط في تداولات يوم ٢٠٢٤/٧/٥

كما أثرت نتائج الانتخابات البريطانية على السوق المالية وعلى نحو خاص مؤشرها الأساسي FTSE100 بشكل إيجابي حيث سجل في ٢٠٢٤/٧/٥ ما يقرب ٨,١٩٣ نقاط وبنسبة ارتفاع ٠,٣٣ بالمئة متأثراً بفوز حزب العمال الأمر الذي يعني انتهاء حالة عدم الاستقرار السياسي والتركيز بشكل أكبر على المشاكل الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد البريطاني.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية

الفترة	مؤشر البورصة الأميركية s&p500	مؤشر البورصة الأميركية NAS DAQ	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية dax30
تداولات بداية الأسبوع	5.474	17.871	8.166	18.291.00
تداولات نهاية الأسبوع	5.540	18.271	8.193	18.431.00
التغير المئوي	1.19 بالمئة	-1.50 بالمئة	0.33 بالمئة	0.77 بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

تباين أداء الأسواق المالية الناشئة حيث سجل مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKIE 225 ما يقرب ٤٠,٩١٢ نقطة وبنسبة ارتفاع ٣,٢٣ بالمئة مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع مدعوماً بارتفاع عدد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع بناء السفن.

في حين تراجع مؤشر شنغهاي المركب SSEC في تداولات نهاية الأسبوع مسجلاً ٢,٩٥٠ نقطة وبنسبة تراجع ١,٥٠ بالمئة الناجم عن تراجع واقع الاقتصاد الصيني وزيادة الرسوم الجمركية على صناعة السيارات الكهربائية من الاتحاد الأوروبي.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية اليابانية NILLIE 225	مؤشر البورصة الصينية SSEC
تداولات بداية الأسبوع	39.590	2.995.00
تداولات نهاية الأسبوع	40.912	2.950.00
التغير المئوي	3.23 بالمئة	-1.50 بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية

تباين أداء الأسواق المالية العربية حيث ارتفع مؤشر السوق المالية المصرية EGX30 ليسجل ٢٨,٣٦٥ نقطة في تداولات ٢٠٢٤/٧/٤ وبنسبة ارتفاع ١,٤١ بالمئة ويأتي ذلك مدعوماً بحالة التفاؤل حول واقع الاقتصاد المصري.

تلاه في ذلك ارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSE مسجلاً ٧٧,٧٦٣ نقطة في ٢٠٢٤/٧/٤ وبنسبة ارتفاع تقرب ١,١١ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع مدفوعاً بأداء القطاع المصرفي.

في حين تراجع السوق المالية السعودية بشكل محدود فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقرب ١١,٦٥٩ في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة انخفاض ٠,١٧ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
تداولات بداية الأسبوع	11.679.00	27.970.00	76912
تداولات نهاية الأسبوع	11.659.00	28.365.00	77763
التغير المئوي	-0.17 بالمئة	1.41 بالمئة	1.11 بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA

التضخم.. وجيوب الفقراء!

■ هني الحمدان

واجهت مختلف دول العالم تحديات تضخمية كبرى، قللت تأثيراتها على نسب نمو اقتصاداتها وتراجع مستواها بحدود متفاوتة على معيشة مواطنيها، فيما هناك دول لا تزال تجهد وتحاول التقليل من تلك الآثار الحادة للتضخم، فما زالت هذه التحديات مستمرة حتى وقتنا الحالي تعصف بمؤشرات الاقتصاد، وعلى المستوى المحلي فقد وصلت نسب التضخم إلى معدلات عالية يصعب على الحكومات تحديد مقاديرها بدقة!

التضخم، هذا التحدي الكبير يعرف بأنه الزيادة العامة في قيم الأسعار، ما يترتب على ذلك انخفاض في القيمة الشرائية للنقود، فينعكس مباشرة على انخفاض في مستوى معيشة الأفراد، وصعوبات جمة على خطط الحكومات لمجابهته، ويتم حساب معدل التضخم بالنسبة لسنة معينة تعتبر كنقطة أساس، وتكون المقارنة على أساسها، وعلمياً هو مصطلح اقتصادي شهير، فهو مرتبط لدى العامة بالارتفاع في الأسعار.

يعد التضخم من أهم المشكلات التي تواجه الجميع، وقطاع الأعمال على حد سواء، وهو من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد وخططه، ويمتد تأثيره على جميع مناحي الحياة، ولذلك يعد تخفيض معدل التضخم من أهم التحديات التي تواجهها جميع حكومات العالم.

اقتصادياً، هو زيادة في حجم النقود في السوق، الذي ينتج عنه فقدان القيمة الحقيقية للعملات، ويقابله ارتفاع في سعر السلع والخدمات في الأسواق التجارية، فهو ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار يمتد لفترة قد تطول كثيراً، وبالتالي فإن الزيادة السعرية المؤقتة لا تعتبر تضخماً، كما أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد، ما يعني انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالمبلغ نفسه!

أما عن أسباب التضخم فهو يحدث لعدة عوامل بعضها اقتصادي نتيجة اختلال قوى العرض والطلب، فيحدث في كثير من الأحيان أن يكون الطلب كبيراً ولا تستطيع قوى العرض تلبية الزيادة، وسبب آخر مهم وهو التضخم الذي يأتي جراء أحداث مختلفة كالحروب والأزمات المالية وغيرها، إضافة إلى أنه يتأتى من جراء بعض السياسات المالية التي تقرها دولة ما إلى حدوث التضخم وخاصة السياسات المالية المتعلقة بالرسوم والضرائب، وهذا هو التضخم المختلق، وليس التضخم الطبيعي العائد لعوامل اقتصادية مرتبطة بأحداث على الصعيد العالمي.. وبالانتقال إلى الحديث عن التضخم في سورية، فالواقع هناك آثار شديدة طالت كل المفاصل، من موجات عالية للأسعار وما رافقها من مفرزات، إلى فقدان قيمة الأموال، في وقت كانت الدخول متواضعة وقليلة، لا تفي بالاحتياجات الأساسية للفرد، ولا الظروف مساعدة لعمل المؤسسات الإنتاجية أيضاً، وكل ما قامت به الإدارات والمؤسسات الرسمية مجرد ترقيعات بسيطة أمام هذا التحدي الكبير، الأمر الذي سيحتم إجراء تغيرات في جل السياسات المتبعة، وهذا قد ينتج عنه ضغط معيشي ومعاناة يدفع فاتورتها المواطن..!

وهنا ما الخيار وما الطريق للتخفيف قدر الإمكان من هول ذلك؟ إن اتباع سياسات مالية واقتصادية تعزز من الإنتاجية والتشاركية، وإطلاق يد القطاع الخاص وبشكل أوسع للمظلة الاستثمارية تحت صيغ وتفاهمات مؤطرة ذات صبغة جديدة، مع سن خطوات تحافظ على الاستقرار النقدي وسعر صرف، والتوسع بكل مايعزز جاذبية الودائع وتسخيرها خدمة للمشاريع بكل أنواعها، مع الدعم الحقيقي لمنافذ الإنتاج وتقويته، وهذا ما قد يفسر جزئياً الحفاظ على نسب التضخم في حدود معقولة وربما تراجعها.

التوقعات اليوم تشير إلى أن الضغوط التضخمية سوف تتواصل، وهذا يعني استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار وتراجع مستوى معيشة المواطنين وارتفاع نسب البطالة والفقر، لذلك المقاربات كانت على كل الجبهات كخلق منافذ أكثر إنتاجية، عبر بلورة رؤى استثمارية وتفاهمات متنوعة مع القطاع الخاص، لأن الاكتفاء بإجراءات السياسة النقدية والمالية لا يبدو كافيا على أهميته، لمواجهة مختلف التحديات المرتبطة بالتضخم، وخاصة أنها ترتبط أحياناً مع عوامل خارج نطاق سيطرتها، لذلك فمساهمة السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي في هذه المواجهة تبدو ضرورية إلى حد كبير، وخاصة أنها تخفف الضغوط الناجمة، فالسياسات المالية يمكن أن تسهم بفاعلية في التأثير على الطلب إضافة إلى العمل على حماية الفئات المحتاجة والضعيفة في المجتمع عبر الدعم الموجه بحصافة وتعزيز شبكات الأمان والسياسات الضريبية التي تراعي الأوضاع الاقتصادية، يضاف إلى ذلك المساعدة على توفير الخدمات للمواطنين، وخاصة تلك التي تسهم في زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ما يمكّن الاقتصاد مستقبلاً من تحقيق نمو مستدام، مع مراعاة ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات وتلبية الاحتياجات التنموية..!!